التَّدْمُرِيَّة

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات

وحقيقة الجمع بين القدر والشرع

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية

(٦٦١-٧٢٨)

وبحاشيتها تعليقات وإملاءات

الشيخ د. أيمن بن سعود العنقري

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

أعدها ورتبها راجي الرحمة

أحمد بن إسماعيل رحمة

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

فهذا متن **التدمرية** لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، بتحقيق فضيلة شيخنا الدكتور محمد بن عودة السعوي -حفظه الله-، بحاشيته تعليقات وإملاءات فضيلة شيخنا الدكتور أيمن بن سعود العنقري -وفقه الله-، أملاها علينا في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٣٧هـ/١٤٣٨هـ، فحرصت أن أقيدها لنفسي؛ لما فيها من النفع والفائدة العظيمة -إن شاء الله-، ثم طلب مني بعض الإخوة -من حسن ظنهم بأخيهم- أن أهذبها لهم وأطبعها؛ لينتفعوا بها، ويستفيدوا منها، فأثبتُّ متن التدمرية في الجزء العلوي من الصفحة -وما بين المعقوفتين هو من إدراج شيخنا المحقق على هامش الصفحة في المتن المطبوع-، وذيلته بحاشية هي تعليقات وإملاءات شيخنا -وفقه الله-، وهي إما تعريف، أو توضيح، أو ذكر خلاف، أو دليل، أو تعليل، أو وجه الدليل، أو تعليق، أو تعقيب، أو فائدة علمية أو غير ذلك، وحذفت من المتن المواضع التي تجاوزها شيخنا -وفقه الله-، وأشرت إلى ذلك في الحاشية.

ولا أدعي الكمال فيما كتبته، فالكمال لله وحده -جل وعلا-، فما أصبت فيه فهو من توفيق الله -تعالى- وفضله، وما أخطأت فيه فمن نفسي المقصرة والشيطان، وأستغفر الله العظيم، وصدق القائل:

كَمْ مِـــنْ كِتَابٍ تَصَفَّحْتُهُ ... وَقُلْتُ فِي نَفْسِيَ: أَصْلَحْتُهُ

حَتَّـــى إِذَا طَالَعْتُـــهُ ثَانِيًا ... وَجَدْتُ تَصْحِيفًا فَصَحَّحْتُهُ

ختاماً، أسأل الله -جل وعلا- أن ينفع بهذا العمل كاتبه وقارئه، وأن يتقبله منا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لنا ما فيه من الخطأ والزلل، و"أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم: صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله رب العالمين،

وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين"[1].

---

[1] ختمت المقدمة بمثل ما ختم به شيخ الإسلام -رحمه الله- "التدمرية"؛ تيَمُّناً به، وحباً له.

تمهيد وتوطئة للكتاب

أولاً: أهمية الرسالة التدمرية:

تكمن أهمية التدمرية في جملة من الأمور، منها:

١. أن الرسالة التدمرية على اختصارها جامعة لأصول مهمة، وقواعد نافعة في باب الأسماء والصفات، والشرع والقدر، فقد حوت التدمرية خلاصة ما قرره الإمام ابن تيمية في كتبه الكثيرة المطولة مثل: "بيان تلبيس الجهمية"، و"درء التعارض"، و"شرح الأصفهانية"، و"منهاج السنة"، و"الاستقامة"، و"التسعينية" -التي رد فيها على الأشاعرة عن الكلام النفسي-.

٢. أن في التدمرية أصول عظيمة، وقواعد جليلة، كقول المؤلف: "القول في بعض الصفات كالقول في بعض"، و"القول في الصفات كالقول في الذات"، و"كقاعدة المراد بظواهر نصوص الصفات" (توضيح الإجمال في لفظ الظاهر)، ومعنى توحيد العبادة، والرد على المخالفين فيه، والواجب تجاه الأسباب، والرد على نفاة التأثير، وتوضيح مراد المتكلمين من التوحيد، والرد عليهم في ذلك.

٣. أن التدمرية عالجت داءين خطيرين استفحلا في كثير من الفرق وهما داء التعطيل وداء الشرك.

٤. استوعب شيخ الإسلام -رحمه الله- في التدمرية الرد على أرباب المسالك المنحرفة في الاعتقاد وهم:

- الفلاسفة أصحاب التخييل،
- وأهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة،
- وأهل التأويل الفاسد (التحريف)،
- وأهل التفويض.
- كما أنها عالجت شطحات وانحرافات الصوفية خاصة فيما يتعلق بموضوع الفناء.

ثانياً: مميزات الرسالة التدمرية:

تتميز بثلاثة أمور:

١. حسن التبويب وجودة الترتيب.

٢. جمعت الرسالة التدمرية بين العرض والبيان للمعتقد الصحيح وبين الرد والنقض للمعتقد الفاسد.

٣. حوت التدمرية قواعد مهمة في الرد على المخالفين في باب الصفات، فُصِّلت في كتب الشيخ المطولة.

ثالثاً: سبب تسميتها بهذا الاسم:

الظاهر أن هذه الرسالة ضمن أجوبة أجاب بها الشيخ أهل تَدْمُر -وهي مدينة بوسط سورية-، وشيخ الإسلام في الغالب الكثير لا يسمي كتبه التي يؤلفها من عند نفسه؛ لأن كتبه أو أكثرها إنما هي عبارة عن إجابة عن سؤال يرده أو فتوى، وتلاميذه وأحبابه هم الذين يسمون هذه الرسائل وهذه الكتب بأسماء.

رابعاً: موضوع الرسالة، وينحصر في أصلين:

الأصل الأول: تحقيق التوحيد الخبري (الربوبية، والأسماء والصفات).

الأصل الثاني: تحقيق الشرع والقدر، وأنهما متلازمان، فلابد من الإيمان بالقدر، والتسليم لشرع الله -تعالى-، والعمل به.

خامساً: سبب تأليف شيخ الإسلام -رحمه الله- للتدمرية، والذي يظهر أنهما سببان أساسيان:

السبب الأول: أهمية السائل الذي سأل الشيخ، وتظهر أهميته في قول الشيخ: "فقد سألني من تعينت إجابتهم"، وهم بعض طلاب العلم من أهل تَدْمُر، وإليهم نسبت الرسالة؛ وذلك لأنهم يحتاجون إلى تحقيق هذا العلم، وهو ما يتعلق بالصفات، والشرع والقدر.

السبب الثاني: أهمية المسؤول عنه وهما توحيد الصفات، والشرع والقدر؛ لكثرة الاضطراب فيهما.

***

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

قال الشيخ، الإمام، العالم، العلاَّمة، شيخ الإسلام، مفتي الأنام، أوحد عصره، وفريد دهره، ناصر السُّنَّة، وقامع البدعة[١]، تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن الشيخ، الإمام، العلاَّمة، شهاب الدين عبد الحليم بن الشيخ، الإمام، العلاَّمة، شيخ الإسلام، مجد الدين، أبي البركات عبد السلام ابن تيمية الحرَّاني رضي الله عنه وأرضاه:

[خطبة الكتاب]

الحمد لله، نحمده ونستعينه[٢]، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا[٣]، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

[موضوع الكتاب وأسباب تأليفه (توحيد الله)]

أما بعد[٤]: فقد سألني من تعينت[٥] إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس، من الكلام في التوحيد[٦] والصفات[٧]، وفي الشرع[٨] والقدر، لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين[٩]، وكثرة الاضطراب

---

[١] للمؤلف –شيخ الإسلام رحمه الله– فتوى في الألقاب، خلاصتها: أن عادة السلف في القرون الثلاثة المفضلة: الأسماء والكنى، ولما غلبت دولة "بُوَيْه" أظهروا تلك الألقاب مثل: ركن الدولة، وعضد الدين، ونحوها، قال شيخ الإسلام في رسالته فتوى في القيام والألقاب: "ولا ريب أن ما يصلح مع الإمكان هو ما كان السلف يعتادونه في المخاطبات والكتابات، فمن أمكنه فلا يعدل عنه، وإن اضطر إلى المخاطبة خوفاً من تولد الشر إذا عدل عنها، فيقتصر على مقدار الحاجة، ولاريب أن هذه المحدثات المنكرة التي أحدثها الأعاجم وصاروا يزيدون فيها، فيقولون: عز الملة، وعز الدين، وما أكثر ما يدخل في ذلك من الكذب المبين بحيث يكون المنعوت بذلك أحق بضد ذلك الوصف"، يُنظر: (ص١٣–١٤) تحقيق صلاح الدين المنجد.

[٢] **فائدة**: لم يرد في السنة لفظ "ونستهديه" كما هو دارج عند بعض الوعاظ والخطباء.

[٣] جاءت نون الجمع في الخطبة؛ لمقام الدعاء، حيث أن المرء يدعو لنفسه وللمسلمين.

[٤] هذا هو الفاصل بين الخطبة وموضوعها.

[٥] أي: وجوباً عينياً عليه.

[٦] أي: توحيد الربوبية، ويسمى توحيد الأفعال؛ لأنه توحيد الفطرة.

[٧] أي: صفات الله –جل وعلا–.

[٨] الشرع: دين الله (الأوامر والنواهي)، ويراد به هنا: توحيد الألوهية.

[٩] وهما: التوحيد الخبري العلمي "الربوبية"، والتوحيد الإرادي الطلبي "الألوهية".

فيهما، فإنهما[١] مع حاجة كل أحد إليهما، ومع أن أهل النظر والعلم، والإرادة والعبادة[٢]، لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال، لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة، وبالباطل تارات، وما يعتري القلوب في ذلك من الشُّبه التي توقعها في أنواع الضلالات.

[الكلام في توحيد الربوبية والصفات من باب الخبر، وفي توحيد الشرع والقدر من باب الطلب]

فالكلام في باب التوحيد والصفات هو من باب الخبر، الدائر بين النفي والإثبات[٣]، والكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب والإرادة، الدائر بين الإرادة والمحبة، وبين الكراهة والبغض نفيًا وإثباتًا[٤].

والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات[٥]، والتصديق والتكذيب، وبين الحبّ والبغض، والحضّ والمنع، حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة، معروف عند أصناف المتكلمين في العلم، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الأيمان، وكما ذكره المقسِّمون للكلام، من أهل النظر والنحو والبيان، فذكروا أن الكلام نوعان: خبر وإنشاء، والخبر دائر بين النفي والإثبات، والإنشاء[٦]: أمر أو نهي أو إباحة.

[محمل الواجب على العبد في توحيد الله]

وإذا كان كذلك فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضادّ هذه الحال. ولا بدّ له في أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته، وعموم مشيئته، ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه، من القول والعمل، ويؤمن بشرعه وقدره إيمانا خاليا من الزلل.

---

[١] يضاف في هذا الموضع: "مهمان"؛ ليكتمل المعنى.

[٢] يقصد شيخ الإسلام بأهل النظر –غالباً–: أهل الكلام، وأما أهل الإرادة والعبادة، فيقصد بهم الصوفية.

[٣] معنى ذلك: أن نصوص الشرع نوعان، الأول: خبر عن الله تعالى بذكر أسمائه وصفاته وأفعاله، وخبر عن الرسل والكتب وأمور الآخرة، والثاني: الإنشاء، وهو: أمر ونهي، فهو طلب، مثل: **{وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا}**، **{وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ}**. ويدلل على قوله "النفي": قوله تعالى: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}**، وعلى "الإثبات": **{الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}**.

[٤] ومعنى ذلك: أن الشرع مشتمل على أمر ونهي وإباحة، وهي من باب الطلب والإنشاء، والمراد بالشرع هنا: الأحكام العملية كـ**{وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ}**، و**{وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ}**، وكذلك هذه الأحكام من باب الإرادة الدائرة بين المحبة (الأوامر)، والكراهية (النواهي).

[٥] لأنها الجِبِلَّة والفطرة السليمة.

[٦] وهو: الطلب.

وهذا يتضمن التوحيد في عبادته وحده لا شريك له، وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل[١]، والأول يتضمن التوحيد في العلم والقول[٢]، كما دلت على ذلك سورة **{قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}** ، ودلت على الآخر سورة **{قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ}** وهما سورتا الإخلاص، وبهما كان يقرأ صلى الله عليه وسلم بعد الفاتحة في ركعتي الفجر وركعتي الطواف وغير ذلك[٣].

[الأصل الأول – توحيد الصفات، الأصل فيه]

فأما الأول، وهو التوحيد في الصفات، فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله نفيا وإثباتا، فيُثبَت لله ما أثبته لنفسه، ويُنفى عنه ما نفاه عن نفسه[٤].

[مذهب السلف فيه]

وقد عُلم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها، إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه – مع ما أثبته من الصفات – من غير إلحاد، لا في أسمائه ولا في آياته، فإن الله ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته، كما قال تعالى: **{وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}** وقال تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لاَ يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}**.

---

[١] وهو: توحيد الألوهية.

[٢] وهو: التوحيد العلمي الخبري، أي: توحيد الربوبية والأسماء والصفات. **فائدة:** حصر بعض المعاصرين والقبوريين وغيرهم الشرك بالربوبية فقط دون الألوهية، فيقولون: لو قال قائل: "مدد يا رسول الله"، فلا يعد مشركاً؛ لأنه –بزعمهم– لم يجعل الرسول مساوٍ لله في تدبير الكون والخلق، وهذا بناءً على تفسيرهم الفاسد لكلمة التوحيد حيث يقولون: "لا إله إلا الله، أي: لا خالق ولا مخترع إلا الله"، فبناءً على هذا التفسير الباطل حصروا الشرك بالربوبية، لكن الحقيقة أن الشرك وارد على الربوبية والألوهية، بل إن الشرك الأول في الأرض هو شرك الألوهية كما ذكر ابن القيم –رحمه الله–.

[٣] وضح المصنف هذا المعنى بقوله: "وسورة **{قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}** فيها التوحيد القولي العلمي الذي تدل عليه الأسماء والصفات، ولهذا قال تعالى: **{قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ • اللَّهُ الصَّمَدُ}**، وسورة الكافرون فيها التوحيد القصدي العملي كما قال تعالى: **{قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ • لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ}**، وبهذا يتميز من يعبد الله ممن يعبد غيره، ويتميز عباد الله المخلصين الذين لم يعبدوا إلا إياه، ممن عبد غيره وأشرك به، ولهذا قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (إنها براءة من الشرك)"، يُنظر: الاقتضاء (٢/٨٥٢).

[٤] نأخذ من كلام شيخ الإسلام –رحمه الله– هنا قاعدة وهي: أن باب الصفات توقيفي، يعني: لا يُتجاوز فيه النص، قال الإمام أحمد –رحمه الله–: "لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث".

فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات، إثباتاً بلا تشبيه[١]، وتنزيهاً بلا تعطيل[٢]، كما قال تعالى: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ[٣] شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}**، ففي قوله: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}** رد للتشبيه والتمثيل، وقوله: **{وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}** رد للإلحاد والتعطيل.

[طريقة الرسل في الإثبات والنفي. شواهد ذلك من القرآن]

والله سبحانه وتعالى بعث رسله بإثبات مفصَّل، ونفي مجمل[٤]، فأثبتوا له الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل، كما قال تعالى: **{فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا}**، قال أهل

---

[١] لو قال: "بلا تمثيل" لكان أدق؛ لأن المماثلة: النفي من جميع الوجوه، أما المشابهة: النفي من بعض الوجوه دون البعض الآخر.

[٢] الأسس الثلاثة التي تقوم عليها مذهب السلف في آيات الصفات وأحاديثها: الأول: إثباتها من دون تمثيل –والتمثيل: جعل صفات الله مثل صفات المخلوقين–، الثاني: صيانتها عن التحريف والتفويض الذي يفضي إلى التعطيل –والتحريف: صرف اللفظ عن ظاهر معناه، فيقولون: يد الله أي: قوته، والتفويض: رد العلم بمعاني نصوص الصفات إلى الله– ، الثالث: قطع الطمع عن إدراك الكيفية –وهي: السؤال عن صفات الله بكيف ؟–، تطبيقه: يقال في نزول الله –تبارك وتعالى–: أننا نثبت لله –تعالى– نزولاً يليق بجلاله، ولا نحرف النزول فنقول نزول أمره أو ملائكته، ولا نفوض المعنى فنقول الله أعلم بمعنى النزول، ولا نطمع في معرفة كيفية نزوله –سبحانه وتعالى– إذْ **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}**.

[٣] الكاف هنا لتأكيد المبالغة في نفي المماثلة، والتقدير: ليس مثله شيء، ليس مثله شيء، ليس مثله شيء.

[٤] فالمدح يكون بإثبات الكمالات، وبنفي المعائب والنقائص، فالطريقة المثلى في المدح أن تَذكرَ المحامد مفصلة، وتَنفِيَ المعائب مجملة، والمراد بالإجمال: التعميم والإطلاق، والتفصيل: هو التعيين والتخصيص، والسبب في كون النفي مجملاً، والإثبات مفصلاً عدة أمور، منها: أولاً: أن الإجمال في النفي أدل على التنزيه، والتفصيل في الإثبات يدل على كمال الموصوف بها وهو الله –جل جلاله–، فكل ما كثر الإخبار عن الله بهذه الموصوفات مفصلة كلما ظهر من كمال الموصوف بها ما لم يكن معلوماً من قبل، بخلاف الصفات المنفية، فالغالب فيها الإجمال؛ لأن ذلك أبلغ في تعظيم الموصوف، وأكمل في التنزيه. ثانياً: أن النفي المفصل فيه إساءة أدب حتى في حق المخلوق الذي له شأن بين الناس، فلو قلت لملك من الملوك وأنت تريد مدحه: أنت لست بزبال ولا كناس ولا فقير وما أشبه ذلك؛ لأدبك على هذا الوصف، ولا ما اعتبره مدحاً، بل وَعَدَّ ذلك استهزاءً به، وتنقصاً في حقه، وإنما تكون مادحاً إذا أجملت في النفي فتقول –مثلاً–: أنت لست مثل أحد في رعيتك، فإذا أجملت في النفي، أجملت في الأدب. ثالثاً: أن النفي المحض ليس مدحاً، ولا كمالاً ما لم يتضمن إثبات كمال ضده، فقوله تعالى: **{وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ}** إثبات كمال قوته –جل وعلا–، وقوله: **{وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ}** إثبات كمال القدرة له –سبحانه–، وهكذا.

اللغة: (هل تعلم له سميًا) أي نظيرًا يستحق مِثْل اسمه، ويقال مُسامِيًا يُسامِيه. وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس: هل تعلم له مِثْلاً أو شبيهًا.

وقال تعالى: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ • وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ}، وقال تعالى: {فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ}، وقال تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ}، وقال تعالى: {وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ • بَدِيعُ السماوات وَالأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ[١] وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}، وقال تعالى: {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا • الَّذِي لَهُ مُلْكُ السماوات وَالأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ}، وقال تعالى: {فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ • أَمْ خَلَقْنَا الْمَلاَئِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ • أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ • وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ • أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ • مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ • أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ • أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ • فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ • وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ • سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ • إِلاَّ عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ} إلى قوله: {سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ • وَسَلاَمٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ • وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}، فسبح نفسه عما يصفه المفترون المشركون، وسلَّم على المرسلين، لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك، وحمد نفسه إذ هو سبحانه المستحق للحمد بما له من الأسماء والصفات وبديع المخلوقات.

وأما الإثبات المفصَّل[٢]، فإنه ذكر من أسمائه[٣] وصفاته ما أنزله في محكم آياته، كقوله تعالى: {اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ}[٤] الآية بكمالها، وقوله: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ • اللَّهُ الصَّمَدُ • لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ • وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ} وقوله: {وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}[٥]، {وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ}، {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}، {وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}، {وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ}، {وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ • ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ • فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ}، {هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ[٦] • هُوَ الَّذِي خَلَقَ السماوات وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ

---

[١] جاء هذا النفي مفصلاً لسبب، وإلا فالأصل أن النفي يكون مجملاً -على ما مر-، والسبب في تفصيله هنا: الرد على ما ادعاه الكفار من اتخاذ الله صاحبة، -حاشاه تعالى-.

[٢] كلما زادت صفات الكمال، زاد شرف الموصوف.

[٣] **قاعدة:** كل اسم من أسماء الله يتضمن صفة، ولا عكس.

[٤] إثبات صفتي الحياة والقيومية.

[٥] متعلق علم الله: الماضي والحاضر والمستقبل، والمعدوم، فالله -جل جلاله- يعلم ما كان، وما يكون، وما سيكون، وما لم يكن لو كان ماذا سيكون.

[٦] جاء في الحديث تفسير هذه الأسماء فقال عليه الصلاة والسلام: (اللَّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ).

اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ[١] **يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاء وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ**[٢] **أَيْنَمَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}**. وقوله: **{ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ**[٣] **اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ**[٤] **فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ}**، وقوله: **{فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ}**، وقوله: **{رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ}**، وقوله: **{وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ**[٥] **اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا}**، وقوله: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ}، وقوله: **{هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ**[٦] **اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلاَئِكَةُ}**، وقوله: **{ثُمَّ اسْتَوَى**[٧] **إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ**[٨] **لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ}**.

وقوله: **{وَكَلَّمَ اللَّهُ**[٩] **مُوسَى تَكْلِيمًا}**، وقوله: **{وَنَادَيْنَاهُ**[١٠] **مِن جَانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا}** ، وقوله: **{وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ}**، وقوله: **{إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ**[١١] **شيئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ}**.

---

[١] معاني الاستواء عند السلف: ١-علا، ٢-استقر، ٣-صعد، ٤-ارتفع، وهي مجموعة في قول ابن القيم في "النونية":

فلهم عـــبارات علـــيها أربـــع ... قد حُصِّلت للفارسِ الطعَّانِ
وهي **استقرَّ** وقد **علا** وكذلك **ارْ** ... **تَفَعَ** الذي مافـــيه نُكْـــرَانِ
وكذلك قد **صَعِدَ** الذي هو رابعٌ ... وأبُوعبيدةَ صاحِبُ الشَّيْباني
يخـــتارُ هذا القـــولَ في تفـــسيرِهِ ... أدْرَى من الجَهْمِيِّ بالقُـــرْآنِ

[٢] إثبات المعية لله سبحانه وتعالى، والمعية في الأصل اللغوي: مطلق المصاحبة والمقارنة، والمعنى: مُطَّلِعٌ على أحوالكم، وعالم بشؤونكم، وقوله تعالى: **{إِنَّ اللّهَ مَعَنَا}** معية خاصة للمؤمنين، فيها تأييد وتوفيق.

[٣] إثبات صفة السخط.

[٤] إثبات صفة الرضا.

[٥] إثبات صفة الغضب، وفي الحديث: (إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله، ولن يغضبه بعده مثله).

[٦] إثبات صفة الإتيان.

[٧] إثبات صفة الاستواء.

[٨] إثبات القول لله المتضمن إثبات الكلام له -جل وعلا-.

[٩] إثبات صفة الكلام لله، وأنه بصوت وحرف مسموع.

[١٠] إثبات النداء من الله يتضمن إثبات الكلام له -جل وعلا-.

[١١] إثبات الإرادة لله -تعالى-.

وقوله تعالى: **{هُوَ اللَّهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ • هُوَ اللَّهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ • هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السماوات وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}**.

إلى أمثال هذه الآيات والأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم في أسماء(١) الرب تعالى وصفاته، فإن في ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل، وإثبات وحدانيته بنفي التمثيل ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل(٢)، فهذه طريقة الرسل صلى الله عليهم أجمعين.

[طريقة مخالفي الرسل]

وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم من الكفار والمشركين والذين أوتوا الكتاب، ومن دخل في هؤلاء من الصابئة(٣) والمتفلسفة(٤) والجهمية(٥)، ....

(١) **فائدة:** أفضل شرح للأسماء الحسنى هو شرح الشيخ ابن سعدي للنونية، وهناك شرح معاصر جيد باسم: "النهج الأسمى في أسماء الله الحسنى" للدكتور محمد محمود النجدي.

(٢) هذا هو مراد شيخ الإسلام –رحمه الله– من سرد هذه الآيات.

(٣) قال شيخ الإسلام –رحمه الله–: الصابئة نوعان، الأول: حنفاء موحدون، والثاني: صابئة مشركون، وهم الذين ينكرون الصانع "الخالق".

(٤) الفلسفة: لفظ مركب من كلمتين يونانيتين هما: "فيلو أو فيلا" ومعناهما: المحبة أو الإيثار، و"سوفيا"، ومعناها: الحكمة، فالفلسفة تُعرف بأنها محبة الحكمة، والفيلسوف: محب الحكمة، أو المؤثر للحكمة؛ لأن الفلاسفة قسمان، الأول: دهريون ملحدون، مثل: أرسطو، الثاني: إلاهيون، ينتسبون للإسلام كذباً وزوراً، وهم المقصودون هنا في كلام شيخ الإسلام –رحمه الله– كابن سينا والفارابي، وأبرز معتقدات هؤلاء: أولاً: يقولون بقدم العالم، ثانياً: يقولون إن الله يعلم الكليات ولا يعلم الجزئيات، ثالثاً: يقولون بحشر الأرواح دون الأجساد، رابعاً: يقولون بأن الجنة والنار أمثال مضروبة وخيالات لتفهيم العوام وضبطهم دون أن يكون لهما حقيقة في الخارج. وهؤلاء سُمُّوا بالإلاهيين؛ لأنهم يتكلمون في مباحث الإلهيات والذات الإلهية وأسمائه وصفاته، وإلا في الحقيقة فهم ينكرون وجود الله –سبحانه وتعالى–. **فائدة:** يقسم الأشاعرة وأهل الكلام كتب الاعتقاد عندهم على النحو التالي: ١– الإلهيات، ٢–النبوات، ٣–السمعيات.

(٥) أطلق السلف هذا اللقب على كل من عطل الصفات جميعها أو بعضها كالعلو والفوقية والاستواء، ثم اختص هذا الاسم بمن جمع بين نفي الأسماء والصفات، وقال بالإرجاء الغالي –وهو: الاكتفاء بمعرفة الله بالقلب–، والجبر –وهو: أن الإنسان ليس له إرادة ولا قدرة–.

والقرامطة الباطنية(١)، ونحوهم فإنهم على ضد ذلك(٢)، يصفونه بالصفات السلبية(٣) على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجودا مطلقا(٤) لا حقيقة له عند التحصيل، وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان يمتنع تحققه في الأعيان(٥)، فقولهم(٦) يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل(٧)، فإنهم يمثلونه بالممتنعات والمعدومات والجمادات، ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلا يستلزم نفي الذات(٨).

[مذهب الباطنية]

فغاليتهم(٩) يسلبون(١٠) عنه النقيضين(١١)، فيقولون: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا

---

(١) القرامطة: نسبة إلى حمدان قرمط، مؤسس الباطنية، والباطنية: لقبٌ مشترك لطوائف متعددة يجمعهم القول بأن لكل تنزيل تأويلاً، ولكل ظاهر باطناً، ومن طوائفهم الآن: الدروز، والنصيرية، والإسماعيلية، وهؤلاء أمهات الباطنية، أما غلاة الرافضة وغلاة الصوفية، فإن لهم منحى في التفسير الباطني.

(٢) فهم يُفَصِّلُون في جانب النفي، ويُجْمِلُون في جانب الإثبات.

(٣) المقصود بها: الصفات المنفية عن الله نفياً محضاً لا تتضمن إثبات كمال الضد، فيقولون مثلاً: إن الله لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا فوقه، ولا تحته، ولا يمينه، ولا شماله، ويريدون بذلك نفي العلو والفوقية لله -سبحانه وتعالى-.

(٤) لا يثبتون لله إلا وجوداً مطلقاً، والوجود المطلق: الوجود العام الكلي الذي يصدق على كثيرين في الذهن، فإذا وجد في الخارج كان مقيداً خاصاً بمن أضيف إليه، فلا يكون الوجود المطلق المشترك إلا في الذهن، ولهذا قال عنه الشيخ هنا: "لا حقيقة له عند التحصيل"، أي: عند التحقيق والتمحيص.

(٥) أي: في الواقع أو في الخارج، أو المشاهد.

(٦) لأنهم بقولهم هذا نفوا وجود ذاته -تعالى-؛ لأنه يمتنع وجود ذات مجردة عن الصفات.

(٧) لأنهم إذا نفوا وجوده -سبحانه وتعالى- شبهوه بالمعدومات، كما يقول الأشاعرة والمَاتُرِيدِيَّة، وإذا نفوا وجوده وعدمه، شبهوه بالممتنعات (المستحيلات). قال شيخ الإسلام: إن المطلق لا يوجد في الخارج مطلقاً، بل لا يوجد إلا معيناً، فالمطلق بشرط الإطلاق مثل الإنسان المسلوب عنه جميع القيود الذي ليس هو واحداً ولا كثيراً ولا موجوداً ولا معدوماً، ولابد أن يكون معيناً، فهذا لا يكون في الخارج إلا إنساناً موجوداً. يُنظر: الصفدية (١/٢٩٦).

(٨) فصار نهاية تعطيلهم أن ذاته -تعالى- غير موجودة، فإن من ليس متصفاً بهذه الصفات لا وجود له؛ لأنه لا يتصور أن تكون ذات خارج الذهن ليس لها أسماء ولا صفات.

(٩) أي: غلاة الباطنية، بدأ الشيخ -رحمه الله- بأشَرِّ الطوائف، ثم انتقل لأقلهم شراً، وهكذا.

(١٠) أي: يَنْفُوْنَ.

(١١) النقيضين: هما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، مثل: الوجود والعدم، والعلم والجهل.

جاهل، لأنهم[١] -بزعمهم- إذا وصفوه بالإثبات شبّهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبّهوه بالمعدومات، فسلبوا النقيضين، وهذا ممتنع في بدائه[٢] العقول، وحرّفوا ما أنزل الله تعالى من الكتاب، وما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، ووقعوا في شرّ مما فروا منه، فإنهم شبهوه بالممتنعات[٣]، إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين، كلاهما من الممتنعات.

وقد علم بالاضطرار[٤] أن الوجود لا بدّ له من مُوجِد[٥]، واجب بذاته، غني عما سواه، قديم، أزلي[٦]، لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم. فوصفوه بما يمتنع وجوده، فضلاً عن الوجوب أو الوجود أو القدم.

[مذهب ابن سينا وأتباعه]

وقاربهم طائفة من الفلاسفة[٧] وأتباعهم، فوصفوه بالسلوب[٨] والإضافات[٩]، دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق[١٠] بشرط الإطلاق.

وقد عُلم بصريح العقل[١١] أن هذا لا يكون إلا في الذهن، لا فيما خرج عنه من الموجودات، وجعلوا الصفة هي

---

[١] هذه هي شبهتهم، وانظر إلى الردود الثلاثة التي ذكرها الشيخ.

[٢] هذا هو الرد الأول، والبدهية: ما يدركه العقل بدون تفكير أو نظر.

[٣] هذا هو الرد الثاني.

[٤] هذا هو الرد الثالث، والاضطرار أو العلم الضروري: هو الذي يلزم نفس العبد لزوماً لا يمكنه معه دفعه عن نفسه.

[٥] أي: أن ذلك مغروس في فطر الخلق.

[٦] استخدم شيخ الإسلام -رحمه الله- هذه الألفاظ المنطقية لأن المقامَ مقامُ رد على المخالف، فيجاريهم بمثل طريقتهم، أما إذا جاء التقعيد الشرعي، والمنهج الصحيح فإنه -رحمه الله- يلتزم بالألفاظ الشرعية. والقديم يقابله في الشرع: الأول، والأزلي يقابله في الشرع: الآخر كما جاء عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

[٧] بدأ -رحمه الله- بالطائفة الثانية وهم الفلاسفة، ورد عليهم على ما سيأتي.

[٨] أي: الصفات السلبية، وهي الصفات التي تدل على النفي المحض، أي: سلب مالا يليق بالله -تعالى- دون الدلالة على معنى قائم به، كقولهم: "عالم" أي: مسلوب عنه الجهل، وكذا "موجود" أي: مسلوب عنه العدم، أما الإضافات فهي التي لا يعقل الواحد منها إلا بتعقل مقابله، مثل: الأبوة والبنوة، فإنه لا يعقل وجود بنوة دون أبوة، فيقولون: إن البنوة جاءت لا بذاتها، بل إضافة إلى الأبوة التي كانت سبباً في إيجاده -هكذا يقولون-.

[٩] الإضافات: هي صفات اعتبارية لا وجود لها في الخارج، ولا تعقل إلا بتعقل ما يقابلها -على ما سبق- مثل قولهم: الأولية لله -تبارك وتعالى- باعتبار أن المخلوقات جاءت بعده، ومثل: الخلق، فيقولون: إن معناه وجود مخلوق له، لا أنهم يثبتون اسم الخالق وصفة الخلق له -سبحانه-.

[١٠] أي: المجرد عن كل صفة وعن كل اسم.

[١١] الرد الأول على الفلاسفة.

الموصوف[١]، فجعلوا العلم عين العالم[٢]، مكابرة للقضايا البديهيات، وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشيئة جحدًا للعلوم الضروريات.

[مذهب المعتزلة وأتباعهم]

وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام من المعتزلة[٣] ومن اتّبعهم فأثبتوا له الأسماء دون ما تضمنته من الصفات، فمنهم من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة[٤] المترادفات[٥]، ومنهم من قال: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسم دون ما تضمّنه من الصفات[٦].

والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول مذكور في غير هذه الكلمات[٧].

---

[١] الرد الثاني على الفلاسفة.

[٢] عين العالم أي: ذات الله، فجعلوا كل صفة هي عين الذات مكابرة للبدهيات العقلية، فيقولون: العلم هو الله، والقدرة هي الله، وهكذا.

[٣] نشأت الفرقة على يد رجل اسمه واصل بن عطاء الغزال الذي اعتزل الحسن البصري -رحمه الله- بعد خلافه معه في حكم مرتكب الكبيرة، فسمي هو وأصحابه بالمعتزلة، ولهم أصول خمسة، ظاهرها السلامة؛ لكنهم ستروا تحتها أهواءهم وضلالهم، وهي: ١-التوحيد: ستروا تحته نفي الصفات، وإثباتها شرك ، ٢-الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ستروا تحته الخروج على أئمة الجور، ٣-المنزلة بين المنزلتين: ستروا تحته القول بخلود مرتكب الكبيرة في النار ونفي الشفاعة عنه، ٤-العدل: ستروا تحته عدم خلق الله لأفعال العباد، ٥-الوعد والوعيد: ستروا تحته إنفاذ الوعيد في الآخرة على أصحاب الكبائر وخلودهم في النار.

[٤] مثلاً: رجل اسمه صالح، فلا يلزم من ذلك أن يكون صالحاً، فهم يقولون بذلك لله -تبارك وتعالى-.

[٥] هذا هو القول الأول للمعتزلة.

[٦] هذا هو القول الثاني للمعتزلة، والفرق بينه وبين الأول: أن الأول نفوا فيه الصفات ضمنياً لا صراحة، أما الثاني: فنفوا الصفات فيه صراحة.

[٧] لم يذكر شيخ الإسلام -رحمه الله- الردود على أقوالهم الباطلة، لكن مما يمكن أن يُرَدَّ عليهم ما يلي: أولاً: أن الله -جل وعلا- وصف أسماءه بأنها حسنى، وأمرنا بدعائه بها، فقال: **{وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا}**، وهذا يقتضي أن تكون دالة على معانٍ عظيمة تكون وسيلة لنا في دعائنا، ولا يصلح خلوها عنها، ولو كانت أعلاماً محضة لكانت غير دالة على معنى سوى تعيين المسمى، فضلاً عن أن تكون حسنى ووسيلة في الدعاء، ثانياً: أن القول بأن أسماء الله أعلام محضة مترادفة لا تدل إلا على ذات الله فقط قول باطل؛ لأن دلالات الكتاب والسنة متضافرة على أن كل اسم منها دال على معناه المختص به مع اتفاقها على مسمى واحد، موصوف واحد، فالله هو الحي القيوم السميع البصير العليم القدير، فالمسمى والموصوف واحد، والأسماء والصفات متعددة، ألا ترى أن الله يسمي نفسه باسمين أو أكثر في موضع واحد !؟، كقوله تعالى: **{هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ=**

[ضلال أصحاب هذه المذاهب وجهلهم]

وهؤلاء جميعهم[١] يفرون من شيء فيقعون في نظيره وفي شر منه، مع ما يلزمهم من التحريفات والتعطيلات، ولو أمعنوا النظر لسوّوا بين المتماثلات، وفرقوا بين المختلفات[٢]، كما تقتضيه المعقولات، ولكانوا من الذين أوتوا العلم الذين يرون أن ما أنزل إلى الرسول هو الحق من ربه ويهدي إلى صراط العزيز الحميد، ولكنهم من أهل المجهولات[٣] المشبَّهة بالمعقولات، يسفسطون[٤] في العقليات، ويقرمطون[٥] في السمعيات.

[الموجود إما الخالق وإما المخلوق ولكل منهما وجود يخصه]

وذلك أنه قد عُلم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم غني عما سواه[٦]، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات كالحيوان والمعدن والنبات، والحادث ممكن ليس بواجب[٧] ولا ممتنع، وقد عُلم بالاضطرار أن المحدَث لا بد له من محدِث، والممكن لا بد له من واجب، كما قال تعالى: **{أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ}**، فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون لأنفسهم تعين أن لهم خالقا خلقهم[٨].

[اتفاق الأسماء لا يوجب تماثل المسميات]

وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو مُحْدَث ممكن، يقبل الوجود

=**الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ}**، فلو كانت الأسماء مترادفة ترادفاً محضاً لكان ذكرها مجتمعة لغواً من القول؛ لعدم الفائدة، ثالثاً: أن القول بأن الله تعالى عليم بلا علم، وقدير بلا قدرة، وسميع بلا سمع، ونحو ذلك قول باطل مخالف لمقتضى اللسان العربي، وغير العربي؛ لأن من المعلوم في لغات جميع العالم أن المشتق دال على المعنى المشتق منه، فلا يمكن أن يقال عليم إلا لمن له علم، ولا يقال قدير إلا لمن له قدرة وهكذا.

[١] يعني من سبق ذكرهم من نفاة الأسماء والصفات من الباطنية والفلاسفة والمعتزلة.

[٢] على خلاف ما فعله ابن سينا ومن معه، ففرقوا بين المتماثلات، وسووا بين المفترقات، إذ قالوا: القدرة هي السمع، وهي الحكمة، وهي العلم، فكيف ساغ لهم أن يسووا بين هذه المفترقات !؟.

[٣] أي: أثبتوا أشياء بالعقل وظنوها معلومات وهي مجهولات في الحقيقة.

[٤] السفسطة: الجدل المبني على عدم التسليم بالحقائق، والمراد: أنهم ينفون الحقائق الثابتة عن الله تمويهاً ومكابرة.

[٥] أي: أنهم سلكوا مسلك الباطنية في السمعيات فيقولون: إن النص له ظاهر وباطن.

[٦] يريد –رحمه الله– أن يبين أن إثبات الصفات لله –سبحانه وتعالى– لا يلزم منها مماثلتها لصفات خلقه، فكما أن الله موجود، والمخلوق موجود، لا يلزم من ذلك تماثلهما في صفة الوجود، وقرر أيضاً أن من المعلوم بضرورة العقل أنه لابد من موجود غني عما سواه، والدليل: ما نشاهده من حدوث المخلوقات كالحيوانات والنباتات؛ لأن المحدث ممكن الوجود.

[٧] أي: موجود.

[٨] دليل عقلي نقلي.

والعدم، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى «الوجود»[١] أن يكون وجود هذا هذا مثل وجود هذا[٢]، بل وجود هذا يخصّه ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام[٣] لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الاضافة والتقييد والتخصيص ولا في غيره، فلا يقول عاقل – إذا قيل: إن العرش شيء موجود وإن البعوض شيء موجود – إن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مسمى «الشيء» و «الوجود»، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كليا هو مسمى الاسم المطلق، وإذا قيل: هذا موجود وهذا موجود، فوجود كلّ منهما يخصه لا يَشْرَكُهُ فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما.

[أسماء الله وصفاته مختصة به وإن اتفقت مع ما لغيره عند الإطلاق]

ولهذا[٤] سمى الله نفسه بأسماء وسمّى صفاته بأسماء، فكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يَشْرَكُهُ فيها غيره، وسمّى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مسماهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص، لا اتفاقهما، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص[٥]، فضلا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص.

فقد سمّى الله نفسه حيًّا، فقال: **{اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ}** وسمّى بعض عباده حيًا، فقال: **{يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ}** وليس هذا الحيّ مثل هذا الحي، لأن قوله **{الْحَيُّ}** اسم لله مختص به، وقوله **{يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ}** اسم للحي المخلوق مختص به، وإنما يتفقان إذا أُطلقا وجُرِّدا عن التخصيص، ولكن ليس للمطلق مسمّى موجود في الخارج، ولكن العقل يفهم من المطلق قدرًا مشتركا بين المسميين، وعند الاختصاص يقيّد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق.

ولا بدّ من هذا في جميع أسماء الله وصفاته، يُفهم منها ما دلّ عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق، وما دلّ عليه بالإضافة والاختصاص، المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى[٦].

---

[١] **فائدة**: "دليل الأعراض ووجود الأجسام" هو مقدمات استدل بها الأشاعرة والمَاتُرِيدِيَّة والمعتزلة؛ لإثبات وجود الله مع وجود مقتضيات باطلة لهذا الدليل، ولو أنهم أمعنوا النظر في الأدلة النقلية الثابتة لكفتهم !.

[٢] فوجود النملة يختلف عن وجود الفيل، ووجود الإنس يختلف عن وجود الجن وهكذا.

[٣] كالوجود في المثال السابق.

[٤] أي: ولهذا السبب –وهو: اختلاف المسمى عند الإضافة والتقييد عنه عند الإطلاق– سمى الله نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء، فهي خاصة لائقة به –سبحانه– لا يَشْرَكُهُ فيها غيره.

[٥] الإضافة والتخصيص: إضافة الصفة وتخصيصها لمخلوق، وسيذكر المؤلف بعد هذه الفقرة جملة من الأدلة على ما ذكر.

[٦] هذا الأصل مهم، وهو أن الاتفاق في القدر المشترك والاسم العام لا يستلزم منه تمثيلاً، وأن الاسم بعد الإضافة والتقييد يخصه ويميزه عن غيره، فالمعاني الكلية لا توجد إلا في الذهن، وأما في الخارج فلابد لها من إضافة وتخصيص.

وكذلك سمّى الله نفسه عليمًا حليمًا، وسمّى بعض عباده عليمًا، فقال: **{وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ}** يعني إسحق، وسمّى آخر حليمًا، فقال: **{فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ}** يعني إسماعيل، وليس العليم كالعليم، ولا الحليم كالحليم.

وسمّى نفسه سميعًا بصيرًا، فقال: **{إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا}** وسمّى بعض خلقه سميعًا بصيرًا فقال: **{إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا}** وليس السميع كالسميع، ولا البصير كالبصير.

وسمّى نفسه بالرءوف الرحيم، فقال: **{إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ}** وسمّى بعض عباده بالرءوف الرحيم فقال: **{لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ}** وليس الرءوف كالرءوف، ولا الرحيم كالرحيم.

وسمى نفسه بالملك، فقال: **{الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ}** وسمّى بعض عباده بالملك، فقال: **{وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا}**، **{وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ}** وليس الملك كالملك.

وسمى نفسه بالمؤمن، فقال: **{الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ}** وسمّى بعض عباده بالمؤمن، فقال: **{أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لاَّ يَسْتَوُونَ}** وليس المؤمن كالمؤمن. وسمّى نفسه بالعزيز، فقال: **{الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ}**، وسمّى بعض عباده بالعزيز، فقال: **{قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ}** وليس العزيز كالعزيز.

وسمّى نفسه الجبار المتكبر، وسمّى بعض خلقه بالجبار المتكبر، فقال: **{كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ}** وليس الجبار كالجبار، ولا المتكبر كالمتكبر.

ونظائر هذا متعددة.

وكذلك سمّى صفاته بأسماء، وسمّى صفات عباده بنظير ذلك، فقال: **{وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ}**، وقال: **{أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ}**، وقال: **{إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ}**، وقال: **{أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً}**.

وسمّى صفة المخلوق علمًا وقوة، فقال: **{وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً}**، وقال: **{وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ}**، وقال: **{فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ}**، وقال: **{اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ}**، وقال: **{وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ}**، وقال: **{وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ}** أي: بقوة[١]، وقال **{وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الأَيْدِ}** أي: ذا القوة، وليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة.

وكذلك وصف نفسه بالمشيئة[٢]، ووصف عبده بالمشيئة[٣]، فقال: **{لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ • وَمَا تَشَاءُونَ**

---

[١] وليس المراد بذلك اليد، هكذا روي عن ابن عباس –رضي الله عنهما–.

[٢] مشيئته –سبحانه– صفة نافذة لابد أن تقع.

[٣] ومشيئة العباد تابعة وخاضعة لمشيئة الله –تبارك وتعالى–، وهي مخلوقة مقيدة.

إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ}، وقال: **{إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلاً • وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا}**.

وكذلك وصف نفسه بالإرادة، ووصف عبده بالإرادة، فقال: **{تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}**. ووصف نفسه بالمحبة، ووصف عبده بالمحبة[١]، فقال: **{فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ}**، وقال: **{قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}**.

ووصف نفسه بالرضا، ووصف عبده بالرضا، فقال: **{رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ}**.

ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد، ولا إرادته مثل إرادته، ولا محبته مثل محبته، ولا رضاه مثل رضاه.

وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفار[٢]، ووصفهم بالمقت، فقال: **{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ}**، وليس المقت مثل المقت.

وهكذا وصف نفسه بالمكر والكيد[٣]، كما وصف عبده بذلك، فقال: **{وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ}**، وقال: **{إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا • وَأَكِيدُ كَيْدًا}**، وليس المكر كالمكر، ولا الكيد كالكيد.

ووصف نفسه بالعمل، فقال: **{أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ}**، ووصف عبده بالعمل فقال: **{جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}**، وليس العمل كالعمل.

ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة، في قوله: **{وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا}**، وقوله: **{وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ}**، وقوله: **{وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا}** ووصف عبده بالمناداة والمناجاة، فقال: **{إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ}** ، وقال: **{إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ}**، وقال: **{إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلاَ تَتَنَاجَوْا بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ}** وليس المناداة كالمناداة[٤]، ولا المناجاة كالمناجاة[٥].

ووصف نفسه بالتكليم في قوله: **{وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا}**، وقوله: **{وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ}**، وقوله: **{تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ}**، ووصف عبده بالتكليم في مثل قوله: **{وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ}**، وليس التكليم كالتكليم.

ووصف نفسه بالتنبئة، ووصف بعض الخلق بالتنبئة، فقال: **{وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ**

---

[١] إلا أن محبة العبد قائمة على الميل.

[٢] المقت: شدة البغض.

[٣] المكر والكيد والخداع في حق الله تأتي من باب الجزاء والمقابلة.

[٤] المناداة: الخطاب بصوت مرتفع.

[٥] المناجاة: الخطاب بصوت خفي.

الْخَبِيرُ} وليس الإنباء كالإنباء.

ووصف نفسه بالتعليم، ووصف عبده بالتعليم، فقال: **{الرَّحْمَنُ • عَلَّمَ الْقُرْآنَ • خَلَقَ الإِنسَانَ • عَلَّمَهُ الْبَيَانَ}**، وقال: **{تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ}**، وقال: **{لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ}** وليس التعليم كالتعليم.

وهكذا وصف نفسه بالغضب، في قوله: **{وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ}**، ووصف عبده بالغضب في قوله: **{وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا}** وليس الغضب كالغضب.

ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه، فذكر في سبع آيات من كتابه أنه استوى على العرش، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره، في مثل قوله: **{لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ}**، وقوله: **{فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ}**، وقوله: **{وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ}** وليس الاستواء كالاستواء.

ووصف نفسه ببسط اليدين، فقال: **{وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}**، ووصف بعض خلقه ببسط اليد، في قوله: **{وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ}**، وليس اليد كاليد، ولا البسط كالبسط، وإذا كان المراد بالبسط الإعطاء والجود فليس إعطاء الله كإعطاء خلقه، ولا جوده كجودهم. ونظائر هذا كثيرة.

[نتيجة ما تقدم]

فلا بد من إثبات ما أثبته الله لنفسه، ونفي مماثلته لخلقه، فمن قال: ليس لله علم ولا قوة ولا رحمة ولا كلام، ولا يحب ولا يرضى، ولا نادى ولا ناجى، ولا استوى – كان معطلا، جاحدا، ممثلا لله بالمعدومات والجمادات. ومن قال له علم كعلمي، أو قوة كقوتي، أو حب كحبي، أو رضا كرضاي، أو يدان كيدَيّ، أو استواء كاستوائي – كان مشبها، ممثلا لله بالحيوانات[1]، بل لا بد من إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل.

[الأصول والأمثلة والقواعد لبيان مذهب السلف ومناقشة مخالفيهم]

ويتبين هذا بأصلين شريفين، ومثلين مضروبين –ولله المثل الأعلى–، وبخاتمة جامعة.

---

[1] أي: المخلوقات.

فصل

فأما الأصلان:

[الأصل الأول: القول في بعض الصفات كالقول في بعض]

فأحدهما – أن يقال: القول في بعض الصفات كالقول في بعض[١].

[مناقشة من يثبت الصفات السبع دون غيرها[٢]]

فإن كان المُخاطَبُ ممن يقرّ بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة. ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازِعُ في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازا، ويفسره[٣] إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات[٤].

قيل له[٥]: لا فرق بين ما نفيتَه[٦] وبين ما أثبتَّه، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلتَ: إن إرادته مثل

---

[١] معنى هذا الأصل: أن ما يجب اعتقاده في بعض الصفات يجب في البعض الآخر، فإن وجب إثبات بعضها وجب إثبات البعض الآخر، ومن نفى بعضها لزمه نفي ما سواها، ومن زعم أن بعضها يستلزم تشبيهاً، كان الكل كذلك، فحكم الصفات واحد.

[٢] وهم الأشاعرة، والسبب في أنهم أثبتوا الصفات السبع دون غيرها: أنها بعيدة عن التشبيه، فنفوا ما عداها من الصفات الذاتية الخبرية والصفات الفعلية الاختيارية لإمكان التشبيه –بزعمهم–، فرد عليهم شيخ الإسلام –رحمه الله– وألزمهم بلوازم.

[٣] بأحد أمرين كما ذكر، وسيأتي مزيد تفصيل –إن شاء الله–.

[٤] إذا كان البحث والمناظرة مع المنتسب للأشعرية فإنه هو الذي يثبت هذه الصفات السبع وينازع في بقية الصفات، ويجعل نسبتها إلى الله على سبيل المجاز، ويسلك في ذلك أحد مسلكين: الأول: إما تفسير الصفة إلى صفة أخرى كأن يقول في المحبة والرضا: إرادة الإنعام ، ويقول في الغضب: إرادة العقوبة، فجعل مرجع الصفات –هنا– إلى صفة الإرادة التي يثبتها الأشاعرة، الثاني: تفسير الصفة ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات، كتفسير الغضب بالعقوبة، وتفسير المحبة بالإنعام –والمراد: النعمة المخلوقة–، وللأشاعرة مسلك ثالث في آيات الصفات وأحاديثها –عدا الصفات السبع– وهو التفويض، ولهم مسلك رابع وهو: جعلهم الصفات ذاتية أزلية قديمة قائمة بالله؛ لأنهم ينكرون صفات الفعل الاختيارية لله –عز وجل–. ويَرُدُّ شيخ الإسلام –رحمه الله– في هذا الأصل على نفاة جميع الصفات كالباطنية والجهمية أو نفاة بعضها كالمعتزلة والأشاعرة والمَاتُرِيدِيَّة.

[٥] أي: للأشعري.

[٦] وهي الصفات الذاتية الخبرية –تسمى خبرية: لأنه لولا الخبر لنفيناها، وذاتية: لأنها لا تنفك عن الله بحال من الأحوال، كالوجه واليدين، والأصابع، والقدم، والساق–، والصفات الفعلية الاختيارية –والتي عرَّفها شيخ الإسلام بقوله: الأمور التي يتصف بها الرب –جل وعلا– فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته كالنزول والاستواء والعلو والمجيء والإتيان–.

إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلتَ: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به[١]. قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به.

وإن قال[٢]: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام[٣].

قيل له: والإرادة[٤] ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة، فإن قلت: هذه إرادة المخلوق. قيل لك: وهذا غضب المخلوق.

وكذلك يُلْزَم بالقول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته، إن نفى عن الغضب والمحبة والرضا ونحو ذلك ما هو من خصائص المخلوقين، فهذا منتف عن السمع والبصر والكلام وجميع الصفات، وإن قال: إنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين فيجب نفيه عنه. قيل له: وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة.

فهذا المُفرِّق[٥] بين بعض الصفات وبعض، يقال له فيما نفاه كما يقوله هو لمنازِعِهِ[٦] فيما أثبته، فإذا قال المعتزلي: ليس له إرادة ولا كلام قائم به، لأن هذه الصفات لا تقوم إلا بالمخلوقات، فإنه[٧] يُبَيِّن للمعتزلي أن هذه الصفات يتصف بها القديم، ولا تكون كصفات المُحْدَثَات[٨]. فهكذا يقول له المثبتون[٩] لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك.

[الاحتجاج بإثبات العقل لهذه الصفات]

فإن قال[١٠]: تلك الصفات[١١] أَثْبَتُّهَا بالعقل، لأن الفعل الحادث[١٢] دل على القدرة، والتخصيص[١٣] دل على

---

[١] الأنسب أن يقال: تناسب ذاته.

[٢] أي: الأشعري.

[٣] الغضب صفة لا يثبتها الأشعري.

[٤] الإرادة صفة يثبتها الأشعري.

[٥] أي: الأشعري.

[٦] منازع الأشعري هنا هو المعتزلي الذي يثبت الأسماء دون الصفات، ويدخل في المنازع أيضاً: الباطنية وغيرهم ممن نحا نحوهم.

[٧] أي: الأشعري.

[٨] أي: المخلوقات.

[٩] وهم أهل السنة والجماعة.

[١٠] أي: الأشعري.

[١١] أي: الصفات السبع التي يثبتها.

[١٢] مثل الخلق.

[١٣] أي: خص الله السماء أن تكون مرتفعة، والأرض منخفضة منبسطة.

الإرادة، والإحكام[١] دل على العلم، وهذه الصفات[٢] مستلزمة للحياة، والحيُّ لا يخلو عن السمع والبصر والكلام أو ضد ذلك[٣].

[الجواب عنه]

قال له سائر أهل الإثبات[٤]: لك جوابان:

أحدهما[٥]: أن يقال: عدم الدليل المعيَّن لا يستلزم عدم المدلول المعيَّن[٦]، فهب أن ما سلكته من الدليل العقلي لا يُثْبِتُ ذلك فإنه لا ينفيه، وليس لك أن تنفيه بغير دليل[٧]، لأن النافي عليه الدليل، كما على المثبت. والسمع قد دل عليه، و لم يعارض، ذلك معارض عقلي ولا سمعي[٨]، فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالمُ[٩] عن المعارِض المقاوم[١٠].

الثاني[١١]: أن يقال: يمكن إثبات هذه الصفات[١٢] بنظير ما أثبتَّ به تلك[١٣] من العقليات، فيقال: نفع العباد

---

[١] أي: إتقان الله –سبحانه–.

[٢] أي: الثلاثة المذكورة، وهي: القدرة والإرادة والعلم.

[٣] وضده نقص، فأثبتنا كمالها.

[٤] وهم أهل السنة.

[٥] الجواب الأول على فرض التسليم، أي: على فرض التسليم بأن العقل دل على هذه الصفات السبع و لم يدل على غيرها، ومضمون هذا الجواب من ثلاث مقدمات ونتيجة، المقدمة الأولى: أن عدم الدليل المعين –وهو هنا العقل– لا يستلزم عدم المدلول المعين –وهو هنا بقية الصفات (عدا السبع)–، فلو قدرنا أن العقل لا يدل على بقية الصفات فإنه لا ينفيها أيضاً؛ لعدم مصادمتها للعقل، الثانية: ما دام أن العقل لا ينفيها فلا يجوز نفيها بلا دليل؛ لأن النافي عليه الدليل على نفيه، كما أن المثبت عليه الدليل، الثالثة: أن السمع –أي: النقل– دل على بقية الصفات، وهذا السمع لم يعارضه صريح العقل، **فالنتيجة:** يجب إثبات ما أثبته دليل النقل السالم عن المعارض.

[٦] هذه هي المقدمة الأولى.

[٧] هذه هي المقدمة الثانية.

[٨] هذه هي المقدمة الثالثة.

[٩] الدليل السالم: النقل.

[١٠] المعارض المقاوم: العقل، وهذه الجملة هي النتيجة.

[١١] هذا الجواب مبني على منع قولهم بأن العقل لا يدل على غير الصفات السبع –وقد سبق الجواب الأول وهو على فرض التسليم–، بل نستطيع أن ندلل على باقي الصفات بنظير ما دللتم به على تلك الصفات، فهذا الجواب على سبيل المنع.

[١٢] أي: ما عدا السبع.

[١٣] أي: الصفات السبع.

بالإحسان إليهم يدل على الرحمة، كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكفار يدل على بغضهم، كما قد ثبت بالشاهد[١] والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه، والغايات المحمودة في مفعولاته[٢] ومأموراته[٣] -وهي[٤] ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة- تدل على حكمته البالغة كما يدل التخصيص على المشيئة وأَوْلَى، لقوة العلة الغائية، ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة.

[مناقشة من يثبت الأسماء دون الصفات]

وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات، ويقر بالأسماء كالمعتزلي، الذي يقول: إنه حي عليم قدير، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة.

[شبهة التجسيم]

قيل له: لا فرق بين إثبات الأسماء وبين إثبات الصفات، فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا وتجسيمًا، لأنّا لا نجد في الشاهد[٥] متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم. قيل لك: ولا تجد في الشاهد ما هو مسمى بأنه حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيتَ ما نفيتَ[٦] لكونك لم تجده في الشاهد إلا لجسم فانف الأسماء، بل وكلَّ شيء لأنك لا تجده في الشاهد إلا لجسم.

فكل ما يَحْتَجُّ به من نفى الصفات[٧]، يحتج به نافي الأسماء الحسنى[٨]، فما كان جوابًا لذلك كان جوابًا لمثبتي الصفات[٩].

[مناقشة نفاة الأسماء والصفات]

وإن كان المخاطب من الغلاة، نفاة الأسماء والصفات[١٠]، وقال: لا أقول هو موجود ولا حي ولا عليم ولا

---

[١] أي: الواقع.

[٢] أي: مخلوقاته.

[٣] أي: الأوامر والنواهي.

[٤] أي: الحكمة.

[٥] أي: الواقع.

[٦] من الصفات.

[٧] وهو المعتزلي.

[٨] وهو الجهمي الذي يثبت الوجود المطلق لله وينفي الأسماء والصفات، فيقال له: القول في الوجود كالقول في الأسماء والصفات.

[٩] لأن القاعدة تنص على: أن القول في الصفات كالقول في الأسماء.

[١٠] كالجهمية ومن وافقهم.

قدير، بل هذه الأسماء لمخلوقاته[١]، أو هي مجاز، لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم القدير.

قيل له[٢]: وكذلك إذا قلت: ليس بموجود ولا حي ولا عليم ولا قدير، كان ذلك تشبيها بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات.

فإن قال: أنا أنفي النفي والإثبات[٣].

[امتناع سلب النقيضين]

قيل له: فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات[٤]، فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجودًا معدومًا[٥]، أو لا موجودًا ولا معدومًا، ويمتنع أن يوصف باجتماع الوجود والعدم، والحياة والموت، والعلم والجهل، أو يوصف بنفي الوجود والعدم، ونفي الحياة والموت، ونفي العلم والجهل.

[اعتراض]

فإن قلت: إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلاً لهما، وهذان يتقابلان تقابل العدم والمَلَكَة[٦]، لا تقابل السلب والإيجاب، فإن الجدار لا يقال له: أعمى ولا بصير، ولا حي ولا ميت، إذ ليس بقابل لهما[٧].

---

[١] فالعلم عند الجهمي ليس اسماً ولا يتضمن صفة قائمة بالله، ولكن المراد به أن الله خلق في الإنسان العلم، فيجعل الصفة في مخلوقاته، أو يقول: هي مجاز، فالله تعالى -عندهم- عالم أي: ليس بجاهل، فهذا لا يقتضي إثبات الصفة ولا يدل عليها، والمجاز هنا: وصف الله بالسلوب.

[٢] سلك شيخ الإسلام -رحمه الله- هنا مسلكاً آخر في الرد غير قاعدة القول في بعض الصفات كالقول في بعض، وقد رد على الجهمية في موضع آخر من خلال هذا الأصل، فقال -رحمه الله-: وإن كان ممن لا يثبت لا الأسماء ولا الصفات كالجهمية المحضة قيل له: فلا بد أن تثبت موجوداً قائماً بنفسه، فأنت لا تعرف ذلك إلا جسماً، وإن قال: لا أسميه باسم لا إثبات ولا نفي، قيل له: سكوتك لا ينفي الحقائق ولا واسطة بين النفي والإثبات، فإما أن يكون حقاً ثابتاً موجوداً، وإما أن يكون باطلاً معدوماً، وأيضاً فإن كنت لم تعرف فأنت جاهل فلا تتكلم، وإن عرفت فلابد أن تميز بينه وبين غيره بما يختص به، مثل أن تقول **{رَبِّ الْعَالَمِيْنَ}**، أو الموجود بنفسه وحينئذ أثبتَّ حياً موجوداً قائماً بنفسه، وأثبتَّ فاعلاً وأنت لا تعرف ما هو كذلك إلا الجسم، يُنظر: مجموع الفتاوى (١٣/١٦٥-١٦٦)، وشرح الأصبهانية (ص٤٤١).

[٣] أي: النقيضين، والقائل هنا هم الباطنية.

[٤] وهي المستحيلات، وهذا أشنع من التشبيه بالمعدومات.

[٥] في وقت واحد.

[٦] العدم والمَلَكَة: سلب الشيء عمَّا من شأنه أن يكون قابلاً له.

[٧] اعتراض الباطنية مبني على مقدمات ثلاث ونتيجة، فالمقدمة الأولى: إن نفي النقيضين إنما يمتنع عمَّا يكون قابلاً للنقيضين، الثانية: أن هذه المتقابلات هي مِنْ تَقابلِ العدم والملكة، أي: أنه قد يرتفعان عن المحل الذي لا=

[الرد عليه من وجوه: الوجه الأول]

قيل لك: أولاً[١]: هذا لا يصح في الوجود والعدم[٢]، فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب، باتفاق العقلاء، فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر[٣].

وأما ما ذَكَرْتَهُ من الحياة والموت، والعلم والجهل، فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاءون[٤]، والاصطلاحات اللفظية ليست دليلا على نفي الحقائق العقلية[٥]، وقد قال الله تعالى: **{وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ • أَمْوَاتٌ[٦] غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ}** فسمى الجماد ميتًا[٧]، وهذا مشهور في لغة العرب وغيرهم[٨].

[الوجه الثاني]

وقيل لك، ثانياً[٩]: فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر، ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك، فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحدًا منهما[١٠]. فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات[١١] القابلة لصفات الكمال، ووصفته بصفات الجمادات التي لا تقبل ذلك.

وأيضًا فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعًا من القابل للوجود والعدم[١٢]، بل ومن اجتماع الوجود والعدم، ونفيهما جميعًا، فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعًا مما نفيت عنه الوجود والعدم. وإذا كان

=يقبلهما، الثالثة: أن الله -تعالى- ليس بقابل لهذه المتقابلات أصلاً. **فالنتيجة** إذن: أن الله لا يمتنع عليه رفع النقيضين؛ لأنه ليس بقابل لهما أصلاً.

(١) هذا الجواب على فرض المنع، وفيه ثلاثة ردود -وتأتي-.

(٢) الوجود والعدم لا يصح كونهما من قبيل العدم والملكة، بل هما من قبيل السلب والإيجاب، فالنقيضين عند عامة العقلاء يلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر.

(٣) هذا هو الرد الأول.

(٤) المتفلسفة المشاءون: هم تلاميذ أرسطو طاليس، حيث كان من عادة الأخير أن يلقي دروسه وهو يتمشى والتلاميذ يسيرون من حوله، فلقب لذلك هو وتلامذته بالمشائين.

(٥) هذا هو الرد الثاني.

(٦) وصف الجماد بما هو من اختصاص الحيّ.

(٧) وجه الاستدلال من الآية.

(٨) هذا هو الرد الثالث.

(٩) وهو على فرض التسليم بأن التقابل هو تقابل عَدَمٍ ومَلَكَة.

(١٠) أي: من العمى والبصر.

(١١) أي: المخلوقات.

(١٢) إن ما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعاً مما يقلبهما.

هذا ممتنعًا في صرائح[١] العقول فذلك أعظم امتناعا، فجعلت الوجود الواجب[٢] الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات. وهذا غاية التناقض والفساد.

وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح برفع النقيضين: الوجود والعدم. ورفعهما كجمعهما. ومنهم من يقول: لا أثبت واحدًا منهما، وامتناعه عن إثبات أحدهما في نفس الأمر لا يمنع تحقق واحد منهما في نفس الأمر، وإنما هو كجهل الجاهل، وسكوت الساكت، الذي لا يعبر عن الحقائق[٣].

[الوجه الثالث]

وقيل له أيضًا[٤]: اتفاق المسمّيَين في بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل، الذي نفته الأدلة السمعيات والعقليات، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق، مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه، فلا يجوز أن يَشركه فيه مخلوق، ولا يُشركه مخلوق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى.

وأما ما نفيتَه فهو ثابت بالشرع والعقل[٥]، وتسميتك ذلك تشبيهًا وتجسيمًا تمويه على الجهال، الذين يظنون أن كل معنى سماه مسمٍّ بهذا الاسم يجب نفيه. ولو ساغ هذا لكان كل مبطل يسمي الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس، ليكذب الناس بالحق المعلوم بالسمع والعقل.

وبهذه الطريقة أفسدت الملاحدة على طوائف من الناس عقولهم ودينهم، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة، وأبلغ الغيِّ والضلالة[٦].

[نتيجة هذا الأصل]

وهذا باب مطرد، فإن كل واحد من النفاة لِما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم من الصفات، لا ينفي شيئًا – فرارًا مما هو محذور – إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فرّ منه، فلا بدّ له في آخر الأمر من أن يثبت موجودًا واجبًا قديمًا متصفًا بصفات تميزه عن غيره[٧]، ولا يكون فيها مماثلا لخلقه، فيقال له: وهكذا القول في جميع الصفات، وكل ما نثبته من الأسماء والصفات فلا بدّ أن يدل على قدر مشترك تتواطأ فيه المسمّيات[٨]، ولولا ذلك لما فُهم الخطاب، ولكن نعلم أن ما اختص الله به، وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال أو يدور في الخيال.

---

[١] أي: بدائه العقول، وهي مالا يحتاج إلى فكر ونظر.

[٢] الأسس المنطقية الثلاثة للوجود: ١-واجب الوجود: وهو الصانع "الله"، ٢-ممكن الوجود: وهو المخلوق الذي سبقه العدم ويلحقه الفناء، ٣-ممتنع الوجود: وهو المستحيل.

[٣] من بعد هذه الفقرة إلى قول المؤلف: (بوجه من الوجوه) محذوف.

[٤] على فرض التسليم -أيضاً-.

[٥] رجع الشيخ -رحمه الله- هنا للجهمية.

[٦] من بعد هذه الفقرة إلى قول المؤلف: (على كل تقدير) محذوف.

[٧] وهو القَدْر المشترك.

[٨] لكي يفهم الخطاب.

[الأصل الثاني: القول في الصفات كالقول في الذات]

وهذا يتبين بالأصل الثاني[١] – وهو أن يقال: القول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات.

[جواب من سأل عن كيفية صفة من صفات الله]

فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟

قيل له – كما قال ربيعة ومالك[٢] وغيرهما[٣] –: الاستواء معلوم[٤]، والكيف مجهول، والإيمان به[٥] واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة، لأنه سؤال عمّا لا يعلمه البشر، ولا يمكنهم الإجابة عنه.

وكذلك إذا قال[٦]: كيف ينزل ربنا إلى سماء الدنيا؟

قيل له: كيف هو[٧]؟

فإذا قال: أنا لا أعلم كيفيته[٨].

قيل له: ونحن لا نعلم كيفية نزوله، إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف[٩]، وهو فرع له، وتابع

---

[١] معنى هذا الأصل: أن حكم الذات والصفات واحد، فما يقال في أحدهما من إثبات أو نفي يقال في الآخر، فالقول فيهما واحد، فكما أننا نثبت ذاتاً لائقة بالله –جل وعلا– فكذلك نثبت صفاتاً لائقة به –سبحانه وتعالى–، وفي هذا الأصل يَرُدُّ شيخ الإسلام –رحمه الله– على جميع الفِرَق والطوائف المبتدعة؛ لأن الجميع يثبت الذات الإلهية ويبقى النزاع بيننا وبينهم في الأسماء والصفات، وقد سبق شيخ الإسلام –رحمه الله– في تقرير هذا الأصل جمع من أهل العلم، منهم الإمام السجزي في "رسالته لأهل زَبِيْد" –منطقة بالعراق– في القرن الرابع وكانت عن كلام الله –جل وعلا– وأنه بحرف وصوت مسموع، وكذا كان لابن عبد البر في "التمهيد" ذِكْرٌ لهذا الأصل، وكذلك الإمام أبو عثمان الصابوني –رحمه الله– في كتابه "عقيدة السلف وأصحاب الحديث".

[٢] جواب الإمام مالك –رحمه الله– مضطرد في جميع الصفات الثابتة للرب –جل شأنه–.

[٣] كابن خزيمة –رحمه الله– في كتابه: "التوحيد وإثبات صفات الرب" حيث قال بعد ذكره جملة من الصفات: "فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الأخبار من ذكر النزول، غير متكلفين القول بصفته أو صفة الكيفية، إذ النبي –صلى الله عليه وسلم– لم يصف لنا كيفية النزول" (١/٢٩٠).

[٤] أي: معلوم في اللغة، وهو يدور بين العلو والارتفاع.

[٥] أي: الإيمان بمعناه.

[٦] الخائض في كيفية صفات الرب –جل وعلا–.

[٧] أي: كيف ذاته ؟.

[٨] أي: كيفية ذاته.

[٩] هذا هو التعليل.

له. فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه ونزوله واستوائه، وأنت لا تعلم كيفية ذاته[١]!

وإذا كنت تقرّ بأن له ذاتا حقيقة، ثابتة في نفس الأمر، مستوجبة لصفات الكمال، لا يماثلها شيء، فسمعه وبصره، وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم، وكلامهم ونزولهم واستواؤهم.

[عودة لمناقشة من يثبت بعض الصفات دون بعض]

وهذا الكلام[٢] لازم لهم في العقليات[٣] وفي تأويل السمعيات[٤]، فإن من أثبت شيئًا، ونفي شيئًا بالعقل، إذا ألزم فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبته، وطولب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا لم يجد بينهما فرقًا.

ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض – الذين يوجبون فيما نفوه إما التفويض، وإما التأويل[٥] المخالف لمقتضى اللفظ – قانون مستقيم[٦]، فإذا قيل لهم: لِمَ تأولتم هذا[٧] وأقررتم هذا[٨]، والسؤال فيهما واحد؟ لم يكن لهم جواب صحيح. فهذا تناقضهم في النفي.

وكذلك تناقضهم في الإثبات، فإن من تأوّل النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها[٩]، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه[١٠] إلى معنى آخر، لزمهم في المعنى المصروف إليه[١١] ما كان يلزمهم في المعنى

---

[١] لأن الكلام في الصفات إثباتاً وكيفية فرع عن الكلام في الذات.

[٢] رجع شيخ الإسلام –رحمه الله– مرة أخرى لإلزام الأشاعرة الذين يثبتون بعض الصفات دون بعض، وهذا استطراد منه، ومضمون كلامه: أن التسوية بين جميع الصفات مع اعتقاد عدم التمثيل لازم لهم عقلاً ونقلاً، فإنه يلزمهم فيما نفوه نظير ما يلزمهم فيما أثبتوه، كما سبق في مِثَالَيِّ الغضب والإرادة الذين ذكرهما الشيخ أثناء مناقشته للأشاعرة –على ما سبق– وإذا طولبوا بالفرق لم يجدوا فرقاً!.

[٣] أي: الصفات السبع التي أثبتوها بالعقل.

[٤] أي: الصفات التي ينفونها؛ لأنهم يزعمون أن العقل لم يدل عليها.

[٥] القاسم المشترك بين التفويض والتأويل: أن ظاهر الصفة غير مراد.

[٦] أي: مضطرد ومنضبط.

[٧] أي: غير السبع.

[٨] أي: الصفات السبع.

[٩] كقولهم في رحمة الله –جل وعلا–: أن هذا إنعام الله على الخلق، ويريدون الإنعام المخلوق أي: أثر النعمة على الخلق، وهذا هو المسلك الأولى الذي سبق الإشارة إليه، أو ردها –أي: الرحمة– إلى الإرادة، فيقولون: الرحمة إرادة الإنعام على الخلق، وهذا هو المسلك الثاني.

[١٠] أي: صرفوا صفة الرحمة القائمة بالله بأحد المسلكين السابقين.

[١١] أي: قولهم: إرادة الإنعام.

المصروف عنه[١]، فإذا قال قائل: تأويل محبته ورضاه وغضبه وسخطه هو إرادته للثواب والعقاب، كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت والرضا والسخط. ولو فسَّر ذلك بمفعولاته -وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب- فإنّه يلزمه في ذلك نظير ما فرّ منه، فإن الفعل المعقول[٢] لا بدّ أن يقوم أولا بالفاعل، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه، ويسخطه ويبغضه المثيب المعاقب، فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبد مثّلوا، وإن أثبتوه على خلاف ذلك، فكذلك سائر الصفات.

فصل

وأما المثلان المضروبان:

[المثل الأول – الجنة]

فإن الله – سبحانه وتعالى – أخبرنا عما في **الجنة**[٣] من المخلوقات، من أصناف المطاعم والمشارب والملابس والمناكح والمساكن، فأخبرنا أن فيها لبنًا وعسلاً وخمرًا وماء ولحمًا وفاكهة وحريرًا وذهبًا وفضة وحورًا وقصورًا[٤].

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: ليس في الدنيا شيء ممّا في الجنة إلا الأسماء[٥]، فإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها، هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا[٦]، وليست مماثلة لها، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى – فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة[٧] للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من

[١] أي: الإرادة، والمعنى: أنه يلزم هؤلاء الذين صرفوا صفة الرحمة عن الله إلى صفة الإرادة التي يثبتونها أن يقولوا في الإرادة ما يقولوه في الرحمة!.

[٢] أي: الذي يعقله العقلاء، فلابد أن يقوم أولاً بالفاعل، فالثواب فعل يفعله الله في مخلوقاته، فلابد أن يوصف الفاعل بالإثابة، كذلك العقاب، فحين أثبتم لله الفعل، والعبد يوصف بالفعل -وهذا نظير ما فررتم منه-، فإن الإثابة والمعاقبة أفعال يتصف بها المخلوق، فإن أثبتموها على الوجه الذي يتصف به المخلوق وقعتم في التمثيل، وإن أثبتموها كما يليق بالله، فكذلك جميع الصفات.

[٣] أراد المؤلف -رحمه الله- من ذكر هذا المثال أن يبين أن الأسماء في الدنيا والجنة وإن كانت مشتركة إلا أن حقائقهما مختلفة كما سيأتي، فإذا كان ذلك التباين بين المخلوقين، فلأن يكون بين الخالق والمخلوق من باب أولى.

[٤] وهو القدر المشترك الذي يوجد في الذهن.

[٥] هذه الأسماء إذا جُرِّدَتْ عن الإضافة والتخصيص والتقييد كانت قدراً مشتركاً بين ما في الجنة والدنيا.

[٦] هذا هو الغرض الذي من أجله أورد شيخ الإسلام -رحمه الله- مثال الجنة.

[٧] أي: اختلافاً.

الخالق إلى المخلوق. وهذا بيّنٌ واضح.

[افتراق الناس فيما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر]

ولهذا افترق الناس في هذا المقام ثلاث فرق:

فالسلف والأئمة وأتباعهم: آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر، مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة، وإن مباينة الله لخلقه أعظم.

والفريق الثاني: الذين أثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثواب والعقاب، ونفوا كثيرًا مما أخبر به من الصفات، مثل طوائف من أهل الكلام: المعتزلة ومن وافقهم[١].

والفريق الثالث: نفوا هذا وهذا، كالقرامطة الباطنية والفلاسفة أتباع المشائين[٢]، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر.

[تأويل الباطنية للأمر والنهي]

ثم إن كثيرًا منهم يجعلون الأمر والنهي من هذا الباب، فيجعلون الشرائع المأمور بها، والمحظورات المنهي عنها، لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها، كما يتأولون الصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، وحج البيت، فيقولون: إن الصلوات الخمس معرفة أسرارهم[٣]، وإن صيام شهر رمضان كتمان أسرارهم، وإن حج البيت السفر إلى شيوخهم[٤]، ونحو ذلك من التأويلات التي يعلم بالاضطرار أنها كذب وافتراء على الرسل صلوات الله عليهم، وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه، وإلحاد في آيات الله.

وقد يقولون: إن الشرائع تلزم العامة دون الخاصة، فإذا صار الرجل من عارفيهم ومحققيهم وموحديهم رفعوا عنه الواجبات، وأباحوا له المحظورات. وقد يوجد في المنتسبين إلى التصوف والسلوك من يدخل في بعض هذه المذاهب.

وهؤلاء الباطنية الملاحدة أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى.

وما يحتج به أهل الإيمان والإثبات على هؤلاء الملاحدة يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والإثبات على من يَشْرَكُ هؤلاء في بعض إلحادهم، فإذا أثبت لله تعالى الصفات، ونفى عنه مماثلة المخلوقات، كما دل على ذلك الآيات البينات – كان ذلك هو الحق الذي يوافق المنقول والمعقول، ويهدم أساس الإلحاد والضلالات.

[قياس الأولى]

---

[١] كالأشاعرة والمَاتُرِيدِيَّة.

[٢] كابن سينا ومن معه الذين يسمونهم أهل العلم بأهل التخييل؛ لأنهم يقولون إن الجنة والنار خيالات مضروبة من الأنبياء والرسل للجمهور للحث على الدين، وإلا في الحقيقة فهي خيالات لا حقيقة لها –بزعمهم–.

[٣] وهم علي وفاطمة والحسن والحسين والعباس –بزعمهم–.

[٤] وأضرحتهم، حتى إن شيخهم "المفيد" ألف كتاباً في القرن الرابع باسم "حَجُّ المشاهد".

والله سبحانه وتعالى لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه، فإن الله لا مثل له، بل له المثل الأعلى[١]، فلا يجوز أن يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيل[٢]، ولا في قياس شمول تستوي أفراده[٣]، ولكن يُستعمل في حقه المثل الأعلى[٤]، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أَوْلَى به، وكل ما تنزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أَوْلَى بالتنزيه عنه، فإذا كان المخلوق منزها عن مماثلة المخلوق مع الموافقة في الاسم، فالخالق أَوْلَى أن يُنزه عن مماثلة المخلوق، وإن حصلت موافقة في الاسم.

[المثل الثاني – الروح]

وهكذا القول في **المثل الثاني – وهو الروح**[٥] التي فينا، فإنها قد وصفت بصفات ثبوتية وسلبية، وقد أخبرت النصوص أنها تَعرج وتَصعد من سماء إلى سماء، وأنها تُقبض من البدن، وتُسل منه كما تُسل الشعرة من العجين[٦].

[اضطراب الناس في ماهية الروح]

والناس مضطربون فيها:

فمنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءًا من البدن، أو صفة من صفاته، كقول بعضهم: إنها النفس أو الريح التي تتردد في البدن، وقول بعضهم: إنها الحياة، أو المزاج، أو نفس البدن[٧].

فعلى هذا إذا كانت الروح مما يشار إليه ويتبعه بصر الميّت – كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الروح إذا

---

[١] أي: الوصف الأعلى.

[٢] وهو القياس الأصولي الذي يُلْحَقُ فيه الفرع بالأصل في الحكم للعلة الجامعة بينهما.

[٣] وهو القياس القائم على مقدمتين ونتيجة.

[٤] وهو قياس الأولى.

[٥] غرض شيخ الإسلام –رحمه الله– من إيراد مثل الروح ذكره في كتابه "شرح حديث النزول" حيث قال: "وكذلك روح ابن آدم تسمع وتبصر وتتكلم وتنزل وتصعد كما ثبت ذلك بالنصوص الصحيحة، والمعقولات الصريحة، ومع ذلك فليس صفاتها وأفعالها كصفات البدن وأفعاله، فإذا لم يجز أن يقال إن صفات الروح وأفعالها مثل صفات الجسم الذي هو الجسد، فكيف يجوز أن يجعل الرب –تبارك وتعالى– وصفاته وأفعاله مثل الجسم وصفاته وأفعاله!؟" يُنظر: مجموع الفتاوى (٣٥٤/٥) أو الطبعة المحققة من الكتاب (ص٢٠٣).

[٦] ولها حقيقة، وصفات ثابتة في النصوص، نؤمن بها ولا نزيد عليها شيئاً.

[٧] وقد عرَّف ابن القيم –رحمه الله– الروح فقال: "الروح جسم مخالف بالماهيَّة لهذا الجسم المحسوس، وهو لطيف شفاف نوراني علوي، يَسْرِي في البدن سريان الماء في الورد، والدهن في الزيتون، والنار في الفحم، وهذا هو الصواب في المسألة، وهو الذي لا يصح غيره" يُنظر: الروح لابن القيم (٥٧٩/٢)، والذي يظهر أن ابن القيم –رحمه الله– ذكر أوصافاً للروح لم يدل عليها الدليل، إضافة إلى بعض المآخذ على التعريف، كوصف الروح بأنه "نوراني علوي" فهل روح الكافر كذلك؟، وقد عَمَّمَ في التعريف، والله أعلم. من بعد هذه الفقرة إلى قول المؤلف: (إنه هنا أو هناك) محذوف.

خرج تبعه البصر)، وإنها تقبض ويعرج بها إلى السماء - كانت الروح جسمًا بهذا الاصطلاح.

[المقصود بضرب المثل بالروح]

والمقصود[١]، أن الروح إذا كانت موجودة حية عالمة قادرة، سميعة بصيرة، تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء، ونحو ذلك من الصفات، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها، لأنهم لم يشاهدوا لها نظيرًا، والشيء إنما تدرك حقيقته[٢] إما بمشاهدته أو بمشاهدة نظيره، فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات، فالخالق أَوْلَى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته، وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدّوه أو يكيّفوه منهم عن أن يحدّوا الروح أو يكيفوها.

فإذا كان من نفى صفات الروح جاحدًا معطلا لها، ومن مثَّلها بما يشاهده من المخلوقات جاهلا ممثلا لها بغير شكلها، وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات، مستحقة لما لها من الصفات - فالخالق سبحانه وتعالى أَوْلَى أن يكون من نفى صفاته جاحدًا معطلا، ومن قاسه بخلقه جاهلا به ممثلا، وهو سبحانه ثابت بحقيقة الإثبات، مستحق لما له من الأسماء والصفات.

فصل

وأما الخاتمة الجامعة ففيها قواعد نافعة:

[القاعدة الأولى - صفات الله سبحانه إثبات ونفي]

القاعدة الأولى - أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي. فالإثبات كإخباره أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك، والنفي كقوله: **{لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ}**[٣].

[صفات النفي تتضمن إثبات الكمال]

وينبغي أن يُعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال، إلا إذا تضمن إثباتًا، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال[٤]، لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء هو كما قيل ليس بشيء،

---

[١] من إيراد مثال الروح.

[٢] إدراك حقيقة الشيء بأحد ثلاثة أمور، الأول: مشاهدته، الثاني: مشاهدة مثيله، الثالث -ولم يذكره الشيخ-: بخبر الصادق عنه، وكل هذه الثلاثة منتفية في الروح.

[٣] أي: لكمال حياته وقيوميته، فإن من قواعد أهل السنة في باب الصفات أن النفي متضمن لإثبات كمال الضد، فإن النفي المحض ليس مدحاً ولا كمالاً إلا إذا تضمن إثباتاً للكمال.

[٤] النفي المحض ليس مدحاً ولا كمالاً للأسباب التالية التي ذكرها الشيخ.

فضلاً عن أن يكون مدحًا أو كمالا[١]. ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم[٢] والممتنع[٣]، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال[٤].

[آيات قرآنية في ذلك]

فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنًا لإثبات مدح كقوله: **{اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ}** إلى قوله: **{وَلاَ يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا}**.

فنفي السِنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام[٥]، فهو مبيِّن لكمال أنه الحي القيوم.

وكذلك قوله: **{وَلاَ يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا}** أي لا يكرثه ولا يثقله، وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها[٦]. بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة، فإن هذا نقص في قدرته، وعيب في قوته.

وكذلك قوله تعالى: **{لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السماوات وَلاَ فِي الأَرْضِ}** فإنّ نَفْي العزوب مستلزم لعلمه[٧] بكل ذرة في السماوات والأرض[٨].

وكذلك قوله تعالى: **{وَلَقَدْ خَلَقْنَا السماوات وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ}**، فإنّ نَفْي مس اللغوب الذي هو التعب والإعياء دل على كمال القدرة، ونهاية القوة.

بخلاف المخلوق الذي يلحقه من النصب والكلال ما يلحقه.

وكذلك قوله: **{لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ}**[٩]، إنما نفى الإدراك الذي هو الإحاطة، كما قاله أكثر العلماء. ولم ينف مجرد الرؤية، لأن المعدوم لا يُرى، وليس في كونه لا يُرى مدح، إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحاً، وإنما المدح في كونه لا يُحاط به وإن رُئي، كما أنه لا يُحاط به وإن عُلم، فكما أنه إذا عُلم لا يحاط به علمًا، فكذلك

---

[١] هذا هو السبب الأول.

[٢] وهو الذي لم يوجد.

[٣] وهو المستحيل.

[٤] هذا هو السبب الثاني، والسبب الثالث: أن النفي المحض فيه إساءة أدب مع الله -سبحانه وتعالى-، ويقول شيخ الإسلام: "النقص أمور عدمية؛ لهذا لا يوصف الرب من الأمور السلبية إلا بما يتضمن أموراً وجودية، وإلا فالعدم المحض لا كمال فيه" يُنظر: الصفدية (١/٩١).

[٥] أو القَيُّومية.

[٦] هذا هو الشاهد.

[٧] الأنسب أن يقال: لكمال علمه -سبحانه-.

[٨] لقوله تعالى: **{وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ}**.

[٩] أي: لا تحيط به، لإثبات كمال رؤية المؤمنين له في الآخرة.

إذا رُئي لا يحاط به رؤية.

فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحًا وصفة كمال، وكان ذلك دليلا على إثبات الرؤية لا على نفيها، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها.

وإذا تأملت ذلك وجدت كل نفي لا يستلزم ثبوتًا هو مما لم يصف الله به نفسه، فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلهًا محمودًا، بل ولا موجودًا.

وكذلك من شاركهم في بعض ذلك كالذين قالوا: إنه لا يتكلم، أو لا يُرى، أو ليس فوق العالم، أو لم يستو على العرش، ويقولون(١): ليس بداخل العالم ولا خارجه(٢)، ولا مباين(٣) للعالم ولا محايث له؛ إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم(٤)، وليست هي مستلزمة صفة ثبوت، ولهذا قال محمود بن سُبكتكين لمن ادّعى ذلك في الخالق(٥): ميِّز لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المعدوم. وكذلك كونه لا يتكلم، أو لا ينزل، ليس في ذلك صفة مدح ولا كمال، بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمنقوصات(٦) أو المعدومات، فهذه الصفات منها ما لا يتصف به إلا المعدوم، ومنها ما لا يتصف به إلا الجماد أو الناقص.

فمن قال: لا هو مباين للعالم ولا مداخل للعالم، فهو بمنزلة من قال: لا هو قائم بنفسه ولا بغيره، ولا قديم ولا محدَث، ولا متقدم على العالم ولا مقارن له.

[يلزم من نفى صفة الكمال عن الله وصفه بما يقابلها]

---

(١) وهم "الأشاعرة والمَاتُرِيدِيَّة المتأخرين" في صفة العلو والفوقية لله -تبارك وتعالى- أما المتقدمين منهم فيقولون بالحلول -والعياذ بالله-، وهم في ذلك يتذرعون باسم: "تنزيه الله عن الجهات الست" -زعموا-، والله المستعان.

فائدة: من أشهر كتب الأشاعرة المتأخرة: ١-السنوسية الصغرى وتسمى "أم البراهين" لمحمد بن يوسف السنوسي، وحشَّى عليها الدسوقي ٢-السنوسية الكبرى، ٣-جوهرة التوحيد، نظم في ١٤٤ بيتاً تقريباً، لإبراهيم اللقَّاني، وشرحه المؤلف في ثلاثة شروح، صغير باسم "هداية المريد" وهو مطبوع، ومتوسط، وكبير باسم "إتحاف المريد"، وشرحه غيره بشروح كثيرة، أشهرها "تحفة المريد" للبيجوري.

(٢) يريدون نفي الجهات الست، ونفي الفوقية تحديداً.

(٣) أي: منفصلاً.

(٤) هذا هو الرد الأول عليهم، فلو أردت أن تصف المعدوم، لم تصفه بأكثر من هذا، والرد الثاني يقال فيه: من قال إن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته، فقوله هذا مخالف للعقل، قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: "قيل له: فهل يعقل موجودان قائمان بأنفسهما لا يكون أحدهما داخل العالم ولا خارجه؟، وهل يعقل إثبات خالق للعالم ليس في العالم ولا متبايناً للعالم؟، وهل يعقل أن يكون خلق العالم لا في نفسه ولا خارجاً عن نفسه؟" يُنظر: جامع المسائل (١٨٥/٣).

(٥) وهو ابن فُوْرَك.

(٦) وهي الجمادات.

ومن قال: إنه ليس بحي ولا سميع ولا بصير ولا متكلم، لزمه أن يكون ميتًا أصم أعمى أبكم[١].

[القاعدة الثانية – الألفاظ نوعان: ١- لفظ ورد به دليل شرعي. حكمه]

القاعدة الثانية[٢] – أن ما أخبر به الرسول عن ربه – عز وجل – فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه[٣] أو لم نعرف[٤]، لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه.

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها[٥]. مع أن هذا الباب[٦] يوجد عامته منصوصًا في الكتاب والسنة، متفقا عليه بين سلف الأمة.

[٢- لفظ لم يرد به دليل شرعي. حكمه]

وما تنازع فيه المتأخرون، نفيًا وإثباتًا[٧]، فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحدًا على إثبات لفظ أو نفيه، حتى

---

[١] من بعد هذه الفقرة إلى قول المؤلف: (ولا عالم ولا جاهل) محذوف.

[٢] هذه القاعدة يبحث الشيخ فيها عن الألفاظ التي تقال في حق الله –تعالى– فيما يخص صفاته –سبحانه، ويقسمها قسمين، الأول: ألفاظ ورد ذكرها واستعمالها في حق الله، وتعتبر ألفاظاً شرعية يجب الإيمان بها، القسم الثاني: ألفاظ غير واردة، وهي على قسمين: الأول: ألفاظ صحيحة، وهي غير محتملة، وإن لم يرد ذكرها في الكتاب والسنة في حق الله لا اسماً ولا صفةً، لكن من حيث المعنى صحيحة، فهذه الألفاظ يمكن استعمالها من باب الإخبار عن الله –تعالى– لا أنها صفة من صفاته، كالصانع، والموجود، والقسم الثاني: ألفاظ غير واردة في النصوص، وهي مجملة، تشتمل على حق وباطل، فهذه هي التي يتحدث عنها الشيخ هنا: كالجسم والجهة، والحيّز، والأعراض، والأغراض، والأبعاض. وأما الموقف من هذه الألفاظ المجملة –المراد: القسم الثاني من القسم الثاني– فبَيَّن ذلك شيخ الإسلام –رحمه الله– بقوله: "الألفاظ التي تنازع فيها من ابتدعها من المتأخرين مثل لفظ "الجسم" و"الجوهر" و"المتحيز" و"الجهة" ونحو ذلك، فلا تطلق نفياً ولا إثباتاً حتى يُنظر في مقصود قائلها، فإن كان قد أراد بالنفي والإثبات معنىً صحيحاً موافقاً لما أخبر به الرسول –صلى الله عليه وسلم–، صُوِّب بالمعنى الذي أراده بلفظه، لكن ينبغي أن يُعَبِّرَ عنه بألفاظ النصوص، لا يعدل إلى هذه الألفاظ المبتدعة المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد بها، والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، وأما إن أريد بها معنى باطل نُفي ذلك المعنى، وإن جُمع بين حق وباطل، أُثبت الحق، وأُبطل الباطل"، يُنظر: منهاج السنة (٢/٥٥٤).

[٣] أي: عرفه عامة الناس.

[٤] أي: لم يعرفه إلا الخاصة منهم؛ لأن نصوص الوحي لا يمكن أن يوجد منها ما لا يفهمه أحد.

[٥] أي: إجماعهم.

[٦] أي: باب الصفات.

[٧] كالجهة والحيز والأجزاء.

يعرف مراده[١]، فإن أراد حقًا قُبل، وإن أراد باطلا رُدّ[٢]، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يُقبل مطلقًا ولم يُرد جميع معناه، بل يُوقف اللفظ ويُفسّر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز[٣] وغير ذلك.

[لفظ "الجهة"]

فلفظ «الجهة»[٤] قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقا، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش أو نفس السماوات. وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم[٥].

ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ «الجهة» ولا نفيه، كما فيه إثبات «العلو» و «الاستواء» و «الفوقية» و «العروج إليه» ونحو ذلك.

وقد عُلم أن ما ثمّ موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق مباين للمخلوق سبحانه وتعالى، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

فيقال لمن نفى الجهة: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق، فالله ليس داخلاً في المخلوقات[٦]؛ أم تريد بالجهة ما وراء العالم، فلا ريب أن الله فوق العالَم، بائن من المخلوقات[٧]. وكذلك يقال لمن قال: إن الله في جهة: أتريد بذلك أن الله فوق العالم، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات. فإن أردت الأول فهو حق، وإن أردت الثاني فهو باطل.

[لفظ "المتحيز"]

وكذلك لفظ «المتحيز»[٨]، إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات[٩] فالله أعظم وأكبر[١٠]، بل قد وسع كرسيه السماوات والأرض، وقد قال تعالى: **{وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسماوات**

---

[١] أي: معناه من قائله.

[٢] مع التوقف في نفس اللفظ.

[٣] وهي أمثلةٌ على الألفاظ المجملة.

[٤] جهة كل شيء: ماله من الغاية المحدودة له.

[٥] أي: العلو.

[٦] هذا هو المعنى الأول -وهو صحيح-.

[٧] هذا هو المعنى الثاني -وهو صحيح كذلك-، ويضاف معنى ثالث -وهو فاسد-: فيقال: وإن أردت أن الله -جل وعلا- ليس في العلو والفوقية، فهذا معنى باطل، وبه يستتر من ينفي العلو عن الله كالأشاعرة وغيرهم.

[٨] المتحيز عند المتكلمين بمعنى المكان، أو هو أعم من المكان، بينما هو في اللغة: العدول من محل إلى محل، أو هو: أمر وجودي ينحاز إليه الشيء، كما قال تعالى: **{وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ}**.

[٩] أي: تحيط به.

[١٠] ومعناهم باطل.

مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ}. وقد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (يقبض الله الأرض ويطوي السماوات بيمينه ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض). وفي حديث آخر: (وإنه ليدحوها[1] كما يدحو الصبيان بالكرة) وفي حديث ابن عباس: ما السماوات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم.

وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات، أي مباين لها، منفصل عنها ليس حالا فيها. فهو سبحانه كما قال أئمة السنة: فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه[2].

[القاعدة الثالثة – القول بأن ظاهر نصوص الصفات مراد أو ليس بمراد يحتاج إلى تفصيل]

القاعدة الثالثة – إذا قال القائل: ظاهر النصوص[3] مراد، أو ظاهرها ليس بمراد.

فإنه يقال: لفظ «الظاهر»[4] فيه إجمال واشتراك[5]، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد[6].

---

(١) أي: يدفعها.

(٢) وهذا المعنى حق، وللاستزادة في بيان معنى التَّحَيُّز، ومناقشة من نفاه عن الله –جل وعلا– يُنظر: منهاج السنة (٢/٥٥٦)، ودرء التعارض (٤/١٥٥–١٥٦)، ومسألة في العلو ضمن جامع المسائل (٣/٢٠٢–٢٠٣).

(٣) أي: نصوص الصفات.

(٤) الظاهر –باختصار–: المعنى المتبادر الذي دل عليه اللفظ أو اقتضته النصوص الشرعية.

(٥) أي: يحتمل حقاً وباطلاً.

(٦) معنى الظاهر عند السلف أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– في عدة مواضع من كتبه، منها ما في "الرسالة المدنية" حيث يقول: "فإن ظاهر الكلام هو ما يسبق إلى العقل السليم لمن يفهم بتلك اللغة، ثم قد يكون ظهوره بمجرد الوضع، وقد يكون بسياق الكلام"، يُنظر: (ص٣١) بتحقيق شيخنا أ.د الوليد بن عبد الرحمن آل فريان، وقال شيخ الإسلام أيضاً: "ولفظ الظاهر في عرف المتأخرين قد صار فيه اشتراكاً، فإن أراد بإجرائه على الظاهر الذي هو من خصائص المخلوقين حتى يُشَبِّهَ الله بخلقه فهذا ضلال، بل يجب القطع بأن الله **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}** لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وأما إن أراد بإجرائه على الظاهر الذي هو الظاهر في عرف سلف الأمة، بحيث لا يحرِّف الكلم عن مواضعه، ولا يُلحد في أسماء الله تعالى، ولا يفسر القرآن والحديث بما يخالف تفسير سلف الأمة وأهل السنة، بل يجري ذلك على ما اقتضته النصوص وتطابق عليه دلائل الكتاب والسنة، وأجمع عليه سلف الأمة، فهذا مصيب في ذلك، وهو الحق" يُنظر: التسعينية (٢/٥٤٦). **تطبيق على هذا الكلام بثلاثة أمثلة**: **الأول**: قول الرازي في تفسير قوله تعالى: **{تَجْرِيْ بِأَعْيُنِنَاْ}** أن الباء هنا ظرفية، فالظاهر في الآية أن سفينة نوح –عليه السلام– تجري في داخل عين الله –تعالى الله–، فالظاهر غير مراد، فإذن: هي تجري بحفظ الله وكلاءة منه، فذهبوا بذلك إلى تعطيل صفة العين لله –جل وعلا–، فيقال إن هذا غير صحيح لما يلي،=

ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمّون هذا[١] ظاهرا، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلا، والله – سبحانه وتعالى – أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر وضلال.

[غلط من يجعل ظاهر النصوص يقتضي التمثيل]

والذين يجعلون ظاهرها ذلك[٢] يغلطون من وجهين:

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ[٣]، حتى يجعلوه[٤] محتاجًا إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ، لاعتقادهم أنه باطل[٥].

[أمثلة]

فالأول: كما قالوا في قوله: (عبدي جعت فلم تطعمني ...) الحديث، وفي الأثر الآخر: (الحجر الأسود يمين الله في الأرض، من صافحه وقبّله فكأنما صافح الله وقبّل يمينه)، وقوله: (قلوب العباد بين إصبعين من أصابع[٦]

=أولا: الوضع اللغوي: فالباء في أصلها للمصاحبة لا الظرفية، فالمعنى أنها تجري وعين الله ترعاها وتحفظها وتكلؤها، ثانياً: أن الأصل أن السفينة تجري في الأرض على البحر لا السماء، والله –سبحانه– فوق العالم بائن من خلقه، مستوٍ على عرشه، فكيف يقال إن ظاهر الآية تدل على أن السفينة تجري في داخل عين الله وهو –جل وعلا– في السماء، والسفينة في الأرض!، **المثال الثاني**: قوله تعالى: **{أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}** فلا يقال إن ظاهر الآية أن معية الله –تعالى– معية ذات، وذلك لما يلي: أولاً: الوضع اللغوي: أن المعية تأتي لمطلق المصاحبة والمقارنة، فلو قال قائل: ما زلنا نسير والقمر معنا، لا يُفهم أن القمر حال فيهم، بل يدل على مطلق المصاحبة، كذا هنا، ثانياً: سياق الآية: فإنه قد علم من غير وجه أن المعية في الآية معية علم، بدليل قوله: **{أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ}** وقوله: **{إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}**، وقد قال الإمام أحمد –رحمه الله– عن هذه الآية: "بدأها بالعلم، وختمها بالعلم"، ثم إن أدلة علو ذات الله وفوقيته –سبحانه– كافية بحمد الله لدفع هذا الاعتراض، **المثال الثالث**: قوله تعالى: **{وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ}**، فيقال فيه ما قيل في الوضع اللغوي من الآية السابقة.

(١) أي: التمثيل.

(٢) "ذلك" أي: التمثيل.

(٣) وهو التمثيل.

(٤) أي: النص.

(٥) كَرَدِّهِم قوله تعالى: **{مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ}**، فيقولون إن اليد جارحة، والله مُنَزَّهٌ عن الجوارح، فَيَرُدُّوْنَ هذه الصفة لهذا المعتقد الباطل.

(٦) نفى الرازي صفة الأصابع للرحمن في كتابه "أساس التقديس".

الرحمن). **فقالوا**[١]: قد عُلم أن ليس في قلوبنا أصابع الحق.

فيقال لهم: لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة لعلمتم أنها لا تدل إلا على حق.

أما الحديث الواحد فقوله: (الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبَّله فكأنما صافح الله وقبَّل يمينه) [٢] صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله، ولا هو نفس يمينه، لأنه قال: (يمين الله في الأرض)، وقال: (فمن قبَّله وصافحه فكأنما صافح الله وقبَّل يمينه) ومعلوم أن المُشبَّهَ غير المُشبَّهِ به، ففي نص الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحًا لله، وأنه ليس هو نفس يمينه، فكيف يجعل ظاهره كفرًا، وأنه محتاج إلى التأويل! مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس.

وأما الحديث الآخر: فهو في الصحيح مفسَّرًا: (يقول الله: عبدي جعت فلم تطعمني. فيقول: ربِّ كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟!. فيقول: أما علمت أن عبدي فلانًا جاع، فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي. عبدي مرضت فلم تعدني. فيقول: ربِّ كيف أعودك وأنت رب العالمين؟!. فيقول: أما علمت أن عبدي فلانًا مرض، فلو عدته لوجدتني عنده). وهذا صريح في أن الله سبحانه وتعالى لم يمرض ولم يجع، ولكن مرض عبده وجاع عبده، فجعل جوعه جوعه، ومرضه مرضه، مفسِّرًا ذلك بأنك (لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، ولو عدته لوجدتني عنده). فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل[٣].

---

[١] أي: المتكلمين من الأشاعرة والمَاتُرِيدِيَّة ومن نحا نحوهم.

[٢] هذا الحديث ليس من أحاديث الصفات، وقد أجاب شيخ الإسلام عن أثر ابن عباس -رضي الله عنهما- بقوله: "فقد روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بإسناد لا يثبت، والمشهور إنما هو عن ابن عباس، ومن تدبر اللفظ المنقول، تبين له أنه لا إشكال فيه إلا على من لم يتدبره، فإنه قال: (يمين الله في الأرض) فقيده بقوله: (في الأرض)، ولم يطلق فيقول: (يمين الله)، وحُكْمُ اللفظ المقيد يخالف حكمَ اللفظ المطلق، ثم قال: (فمن صافحه فكأنما صافح الله وقَبَّلَ يمينه)، ومعلوم أن المشبَّهَ غير المشبَّهِ به، وهذا صريح في أن المصافِح لم يصافح يمين الله -جل جلاله- أصلاً، ولكن شبه بمن يصافح الله، فأوَّلُ الحديث وآخره يبينان أن الحجر ليس من صفات الله -تعالى- كما هو معلوم عند كل عاقل"، يُنظر: مجموع الفتاوى (٣٩٧/٦-٣٩٨)، ومسألة في تأويل الآيات ضمن جامع المسائل للشيخ (١٦٣/٣).

[٣] قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: "أما النصوص التي يزعمون -أي: المتكلمين- أن ظاهرها كفر، فإذا تدبرت النصوص وجدتها قد بينت المراد، وأزالت الشبهة، فإن الحديث الصحيح لفظه: (عبدي مرضت فلم تعدني. فيقول: ربِّ كيف أعودك وأنت رب العالمين؟!. فيقول: أما علمت أن عبدي فلانًا مرض، فلو عدته لوجدتني عنده) فنفس ألفاظ الحديث نُصُوصٌ -أي: تدل- في أن الله نفسه لا يمرض، وإنما الذي مرض عبده المؤمن، ومثل هذا لا يقال: ظاهره أن الله يمرض -حاشاه سبحانه- فيحتاج إلى تأويل؛ لأن اللفظ إذا قُرن به ما يبين معناه كان ذلك هو ظاهره" يُنظر: "درء التعارض" (٢٣٥/٥-٢٣٦).

وأما قوله: (قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن)، فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع، ولا مماس لها، ولا أنها في جوفه. ولا في قول القائل: هذا بين يدَيّ. ما يقتضي مباشرته ليديه[1]. وإذا قيل: **{وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ}** لم يقتض أن يكون مماسًا للسماء والأرض. ونظائر هذا كثيرة.

[فرق ما بين قوله تعالى (لما خلقت بيدي) وقوله (مما عملت أيدينا)]

ومما يشبه هذا القول أن يُجعل اللفظ[2] نظيرًا لما ليس مثله[3]، كما قيل في قوله **{مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ}**[4] فقيل: هو مثل قوله: **{أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا}**[5]. فهذا ليس مثل هذا، لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي فصار شبيهًا بقوله: **{فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ}**، وهناك أضاف الفعل إليه، فقال: **{لِمَا خَلَقْتُ}** ثم قال: **{بِيَدَيَّ}**. وأيضا فإنه هناك ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد، وفي اليدين ذكر لفظ التثنية، كما في قوله: **{بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ}**، وهنا أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع، فصار كقوله: **{تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا}**. وهذا في الجمع نظير قوله: **{بِيَدِهِ الْمُلْكُ}** و **{بِيَدِكَ الْخَيْرُ}** في المفرد[6]. فالله – سبحانه وتعالى – يذكر نفسه

---

[1] فالبين لا يقتضي الاتصال ولا الالتصاق ولا المماسة.

[2] كآية "ص" في المثال الآتي.

[3] وهي آية "يس" كما في المثال الآتي.

[4] آية "ص" هذه صريحة في التثنية، ويؤيدها قوله تعالى: {**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**}، وقول النبي –صلى الله عليه وسلم–: (وكلتا يديه يمين).

[5] آية "يس" هذه غير صريحة في الثنية.

[6] خلاصة القول: أن الأشعري يأتي بقوله تعالى: {**مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**} فيجعله مثل قوله: {**أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا**}، والغرض من التسوية بين الآيتين عنده: نفي اليدين عن الله –جل وعلا–؛ لأنه يقول –بزعمه– إن آدم لم يُخلق باليدين كما أن الأنعام لم تُخلق باليدين، وعليه فالإضافة في الآيتين مجاز، ويكون المراد بذلك –على زعمه– أن نعمتيه مبسوطتان على العباد، وأراد به نعمة الدين والدنيا، أوالنعمة الظاهرة والباطنة، ويمكن أن يُرَدَّ على ذلك ببيان الفرق بين الآيتين، وذلك من وجوه: الوجه الأول: أن آية "ص" ذكر نفسه المقدسة –سبحانه– بالإفراد، بينما في آية "يس" ذكر نفسه المقدسة بالجمع، الثاني: في آية "ص" أسند وأضاف الفعل إلى نفسه، وفي "يس" أضاف إلى الأيدي، الثالث: آية "ص" جاءت اليد بالتثنية، والتثنية نص في العدد، أما في "يس" فجاءت اليد بالجمع، الرابع: في "ص" أضيفت الباء الدالة على مباشرة الفعل باليد، نظير قولك: "كتبت بالقلم"، وأما في "يس" لم تذكر الباء، وذكر شيخ الإسلام –رحمه الله– في الرسالة المدنية فرقاً خامساً بين الآيتين من جهة المعنى: "وهو أن خَلْقَ آدم لو لم يكن بيد الله لم يكن له مزية على أحد من الخلق" يُنظر: (ص٦٠).

تارة بصيغة المفرد[١]، مظهرًا أو مضمرًا، وتارة بصيغة الجمع[٢]، كقوله: **{إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا}** وأمثال ذلك. ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط، لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقه، وربما تدل على معاني أسمائه، وأما صيغة التثنية فتدل على العدد المحصور، وهو مقدس عن ذلك.

فلو قال: ما منعك أن تسجد لما خَلَقَتْ يَدِيْ. كان كقوله: **{مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا}**، وهو نظير قوله: **{بِيَدِهِ الْمُلْكُ}** و **{بِيَدِكَ الْخَيْرُ}**، ولو قال: خلقتُ بيدِي. بصيغة الإفراد، لكان مفارقًا له، فكيف إذا قال: **{خَلَقْتُ بِيَدَيَّ}** بصيغة التثنية.

هذا مع دلالة الأحاديث المستفيضة بل المتواترة، وإجماع سلف الأمة على مثل ما دل عليه القرآن، كما هو مبسوط في موضعه، مثل قوله: (المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وَلُوا). وأمثال ذلك.

[من يقول في بعض الصفات: الظاهر مراد أو ليس بمراد، يلزمه ذلك في سائرها لأن جنسها واحد]

وإن كان القائل[٣] يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها، والظاهر هو المراد في الجميع، فإن الله تعالى لما أخبر أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره، وأن ظاهر ذلك مراد – كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا، وقدرته كقدرتنا[٤].

وكذلك لما اتفقوا على أنه حي حقيقة، عالم حقيقة، قادر حقيقة، لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير.

فكذلك إذا قالوا في قوله: **{يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ}**، **{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ}**، وقوله: **{ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ}**: إنه على ظاهره. لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق، ولا حبًّا كحبه، ولا رضًا كرضاه.

فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين، لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مرادًا، وإن كان يعتقد أن ظاهرها هو ما يليق بالخالق ويختص به، لم يكن له نفي هذا الظاهر[٥]، ونفي أن يكون مرادا

---

[١] والمفرد المضاف يعم كما هو مقرر.

[٢] والجمع يأتي للتعظيم.

[٣] أشعرياً.

[٤] مذهب أهل السنة في الظاهر أنه مراد في جميع نصوص الصفات ما لم يُصرف بنص أو إجماع، فقوله: **{وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}** على ظاهره، ولم يريدوا بالظاهر أن علمه كعلمنا، وهكذا في جميع النصوص.

[٥] أي: غير الصفات السبع.

إلا بدليل يدل على النفي. وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا[١] إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات، فيكون الكلام في الجميع واحدا.

وبيان هذا، أن صفاتنا منها ما هي أعيان وأجسام، وهي أبعاض لنا، كالوجه واليد؛ ومنها ما هي معان وأعراض، وهي قائمة بنا، كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة.

ثم إن من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير، لم يقل المسلمون[٢]: إن ظاهر هذا غير مراد، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا؛ فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه، لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد، لأن مفهوم ذلك في حقه كمفهومه في حقنا، بل صفة الموصوف تناسبه.

فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين، فصفاته كذاته ليست مثل صفات المخلوقين[٣]، ونسبة صفة المخلوق إليه، كنسبة صفة الخالق إليه، وليس المنسوب[٤] كالمنسوب[٥]، ولا المنسوب إليه[٦] كالمنسوب إليه[٧]، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر)، فشبَّه الرؤية بالرؤية[٨]، لا المرئي بالمرئي[٩].

[القاعدة الرابعة – المحاذير التي يقع فيها من يتوهم أن مدلول نصوص الصفات هو التمثيل]

وهذا يتبين **بالقاعدة الرابعة**[١٠] – وهي أن كثيرًا من الناس يتوهم في بعض الصفات، أو في كثير منها، أو

---

[١] أي: المعنى الظاهر اللائق المختص بالله –جل وعلا–.

[٢] من الصحابة ومن جاء بعدهم من الذين يقرأون القرآن ويمرون على آيات الصفات ويقرون بها على ظاهرها؛ لأنهم مفطورون على ذلك كما في خبر زينب –رضي الله عنها– لأزواج النبي –صلى الله عليه وسلم– تفاخر بقولها: "زوجني الله من فوق سبع سماوات"، وسؤال الأعرابي النبي –صلى الله عليه وسلم– "أوَ يضحك الرب؟"، فأجابه النبي –صلى الله عليه وسلم–: (نعم)، فقال الأعرابي: "لن نُعدم من رب يضحك خيراً".

[٣] وهذا تقرير للقاعدة المتقدمة "القول في الصفات فرع عن القول في الذات".

[٤] أي: صفة الخالق.

[٥] أي: صفة المخلوق.

[٦] أي: الخالق.

[٧] أي: المخلوق.

[٨] أي: شَبَّهَ رؤية الشمس والقمر، برؤية الله –عز وجل–.

[٩] أي: لم يُشَبِّهِ الله –جل وعلا– بالشمس والقمر.

[١٠] هذه القاعدة لها صلة بالقاعدة الثالثة، فبعد أن تكلم شيخ الإسلام –رحمه الله– عن معنى الظاهر، ناسب أن يتكلم عما يترتب على القول بأن الظاهر هو التمثيل؛ لأن أصل شبهة المتكلمين أن الإثبات يستلزم التمثيل، ثم يَنْفُونَ الصفات بناءً على هذا الوهم، فَيَقَعُونَ في المحاذير الأربعة التي أوردها الشيخ –رحمه الله– هنا، فالقاعدة –أي: الرابعة– مدارها عمَّا يترتب عليه توهم التمثيل في صفات الله –تعالى–.

أكثرها، أو كلها، أنها تماثل صفات المخلوقين؛ ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه فيقع في أربعة أنواع من المحاذير[١]:

أحدها – كونه مثَّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل. **الثاني** – أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطّله بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله، فيبقى مع جنايته على النصوص، وظنه السيئ الذي ظنه بالله ورسوله – حيث ظن أن الذي يُفهم من كلامهما[٢] هو التمثيل الباطل – قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله، والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله سبحانه.

الثالث – أنه ينفي تلك الصفات عن الله بغير علم، فيكون معطلا لما يستحقه الرب تعالى.

الرابع – أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الأموات والجمادات، أو صفات المعدومات.

فيكون قد عطَّل صفات الكمال التي يستحقها الرب تعالى، ومثَّله بالمنقوصات والمعدومات، وعطَّل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات، فيجمع في الله وفي كلام الله بين التعطيل والتمثيل، يكون ملحدًا في أسمائه وآياته.

[توضيح ذلك في صفتي "الاستواء" و"العلو"]

مثال ذلك[٣] أن النصوص كلها دلّت على وصف الإله بالعلو والفوقية[٤] على المخلوقات، واستوائه على العرش؛ فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيُعلم بالعقل الموافق للسمع، وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع، وليس في الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينه ولا مداخله[٥].

[صفة "الاستواء"]

فيظن المتوهم[٦] أنه إذا وصف بالاستواء على العرش كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام[٧]، كقوله: **{وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ • لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ}** فيتخيل أنه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه كحاجة المستوي على الفلك والأنعام[٨]، فلو انخرقت السفينة لسقط المستوي عليها، ولو

---

[١] المحذور الأول والثاني يتعلقان بالنصوص التي وردت فيها الصفات، أما المحذور الثالث والرابع فيتعلقان بالله – سبحانه وتعالى–.

[٢] بمعنى: أن القرآن والسنة ليس فيهما تبيان وتوضيح للصفات.

[٣] أي: مثال ما وقع فيه توهم تمثيل صفات الله –تعالى– بصفات خلقه.

[٤] علو وفوقية ذات.

[٥] ولا يمينه ولا شماله، كما يقول الأشاعرة والمَاتُرِيدِيَّة.

[٦] وهم نفاة الصفات أيًّا كانوا.

[٧] هذه شبهتهم الأولى.

[٨] هذه شبهتهم الثانية.

عثرت الدّابة لخر المستوي عليها. فقياس هذا أنه لو عدم العرش لسقط الرب تبارك وتعالى، ثم يريد -بزعمه[١]- أن ينفي هذا فيقول: ليس استواؤه بقعود ولا استقرار.

ولا يعلم أن مسمى «القعود» و «الاستقرار»، يقال فيه ما يقال في مسمى «الاستواء» !، فإن كانت الحاجة داخلة في ذلك فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار، وليس هو بهذا المعنى مستويا ولا مستقرا ولا قاعدا، وإن لم يدخل في مسمى ذلك، إلا ما يدخل في مسمى «الاستواء» فإثبات أحدهما ونفي الآخر تحكُّم.

وقد عُلم أن بين مسمى «الاستواء» و «الاستقرار» و «القعود» فروقا معروفة، ولكن المقصود هنا أن يُعلم خطأ من ينفي الشيء مع إثبات نظيره.

وكان هذا الخطأ من خطئه في مفهوم استوائه على العرش، حيث ظن أنه مثل استواء الإنسان على ظهور الأنعام والفلك.

وليس في اللفظ ما يدل على ذلك، لأنه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة، كما أضاف إليها سائر أفعاله وصفاته، فذكر أنه خلق ثم استوى، كما ذكر أنه قدر فهدى، وأنه بنى السماء بأيد، وكما ذكر أنه مع موسى وهارون يسمع ويرى، وأمثال ذلك. فلم يذكر استواءً مطلقا يصلح للمخلوق، ولا عاما يتناول المخلوق، كما لم يذكر مثل ذلك في سائر صفاته، وإنما ذكر استواءً أضافه إلى نفسه الكريمة[٢].

فلو قُدِّر – على وجه الفرض الممتنع – أنه هو مثل خلقه – تعالى الله عن ذلك – لكان استواؤه مثل استواء خلقه[٣]. أما إذا كان هو ليس مماثلا لخلقه[٤]، بل قد عُلم أنه الغني عن الخلق، وأنه الخالق للعرش ولغيره، وأن كل ما سواه مفتقر إليه، وهو الغني عن كل ما سواه[٥]، وهو لم يذكر إلا استواءً يخصه[٦]، لم يذكر استواءً يتناول غيره ولا يصلح له، كما لم يذكر في علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلا ما يختص به – فكيف يجوز أن يُتوهم أنه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه، وأنه لو سقط العرش لخرّ من عليه! سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوًا كبيرًا.

هل هذا إلا جهل محض وضلال ممن فهم ذلك، أو توهمه، أو ظنه ظاهر اللفظ ومدلوله، أو جوَّز ذلك على رب العالمين الغني عن الخلق. بل لو قُدِّر أن جاهلا فهم مثل هذا، أو توهمه لبُيِّن له أن هذا لا يجوز، وأنه لم يدل اللفظ

---

[١] أي: نافي الصفات.

[٢] وهذا يُذَكِّرُنَا بقاعدة سبقت، وهي: القدر المشترك الذي إذا أضيف إليه وخُصَّ بما يختص به الله ويليق به فإنه يختلف عن إضافته لغيره.

[٣] هذا هو الرد الأول على ما من قال إن الله -جل وعلا- محتاجٌ إلى عرشه.

[٤] هذا تقرير لقاعدة "القول في الصفات كالقول في الذات".

[٥] هذا هو الرد الثاني.

[٦] هذا هو الرد الثالث.

عليه أصلا، كما لم يدل على نظائره في سائر ما وصف به الرب نفسه.

فلما قال سبحانه وتعالى: **{وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ}** فهل يتوهم متوهم أن بناءه مثل بناء الآدمي المحتاج، الذي يحتاج إلى زُبُل ومجارف وأعوان وضرب لبن وجَبْل طين؟

ثم قد عُلم أن الله تعالى خلق العالَم بعضه فوق بعض، و لم يجعل عاليه مفتقرًا إلى سافله، فالهواء فوق الأرض، وليس مفتقرًا إلى أن تحمله الأرض، والسحاب أيضًا فوق الأرض، وليس مفتقرًا إلى أن تحمله، والسماوات فوق الأرض، وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها[١] – فالعلي الأعلى رب كل شيء ومليكه إذا كان فوق جميع خلقه كيف يجب أن يكون محتاجًا إلى خلقه، أو عرشه! أو كيف يستلزم عُلُوَّهُ على خلقه هذا الافتقار وهو ليس بمستلزم في المخلوقات! وقد عُلم أن ما ثبت لمخلوق من الغنى عن غيره فالخالق سبحانه أحق به وأَوْلَى[٢].

[صفة "العلو"[٣]]

وكذلك قوله: **{أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ}** من توهم أن مقتضى هذه الآية أن يكون الله في داخل السماوات، فهو جاهل ضال بالاتفاق، وإن كنا إذا قلنا: إن الشمس والقمر في السماء، يقتضي ذلك، فإن حرف «في» متعلق بما قبله وما بعده، فهو بحسب المضاف والمضاف إليه[٤]. ولهذا[٥] يُفرَّق بين كون الشيء في المكان[٦]، وكون الجسم في الحَيِّز[٧]، وكون العَرَض في الجسم[٨]، وكون الوجه في المرآة[٩]، وكون الكلام في الورق[١٠]، فإن لكل نوع من هذه الأنواع خاصية يتميز بها عن غيره، وإن كان حرف «في» مستعملا في ذلك كله.

فلو قال قائل: العرش في السماء أم في الأرض؟ لقيل: في السماء. ولو قيل: الجنة في السماء أم في الأرض؟ لقيل:

---

[١] فإذا كان ذلك غير جائز بين المخلوقات بعضها مع بعض، فكيف يكون الله –تعالى– محتاجاً إلى خلقه أو عرشه، وكيف يستلزم استواؤه الافتقار مع أنه ليس مستلزم في المخلوقات.

[٢] وهذا ما يُعرف بقياس الأولى –على ما مر–.

[٣] في هذا المبحث توهم النفاة أن **{فِي السَّمَاءِ}** للظرفية، فَيَرُدُّ عليهم شيخ الإسلام –رحمه الله– هنا من عدة أوجه، وهم أرادوا بذلك نفي العلو والفوقية لله –جل وعلا–.

[٤] هذا هو الرد الأول، فلا تفيد **{فِي}** الظرفية هنا –أي: على وجه الإطلاق–، وإنما الذي يحدد ذلك ما قبل الكلام وما بعده، أي: سياق الكلام.

[٥] هنا يذكر الشيخ خمسة تراكيب اختلفت فيها معاني "في"؛ ليبين لهم أنها لا تأتي للظرفية على الإطلاق.

[٦] أي: أن الشيء في المكان لم يستوعبه كله، ويستوعب غيره، وهو التركيب الأول.

[٧] أي: مستوعب للحيز كله، وهو التركيب الثاني.

[٨] أي: لم يستوعب المكان كله، وهو التركيب الثالث.

[٩] أي: صورته، وليس ذاته، وهو التركيب الرابع.

[١٠] أي: الخط، لا نفس الكلام الخارج من الشفتين، وهو التركيب الخامس.

الجنة في السماء. ولا يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السماوات، بل ولا الجنة.

قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إذا سألتم الله الجنة فسلوه الفردوس، فإنها أعلى الجنة، وأوسط الجنة، وسقفها عرش الرحمن). فهذه الجنة، سقفها الذي هو العرش فوق الأفلاك، مع أن الجنة في السماء، والسماء يراد به العلو، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها[١]، قال تعالى: **{فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إلى السَّمَاءِ}** وقال تعالى: **{وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا}**[٢].

ولما كان قد استقر في نفوس المخاطبين أن الله هو العلي الأعلى، وأنه فوق كل شيء، كان المفهوم من قوله: **{مَن فِي السَّمَاءِ}**: أنه في السماء، أنه في العلو وأنه فوق كل شيء.

وكذلك الجارية لما قال لها: (أين الله؟). قالت: في السماء، إنما أرادت العلو مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله فيها.

وإذا قيل: «العلو»، فإنه يتناول ما فوق المخلوقات كلها، فما فوقها كلها هو في السماء، ولا يقتضي هذا أن يكون هناك ظرف وجودي يحيط به، إذ ليس فوق العالم شيء موجود إلا الله، كما لو قيل: إن العرش في السماء، فإنه لا يقتضي أن يكون العرش في شيء آخر موجود مخلوق[٣].

وإذا قُدِّر أن «السماء» المراد بها الأفلاك كان المراد أنه عليها[٤]، كما قال: **{وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ}**، وكما قال: **{فَسِيرُوا فِي الأَرْضِ}**، وكما قال: **{فَسِيحُوا فِي الأَرْضِ}**، ويقال: فلان في الجبل، وفي السطح. وإن كان على أعلى شيء فيه[٥].

---

[١] هذا هو الرد الثاني.

[٢] لفظ السماء يُراد به العلو مطلقاً، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها، فالسماء في الآية الأولى: سقف الدار، وفي الثانية: السحاب، وإذا كان الإخبار عن المخلوق بأنه في السماء، لا يلزم منه أن يكون داخل السماء، فالخالق -سبحانه- أولى ألا يلزم في حقه ذلك، وهذه الشواهد تبين أن السماء تطلق على كل ما علا.

[٣] فلكل مقام مقال، فإذا قلنا الطير في السماء، فنعني به العلو النسبي، وإذا قلنا الملائكة في السماء، فنعني به السماوات المبنية، فإنهم عُمَّارها، وهكذا.

[٤] وهذا هو الرد الثالث.

[٥] الخلاصة في قوله تعالى: {**أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ**} أن لها ثلاث معان، معنى باطل وهو ما ادعاه المتكلمون أنه داخل السماء، ومعنيان صحيحان، الأول: {**فِي السَّمَاءِ**} أي: العلو مطلقاً، والثاني: {**فِي السَّمَاءِ**} أي: على السماء، فتكون "في" بمعنى "على"، ويشهد لذلك قوله تعالى: **{وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ}**، أي: على جذوع النخل.

[القاعدة الخامسة – نعلم ما أُخبرنا به من وجه دون وجه]

القاعدة الخامسة – أنَّا نعلم ما أُخبرنا به من وجه دون وجه(١)، فإن الله تعالى قال(٢): **{أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا}**(٣)، وقال: **{أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ}**(٤)، وقال: **{كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُو الأَلْبَابِ}**(٥)، وقال: **{أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا}**(٦)، فأمر بتدبر الكتاب كله.

وقد قال: **{هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُو الأَلْبَابِ}**(٧).

---

(١) قوله: "ما أخبرنا" المقصود به: العلم بالغائب، سواء ما يتعلق بأسماء الله وصفاته، أو اليوم الآخر، وقوله: "من وجه دون وجه" أي: من جهة مدلول اللغة العربية في الأسماء والصفات وغيرها، فالوجه الذي نعلمه هو ما تدل عليه هذه النصوص حسب دلالة اللسان العربي، فنفهم النصوص من جهة ما تدل عليه من المعنى بحسب دلالة اللغة، ولابد من مراعاة السياق الذي وردت فيه، ودلالة النصوص المفَسِّرَة فإن كلام الله –تعالى– يفسر بعضه بعضاً، وأما الوجه الذي لا نعلمه، فهو حقيقة الشيء وكيفيته، فهذا مما استأثر الله بعلمه. وهذه القاعدة قصد بها شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– الرد على أهل التجهيل –وهم المفوضة– الذين يقولون إن نصوص الصفات من المتشابه، فلا يُفهم منها شيء، ولا تدل على معنىً يدركه السامع والمخاطَب، وبالتالي فهي مجرد ألفاظ تُقرأ فقط، وأما معانيها: فالله أعلم بها!.

(٢) أدلة القاعدة.

(٣) هذا هو الدليل الأول، ووجه الاستدلال: أن الآية تدل على الحظ على تدبر جميع القرآن، فعُلم بهذا أن القرآن كله يمكن فهمه؛ لأن ما لا يمكن فهمه لا يؤمر بتدبره، لأنه لا معنى ولا فائدة لتدبره.

(٤) هذا هو الدليل الثاني.

(٥) والتدبر فرع عن معرفة المعنى، وهذا هو الدليل الثالث.

(٦) هذا هو الدليل الرابع.

(٧) بين الله –سبحانه– في الآية أن الآيات منها ما هو محكم –وهو: مالا يحتمل إلا معنى واحد–، ومنها ما هو متشابه –وهو: ما يحتمل عدة معانٍ–، فلا يستدل بالمتشابه كما يفعل أهل الزيغ والضلال، بل يرد المتشابه إلى المحكم.

[الخلاف في إمكان تأويل المتشابه]

وجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف[١] عند قوله: **{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ}**[٢]، وهذا هو المأثور عن أُبَيّ بن كعب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم، ورُوي عن ابن عباس أنه قال: التفسير على أربعة أوجه، تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته[٣]، وتفسير يعلمه العلماء[٤]، وتفسير لا يعلمه إلا الله[٥] من ادعى علمه فهو كاذب.

وقد رُوي عن مجاهد وطائفة أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله[٦]، وقد قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أقف عند كل آية وأسأله عن تفسيرها[٧].

[التوفيق بين القولين ببيان معاني لفظ "التأويل"]

ولا منافاة بين القولين عند التحقيق، فإن لفظ «التأويل» قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملا في ثلاثة معان[٨]: **أحدها** – وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله – أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يَقْتَرن به؛ وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها[٩]، وهل هذا محمود أو مذموم، وحق أو باطل؟ **والثاني** – أن التأويل بمعنى التفسير[١٠]، وهذا هو الغالب على اصطلاح مفسري القرآن، كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنِّفين في التفسير: «واختلف علماء التأويل»[١١]. ومجاهد إمام المفسرين، قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به. وعلى تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهم – فإذا ذَكر أنه يعلم تأويل المتشابه، فالمراد به معرفة تفسيره.

---

[١] القول الأول.

[٢] والخلاف في هذا خلاف لفظي؛ لأنه يتضح بمعرفة معنى التأويل، فمن قرأ بالوقف، جعل معنى "تأويله": حقيقة الشيء وما يؤول إليه، ومن قرأ بالوصل أراد بالتأويل: التفسير.

[٣] أي: ما عُلم من الدين بالضرورة كمسائل العقائد واليوم الآخر وما يتعلق بالله –سبحانه–، والأركان الخمسة.

[٤] وهو ما يحتاج إلى تفكير ونظر واستدلال.

[٥] ما أخبر الله به من الغيبيات.

[٦] القول الثاني، و"تأويله" أي: تفسيره.

[٧] أي: عن معنى الآية، فاتضح أنه لا منافاة بين الوصل والوقف.

[٨] معنيان صحيحان، ومعنى محدث باطل، وهو الأول هنا.

[٩] والأحرى أن نسميه: تحريفاً، وهم يتذرعون بلفظ "التأويل" لتحسين اللفظ، وهذا المعنى محدث لم يعرفه الصحابة –رضوان الله عليهم– بل أحدثه المتكلمين من الأشاعرة والمَاتُرِيدِيَّة.

[١٠] أي: الإيضاح والبيان.

[١١] وقوله: "القول في تأويل قوله تعالى"، أي: تفسيره.

الثالث – من معاني التأويل – هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام[١]، كما قال تعالى: **{هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ}**[٢] **يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ}**. فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله تعالى به فيه، مما يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك، كما قال في قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته: **{وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ}**[٣] فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا.

فالتأويل الثاني هو تفسير الكلام[٤]، وهو الكلام الذي يُفسَّر به اللفظ حتى يُفهم معناه أو تُعرف علته أو دليله، وهذا التأويل الثالث هو عين ما هو موجود في الخارج، ومنه قول عائشة رضي الله عنها: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده: (سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي) يتأول القرآن. تعني قوله تعالى: **{فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ}**. وقول سفيان بن عيينة: السُّنة هي تأويل الأمر والنهي.

فإن نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به[٥]، ونفس الموجود المخبَر عنه هو تأويل الخبر، والكلام خبر وأمر، ولهذا يقول أبو عبيد[٦] وغيره: الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة. كما ذكروا ذلك في تفسير اشتمال الصَّمَّاء[٧]، لأن الفقهاء يعلمون نفس ما أُمر به ونفس ما نُهي عنه، لعلمهم بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم، كما يعلم أتباع أبقراط وسيبويه ونحوهما من مقاصدهم ما لا يُعلم بمجرد اللغة. ولكن تأويل الأمر والنهي لا بد من معرفته بخلاف تأويل الخبر.

إذا عرف ذلك[٨]، فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه المقدَّسة الغنية بما لها من حقائق الأسماء والصفات هو حقيقة

---

[١] وهي: عين المُخْبَرِ به الموجود في الخارج.

[٢] تأويل ما جاء من أخبار البعث في الكتاب، وتأويلها: وقوعها وتحققها يوم البعث كما دل على ذلك قوله: **{يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ}**.

[٣] **{قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّاً}** أي: تحقق وقوعها.

[٤] ومن هذا المعنى قول النبي –صلى الله عليه وسلم– لابن عباس –رضي الله عنهما–: (اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل) أي: التفسير.

[٥] أي: فعله والإتيان به، كما أن تأويل الإخبار عن الشيء: وقوعه وتحققه –على ما مر–.

[٦] وهو القاسم بن سلام إمام من أئمة أهل السنة، له كتاب في العقيدة اسمه "الإيمان" رد فيه على المرجئة، وكتاب فقهي نفيس اسمه "الأموال" تكلم فيه عن المعاملات المالية من بيع وزكاة وغنائم وغيرها بتدليل نقلي وعقلي.

[٧] فتفسير اشتمال الصماء عند أهل اللغة مغاير عن تفسيره عند الفقهاء، والواجب حمله على معنى الفقهاء؛ لأن عرف الفقهاء في هذا المعنى أولى من غيرهم.

[٨] عاد الشيخ إلى توضيح المعنى الثالث للتأويل بعد أن استطرد.

نفسه المقدَّسة المتصفة بما لها من حقائق الصفات[١]، وتأويل ما أخبر الله به من الوعد والوعيد هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد[٢].

[ما جاء في القرآن أو الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه]

ولهذا ما يجيء في الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه[٣]، لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظ متشابهة، تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا، كما أخبر أن في الجنة لحمًا ولبنًا وعسلاً وماء وخمرًا ونحو ذلك، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظًا ومعنى[٤]، ولكن ليس هو مثله، ولا حقيقته كحقيقته. فأسماء الله تعالى وصفاته أَوْلى – وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه[٥] – أن لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق، ولا حقيقته كحقيقته.

[يُخبر عن الغائب بالمعنى المعلوم في الشاهد وإن كانت الحقيقة مختلفة]

والإخبار عن الغائب[٦] لا يُفهم أن لم يُعبَّر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد، ويُعلم بها ما في الغائب

---

[١] وهذا باعتبار المعنى الثالث من معاني التأويل، وهو: الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فقوله تعالى: **{الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}** هو نفسه تعالى وما قام به من صفة الاستواء.

[٢] تأويل ما أخبر الله –تعالى– في الوعد من مثل قوله: **{جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا}** هو نفس الموجود وما يكون من ذلك، فمن هذه الأمور ما يكون موجوداً الآن كالجنة، ولكن دخول المؤمنين الجنة بحيث يجلسون على تلك السُّرر ويتكؤون عليها ويطوف عليم الولدان يكون يوم القيامة.

[٣] ولا نأخذ بالمتشابه لنستدل عليه سواء في الفروع الفقهية أو حتى المسائل العقدية، بل الواجب رد المتشابه إلى المحكم، وقد سلك بعض الناس مسلك الاستدلال بالمتشابه وترك المحكم فأتوا بالطَّوام لاسيما في مقام الإفتاء، فمن ذلك: من جَوَّز لمس المرأة الأجنبية ومصافحتها أخذاً بحديث: (إِنْ كَانَتِ الأَمَةُ مِنْ إِمَاءِ أَهْلِ المَدِينَةِ، لَتَأْخُذُ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، فَتَنْطَلِقُ بِهِ حَيْثُ شَاءَتْ) الذي يحتمل احتمالات عدة من ذلك: أن الأمة قد تكون صغيرة، أو أنها ملك النبي –صلى الله عليه وسلم– أو أن المراد بالأخذ باليد هنا الملازمة والمصاحبة، وغير ذلك من الاحتمالات التي تظهر لمن كان له فقه ونظر، ضاربين بذلك –هؤلاء المُفْتِين– الأحاديث المحكمة التي تدل على أن النبي –صلى الله عليه وسلم– لا يصافح النساء، وما مست يده يد امرأة أجنبية قط، فعدل عن هذه الأحاديث المحكمة هؤلاء الذين يفتون ويستدلون بالمتشابه ويفرعون عليها فروعاً فقهية تعارض صحيح النقل وصريح العقل والله المستعان.

[٤] فإذا كان هذا التشابه لا يقتضي مماثلة، فالتشابه بين الأسماء والصفات بيننا وبين الخالق لا تقتضي تماثلاً من باب أولى.

[٥] في القدر المشترك الموجود في الذهن.

[٦] كالإخبار عن عسل الجنة، فلابد أن يسمى باسم معلوم ليفهم الخطاب.

بواسطة العلم بما في الشاهد[١]، مع العلم بالفارق المميِّز، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يُعلم في الشاهد. وفي الغائب ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذي اختص به من الجنة والنار، علمنا معنى ذلك وفهمنا ما أريد منّا فهمه بذلك الخطاب، وفسّرنا ذلك. وأما نفس الحقيقة المخبَر عنها، مثل التي لم تكن بعد، وإنما تكون يوم القيامة، فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى: **{الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}** قالوا: الاستواء معلوم[٢]، والكيف مجهول[٣]، والإيمان به واجب[٤]، والسؤال عنه[٥] بدعة. وكذلك قال ربيعة شيخ مالك قبله: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، ومن الله البيان[٦]، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا الإيمان. فبيّن أن الاستواء معلوم، وأن كيفية ذلك مجهولة.

ومثل هذا يوجد كثيرا في كلام السلف والأئمة[٧]، ينفون علم العباد بكيفية صفات الله، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله، فلا يعلم ما هو إلا هو. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك) وهذا في صحيح مسلم وغيره، وقال في الحديث الآخر: (اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك). وهذا الحديث في المسند وصحيح أبي حاتم. وقد أخبر فيه أن لله من الأسماء ما استأثر به في علم الغيب عنده، فمعاني هذه الأسماء التي استأثر الله بها في علم الغيب عنده لا يعلمها غيره.

[أسماء الله وصفاته متنوعة في معانيها متفقة في دلالتها على ذات الله]

والله سبحانه وتعالى أخبرنا أنه عليم، قدير، سميع، بصير، غفور، رحيم، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته؛ فنحن نفهم معنى ذلك، ونميّز بين العلم والقدرة، وبين الرحمة والسمع والبصر، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله، مع تنوع معانيها، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات، متباينة من جهة الصفات[٨].

---

[١] أي: الواقع.

[٢] في اللغة العربية.

[٣] وهو من باب التأويل الذي لا نعلمه.

[٤] المراد: الإيمان بمعناه لنخالف المفوضة.

[٥] أي: عن الكيفية.

[٦] أي: أن الله عرَّف نفسه لعباده بوصفه الاستواء لنفسه.

[٧] وقال الإمام أحمد لمن سأله عن آيات الصفات: "أمرُّوها كما جاءت بلا كيف" أي: بالمعنى الذي نزلت به من عند الله، وقد زعم بعض الناس أن الإمام أحمد يريد بذلك تفويض المعنى إلى الله، وقد ناقشهم شيخ الإسلام -رحمه الله- في غير موضع من ذلك الفتوى الحموية.

[٨] الشيخ هنا يشير إلى قاعدة في باب أسماء الله -جل وعلا-، وهي: أن أسماء الله -جل وعلا- أعلام وأوصاف، فهي أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، فهي بالاعتبار الأول مترادفة؛

وكذلك أسماء النبي صلى الله عليه وسلم مثل محمد، وأحمد، والماحي، والحاشر، والعاقب. وكذلك أسماء القرآن مثل القرآن، والفرقان، والهدى، والنور، والتنزيل، والشفاء، وغير ذلك. ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها؛ هل هي من قبيل المترادفة لاتحاد الذات، أو من قبيل المتباينة لتعدد الصفات[١]، كما إذا قيل: السيف، والصَّارِم، والمُهَنَّد؛ وقصد بالصّارم معنى الصّرم، وفي المهند النسبة إلى الهند؟ والتحقيق أنها مترادفة في الذات متباينة في الصفات[٢].

ومما يوضح هذا أن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه، وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه، فينبغي أن يُعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه، والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه.

قال تعالى: **{الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ[٣] آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ}** فأخبر أنه أحكم آياته كلها، وقال تعالى: **{اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ}** فأخبر أنه كله متشابه[٤].

[معنى "الإحكام"]

والحكم[٥] هو الفصل بين الشيئين، والحاكم يفصل بين الخصمين، والحكمة فصل بين المشتبهات علمًا وعملاً، إذا مُيِّز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضار، وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار، فيقال: حَكَمْت السَّفيه وأحْكَمْته إذا أخذت على يديه، وحَكَمْت الدَّابَّة وأحْكَمْتها إذا جعلت لها حَكَمَة وهو ما أحاط بالحنك من اللجام، وإحكام الشيء إتقانه، فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره[٦].

والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان، فقد سماه الله حكيمًا بقوله: **{الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ}** فالحكيم بمعنى الحاكم، كما جعله يقص بقوله: **{إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ}**، وجعله مفتيًا في قوله: **{قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ}** أي: ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن،

لدلالتها على مسمىً واحد وهو الله -تبارك وتعالى-، وبالاعتبار الثاني متباينة لدلالة كل واحد منهم على معناه الخاص.

[١] فيقال هي مترادفة باعتبار، ومتباينة باعتبار آخر -على ما مر- في القاعدة السابقة في باب الأسماء.

[٢] وممن قرر ذلك من المتقدمين الإمام الدارمي في رده على بِشْر المرِّيسي، وكذلك ابن القيم -رحمه الله- في "بدائع الفوائد"، ومن المعاصرين الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين في كتابه النفيس "القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى".

[٣] الإحكام هنا بمعناه العام.

[٤] "متشابه": بمعناه العام.

[٥] له معنيين، أحدهما: المنع والفصل بين الشيئين، والثاني: إحكام الشيء وإتقانه.

[٦] وهذا ما يسمى بالإحكام العام، وبهذا الاعتبار: القرآن كله محكم -أي: متقن-.

وجعله هاديًا ومبشرًا في قوله: **{إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ}**.

[معنى "التشابه"]

وأما التشابه[1] الذي يعمه فهو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله: **{وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا}**، وهو الاختلاف المذكور في قوله: **{إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ • يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ}**.

فالتشابه هنا هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدِّق بعضه بعضا، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به، أو بنظيره، أو بملزوماته[2]، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه، أو عن نظيره، أو عن لوازمه، إذا لم يكن هناك نسخ[3].

وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته، أو بثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته، بل ينفيه، أو ينفي لوازمه، بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضًا، فيُثبت الشيء تارة وينفيه أخرى، أو يأمر به وينهى عنه في وقت واحد، أو يفرق بين المتماثلين فيمدح أحدهما ويذم الآخر، فالأقوال المختلفة هنا هي المتضادة، والمتشابهة هي المتوافقة.

وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ، فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضًا، ويعضد بعضها بعضًا، ويناسب بعضها بعضًا، ويشهد بعضها لبعض، ويقتضي بعضها بعضًا - كان الكلام متشابهًا، بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضًا.

فهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام، بل هو مصدق له، فإن الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضًا، لا يناقض بعضه بعضًا.

بخلاف الإحكام الخاص[4]، فإنه ضد التشابه الخاص، فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله، وليس كذلك، والإحكام هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر. وهذا التشابه إنما يكون لقدر مُشْتَرَكٍ بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما.

[التشابه قد يكون أمرًا نسبيا]

ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهًا عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك، فالتشابه الذي لا

---

[1] المتشابه بمعناه العام: الذي يوصف به جميع القرآن.

[2] وهو ما لا ينفك عن غيره.

[3] والنسخ لا يدل على التناقض، بل هو تشريع في وقت لحكمة، ثم رفع التشريع بتشريع آخر لحكمة أخرى، كعدة المتوفى عنها زوجها في سورة البقرة، حيث نُسخت العدة من كونها حولاً كاملاً إلى أربعة أشهر وعشراً.

[4] المحكم المراد في آية آل عمران: ما استقل بنفسه وظهر معناه، والمتشابه: ما احتاج إلى بيان، فيدخل فيه المجمل وغيره؛ لأنه بسبب ما فيه من الإجمال يشتبه، لأنه يحتمل أكثر من معنى.

يتميز معه قد يكون من الأمور النِّسبيّة الإضافية، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض[١]، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه[٢]، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثله، فعلم العلماء أنه ليس هو مثله، وإن كان مُشْبِهَاً له من بعض الوجوه.

ومن هذا الباب الشُّبه التي يضل بها بعض الناس، وهي ما يشتبه فيها الحق بالباطل، حتى يشتبه على بعض الناس، ومن أوتي العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل.

والقياس الفاسد[٣] إنما هو من باب الشبهات، لأنه تشبيه للشيء في بعض الأمور بما لا يشبهه فيه، فمن عرف الفصل بين الشيئين اهتدى للفرق الذي يزول به الاشتباه والقياس الفاسد.

[عامة الضلال من جهة التشابه]

وما من شيئين إلا ويجتمعان في شيء، ويفترقان في شيء، فبينهما اشتباه من وجه وافتراق من وجه، ولهذا كان ضلال بني آدم من قبل التشابه – والقياس الفاسد لا ينضبط – كما قال الإمام أحمد رحمه الله: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل[٤] والقياس، فالتأويل في الأدلة السمعية، والقياس في الأدلة العقلية، وهو كما قال، والتأويل الخطأ إنما يكون في الألفاظ المتشابهة، والقياس الخطأ إنما يكون في المعاني المتشابهة.

[مذاهب طوائف ضلت من هذه الجهة]

وقد وقع بنو آدم في عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات، حتى آل الأمر بمن يدعي التحقيق والتوحيد والعرفان[٥] منهم إلى أن اشتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود[٦] ....

---

[١] وهو ما يسمى بالتشابه النسبي.

[٢] القرآن الكريم لا يوجد فيه تشابه تام، بل إن معانيه مفهومة ومعلومة ولو عند بعض دون بعض، وهذا في جميع القرآن من أوله إلى آخره، فإن وجد تشابه فهو تشابه نسبي يعلمه البعض دون بعض، أما أن يكون فيه تشابه تام لا يعلم أحدٌ معناه فهذا ممتنع، ولا يخلُ عصر إلا وفيه من يفهم كتاب الله كاملاً.

[٣] كقياس المخلوقين على الخالق.

[٤] المراد بالتأويل هنا: التحريف.

[٥] وهم الصوفية.

[٦] وهي ما تسمى بعقيدة وحدة الوجود، وهي عند غلاة الصوفية: أن الله والعالَم شيء واحد، أما الحلول فهو: أن يحل أحد الشيئين في الآخر، ففيه إثبات لوجودين، أما الاتحاد: فهو وجود واحد لا وجودين، مثل ما قال ابن عربي في "فصوص الحكم": "فالإله المطلق لا يسعه شيء؛ لأنه عين الأشياء، وعين نفسه، فالشيء لا يقال فيه: يسع نفسه ولا يسعها، فافهم"، وقال ابن سبعين في "رسائله": "من سمى نفسه الله قال لك: إن كل شيء وجميع من تنادي أنا"!. وصدق ابن القيم –رحمه الله– في وصفه لهم في "نونيته":

يَا أُمَّةً مَعْبُودُهَا مَوْطُوؤُهَا ... يْنَ الإِلهُ وَثُغْرَةُ الطَّعّانِ

فظنوا أنه هو(١)، فجعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق، مع أنه لا شيء أبعد عن مماثلة شيء، أو أن يكون إياه، أو متحدًا به، أو حالا فيه من الخالق مع المخلوق. فمن اشتبه عليهم وجود الخالق بوجود المخلوقات – حتى ظنوا وجودها وجوده – فهم أعظم الناس ضلالا من جهة الاشتباه، وذلك أن الموجودات تشترك في مسمى «الوجود» فرأوا الوجود واحدًا، ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع(٢).

وآخرون توهموا أنه إذا قيل: الموجودات تشترك في مسمى «الوجود»، لزم التشبيه والتركيب، فقالوا: لفظ «الوجود» مقول بالاشتراك اللفظي(٣)، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم، من أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث(٤)، ونحو ذلك من أقسام الموجودات.

وطائفة ظنت أنه إذا كانت الموجودات تشترك في مسمى «الوجود» لزم أن يكون في الخارج عن الأذهان موجود مشترك فيه، وزعموا أن في الخارج عن الأذهان كليات مطلقة: مثل وجود مطلق، وحيوان مطلق، وجسم مطلق، ونحو ذلك؛ فخالفوا الحس(٥) والعقل والشرع، وجعلوا ما في الأذهان ثابتًا في الأعيان(٦)، وهذا كله من أنواع الاشتباه. ومن هداه الله سبحانه فرّق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه، وعلم ما بينها من الجمع والفرق، والتشابه والاختلاف، وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام لأنهم يجمعون بينه وبين المحكم – الفارق الذي يبين ما بينهما من الفصل والافتراق.

وهذا كما أن لفظ «إنّا» و «نحن» وغيرهما من صيغ الجمع يتكلم بها الواحد الذي له شركاء في الفعل، ويتكلم بها الواحد العظيم، الذي له صفات تقوم كل صفة مقام واحد، وله أعوان تابعون له، لا شركاء له. فإذا تمسك النصراني(٧) بقوله: **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ}**(٨) ونحوه على تعدد الآلهة، كان المحكم كقوله: **{وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**

---

(١) أي: بعينه.

(٢) الواحد بالعين: هو الواحد المعين في الخارج الذي يمنع وجوده الشَّرِكَة فيه، فهو غير قابل للتنوع، وأما الواحد بالنوع فهو الكلي الذهني الذي تشترك فيه الأفراد ويقبل التنوع، فإذا وجد في الخارج كان مختصاً -أي: مُعَيَّنًا-.

(٣) أي: لفظٌ واحدٌ تعددت معانيه.

(٤) "قديم": الصانع وهو الله، "مُحْدَث": المخلوق.

(٥) وجه مخالفة الحس: أن ما في الخارج إنما هو جزئي، فليس هناك شيء مشترك يُرى أو يُلمس، وإنما الذي يدرك بالحس أمور معينة.

(٦) أي: الشاهد والخارج والواقع.

(٧) الذي يقول بالتثليث، ويحتج على ذلك بهذه المتشابهات الآتية، فإن الذي يزيل هذا الاشتباه هو قوله تعالى في الآية المحكمة: **{وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ}**.

(٨) الجمع في قوله: **{إِنَّا نَحْنُ}** يُحمل على التعظيم؛ لتعدد صفات الله -جل وعلا- وعِظمها.

لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ} ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنى واحدًا – يزيل ما هناك من الاشتباه، وكان ما ذكره من صيغ الجمع مبينًا لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم.

[حقائق الأسماء والصفات من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله]

وأما حقيقة ما دل عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات[١]، وما له من الجنود الذين يستعملهم في أفعاله، فلا يعلمه إلا هو **{وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلاَّ هُوَ}**، وهذا من تأويل المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

بخلاف الملك[٢] من البشر إذا قال: قد أمرنا لك بعطاء. فقد عُلم أنه هو وأعوانه – مثل كاتبه، وحاجبه، وخادمه، ونحو ذلك – أمروا به، وقد يُعلم ما صدر عنه ذلك الفعل من اعتقاداته وإراداته ونحو ذلك.

والله سبحانه وتعالى لا يعلم عباده الحقائق التي أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة، ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة.

وبهذا يتبين أن التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة[٣]، كما يكون في الألفاظ المشتركة[٤] التي ليست بمتواطئة، وإن زال الاشتباه بما يميّز أحد المعنيين من إضافة أو تعريف، كما إذا قيل: **{فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ}** فهنا قد خص هذا الماء بالجنة، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا، لكن حقيقة ما امتاز به ذلك الماء غير معلوم لنا، وهو – مع ما أعد الله لعباده الصالحين مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر – من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

وكذلك[٥] مدلول أسمائه وصفاته التي يختص بها، التي هي حقيقته، لا يعلمها إلا هو. ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره[٦] ينكرون على الجهمية وأمثالهم من الذين يحرِّفون الكلم عن مواضعه – تأويل ما تشابه عليهم من

---

(١) التأويل الذي نعلمه بمعنى: التفسير، والذي لا نعلمه هو: ما تدل عليه هذه النصوص من حقائق أسماء الله في الواقع.

(٢) وإن كان ابتداء الأمر من قبل المَلِك، فإن هؤلاء الأعوان من الكاتب والحاجب ونحوهم لهم تأثير في هذا الأمر، ومشاركة فيه.

(٣) الألفاظ المتواطئة: ما اتحد لفظها ومعناها كالإنسان والحيوان ونحو من ذلك من الأسماء العامة.

(٤) الألفاظ المشتركة: ما اتحد لفظها وتعدد معناها، كالعين والقرء والمشتري.

(٥) وهذا هو المقصود، وهو أن نتوصل إلى القول بأن أسماء الله وصفاته مدلولها ومعناها معلوم لنا من وجه وهو المعنى المستفاد من دلالة اللغة والسياق، والنصوص المبينة، وأما ما يتعلق بالحقائق والكيفيات فهو من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله.

(٦) لما كان التأويل منه ما هو محمود ومنه ما هو مذموم لم يذم الأئمةُ كالإمام أحمد وغيره التأويلَ مطلقاً، وإنما ذموا تأويل القرآن والسنة بمعنى تحريفهما بصرفهما عن ظاهرهما.

القرآن على غير تأويله، كما قال الإمام أحمد في كتابه الذي صنفه «في الرد على الزنادقة والجهمية[١] فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتَأَوَّلَتْهُ[٢] على غير تأويله[٣]».

وإنما ذمهم لكونهم تأوّلوه[٤] على غير تأويله، وذكر في ذلك ما يشتبه عليهم معناه، وإن كان لا يشتبه على غيرهم، وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله، و لم ينف مطلق التأويل، كما تقدم من أن لفظ «التأويل» يراد به التفسير المبيِّن لمراد الله تعالى به[٥]، فذلك لا يعاب بل يحمد، ويراد بالتأويل الحقيقة التي استأثر الله بعلمها، فذاك لا يعلمه إلا هو، وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع.

[غلط من ينفي التأويل مطلقا]

ومن لم يعرف هذا[٦] اضطربت أقواله، مثل طائفة[٧] يقولون: إن التأويل باطل[٨]، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره؛ ويحتجون بقوله: **{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ}** ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل.

وهذا تناقض منهم[٩]، لأن هذه الآية تقتضي أن هناك تأويلا لا يعلمه إلا الله، وهم ينفون التأويل مطلقًا[١٠].

وجهة الغلط أن التأويل الذي استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو، وأما التأويل المذموم والباطل

---

[١] كتاب نفيس من أنفس ما كتبه الإمام أحمد –رحمه الله– واستعمل فيه الدليل العقلي في رده على الزنادقة والجهمية.

[٢] أي: حَرَّفَتْهُ.

[٣] أي: التفسير أو الحقيقة الذي يؤول إليه الشيء.

[٤] التأويل هنا: التحريف.

[٥] كما جاء في دعاء النبي –صلى الله عليه وسلم– لابن عباس –على ما مر–.

[٦] أي: تعدد معاني التأويل واختلاف حكمه –على ما سبق–.

[٧] وهم أهل التجهيل، المفوضة.

[٨] مفوضة نصوص الصفات ينفون التأويل مطلقاً، وينكرون على أهل التأويل، لكنهم يلتقون معهم في نفي الصفات؛ لأن أهل التأويل "التحريف" وأهل التجهيل "التفويض" يتفقون في أن ظاهر الصفة غير مراد، ويفترقون في أن أهل التأويل يحددون معنى للصفة المصروفة، بينما أهل التجهيل فيفوضون علم المعنى إلى الله –سبحانه–.

[٩] الرد الأول عليهم.

[١٠] أي: أن الآية أَثْبَتَتْ تأويلاً لا يعلمه إلا الله وهم ينفونه مطلقاً، وهذا هو الوجه الأول من وجهي فساد استدلالهم بالآية، والوجه الثاني: أن التأويل الذي أراده هو التأويل في اصطلاحهم، وهو: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، وهذا التأويل قالوا: لا يعلمه إلا الله، ونحن نقول: تفسير التأويل الذي لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى باطل؛ لأنه تفسير لكلام الله بمعنى اصطلاحي، ولا يجوز تفسير القرآن بالمعاني الاصطلاحية التي اصطلح عليها الناس، بل يجب تفسيره بالمعاني الشرعية التي بينها الله ورسوله، أو بالمعاني اللغوية؛ لأنه نزل بلسان عربي مبين.

فهو تأويل أهل التحريف والبدع، الذين يتأولونه على غير تأويله، ويدّعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك، ويدّعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل! ويصرفونه إلى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه! فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه، فإن كان الثابت حقًا ممكنًا كان المنفي مثله، وإن كان المنفي باطلا ممتنعًا كان الثابت مثله[١].

وهؤلاء[٢] الذين ينفون التأويل مطلقًا، ويحتجون بقوله تعالى: **{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ}** قد يظنون أنّا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد، أو بما لا معنى له، أو بما لا يُفهم منه شيء. وهذا مع أنه باطل فهو متناقض، لأنّا إذا لم نفهم منه شيئًا لم يجز أن نقول: له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه، لإمكان أن يكون له معنى صحيح، وذلك المعنى الصحيح لا يخالف الظاهر المعلوم لنا، فإنه لا ظاهر له على قولهم، فلا تكون دلالته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر فلا يكون تأويلا، ولا يجوز نفي دلالته على معان لا نعرفها على هذا التقدير، فإنَّ تلك المعاني التي دلت عليها قد لا نكون عارفين بها، ولأنّا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله المراد فلأن لا نعرف المعاني التي لم يدل عليها اللفظ أَولى[٣]، لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما لا يراد به، فإذا كان اللفظ لا إشعار له بمعنى من المعاني، ولا يُفهم منه معنى أصلا، لم يكن مشعرًا بما أُريد به، فلأن لا يكون مشعرًا بما لم يرد به أَولى. فلا يجوز أن يقال: إن هذا اللفظ مُتَأَوَّلٌ، بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، فضلاً عن أن يقال: إن هذا التأويل لا يعلمه إلا الله، اللهم إلا أن يراد بالتأويل ما يخالف الظاهر المختص بالمخلوقين، فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا فلا بد أن يكون له تأويل يخالف ظاهره.

لكن إذا قال هؤلاء: إنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر، أو إنها تجري على المعاني الظاهرة منها، كانوا متناقضين. وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى وهنا معنى في سياق واحد من غير بيان كان تلبيسًا، وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ، أي تجرى على مجرَّد اللفظ الذي يظهر من غير فهم لمعناه كان إبطالهم للتأويل أو إثباته تناقضًا، لأن من أثبت تأويلا أو نفاه فقد فهم منه معنى من المعاني. وبهذا التقسيم يتبين تناقض كثير من الناس من نفاة الصفات ومثبتيها

---

[١] مثال ذلك: قوله تعالى: **{يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ}** يقولون: المحبة لا تليق بالله -جل جلاله-؛ لأنه ميل، فأولوها بإرادة الإنعام، فيقال لهم: إن الإرادة فيها ميل كذلك، فإما أن تثبتوا الجميع، أو تنفوا الجميع، وهذا تقرير لقاعدة "القول في بعض الصفات كالقول في بعض" التي سبق ذكرها.

[٢] أي: أهل التفويض، وجهة غلطهم في الصفات من وجهين: الأول: أنهم جعلوا نصوص الصفات من قبيل المتشابه، الثاني: عدم معرفتهم لإطلاقات التأويل، فإنهم قالوا: إنها متشابهة، والمتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، والتأويل الذي استأثر الله بعلمه إنما هو الحقيقة والكيفية، وأما التأويل الباطل إنما هو تأويل أهل التحريف، وهو: صرف اللفظ عن ظاهره بغير دليل.

[٣] الرد الثاني.

في هذا الباب[١].

[القاعدة السادسة – بيان الضابط الذي تُعرف به الطرق الصحيحة والباطلة في النفي والإثبات]

القاعدة السادسة – أنّ لقائل أنْ يقول: لا بدّ في هذا الباب[٢] من ضابط يُعرف به ما يجوز على الله سبحانه وتعالى مما لا يجوز في النفي والإثبات، إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد، وذلك أنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك وقدر مميّز[٣].

---

[١] الرد على أهل التفويض في نصوص الصفات: الوجه الأول: أن التفويض بهذا المعنى حادث لم يُعرف إلا بعد انقضاء القرون الثلاثة المفضلة، إذ نصوص الصفات معلومة المعنى في اللغة لا لبس فيها ولا غموض، فهي مفهومة محكمة، الوجه الثاني: أن التفويض بهذا المعنى مبني على أساس فاسد وهو: أن ظاهر نصوص الصفات باطل لا يليق بالله –سبحانه وتعالى–، وهذا جناية على النصوص حيث جعلوها دالة على معنى باطل غير لائق بالله ولا مراد له، الوجه الثالث: أن النبي –صلى الله عليه وسلم– كان يحضر مجلسه أقوام مختلفو الأفهام متفاوتو الإدراك، ولم يُنْقَل عنه –صلى الله عليه وسلم– أنه كان يحذر من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفات الله –جل وعلا–؛ مما يبين أنها على ظاهرها وأنها مفهومة عندهم، الوجه الرابع: أن نصوص الصفات جاءت بأساليب متعددة، ودلالات متنوعة، تؤكد أن ظاهرها هو المطلوب فهمه ومعرفة معناه، الوجه الخامس: يلزم على قول أهل التفويض لوازم باطلة، منها: أولاً: القدح في حكمة الرب –جل وعلا– حيث أنزل كلاماً لا يتمكن المخاطبون من فهمه ومعرفة معناه ومراد المتكلم به، فأي فائدة لهم فيه؟!، ثانياً: غلق باب التدبر بكتاب الله –عز وجل–، فقد أمر الله –سبحانه– بتدبر كتابه مطلقاً، فقال –جل وعلا–: **{كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ}**، وقال: **{أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآن وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْد غَيْر اللّه لَوَجَدُوا فِيهِ اِخْتِلَافًا كَثِيرًا}**، ثالثاً: تجهيل النبي –صلى الله عليه وسلم– بل الأنبياء قبله، والصحابة –رضي الله عنهم– بأنهم لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص. وللاستزادة في إبطال قول أهل التفويض يُرجع إلى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– في كتابه النفيس: "درء تعارض العقل والنقل" (١/٢٠١–٢٠٥).

[٢] أي: باب الصفات.

[٣] القاعدة السادسة يمكن تلخيصها فيما يلي: أولاً: أراد الشيخ –رحمه الله– أن يضع ضابطاً يُعرف به ما يجوز على الله وما لا يجوز عليه، وأن يبين خطأ المتكلمين في هذا الباب من الاعتماد على: الأول: مجرد نفي التشبيه، الثاني: أو الاعتماد على مطلق الإثبات من غير تشبيه، فالأول يقال له: إن أردتَّ أن إثبات الصفات يلزم منه تشابه الخالق والمخلوق من جميع الوجه (أي: التمثيل) فهذا باطل، ولم يقل بذلك أحد، وإن أردتَّ بالتشبيه المشابهة من وجه دون وجه أو المشاركة في الاسم؛ فإن هذا المعنى لا يصح نفيه، وليس من التشبيه المنفي عن الله –جل وعلا–، بل إن هذا المعنى لازم لهذا النافي فيما يثبته، ولو لم يثبت إلا صفة الوجود، فيقال له: إنه يلزم إثبات قدر مشترك بين وجود الخالق ووجود المخلوق، وهو مطلق الوجود، والتمثيل والتشبيه الذي قام الدليل العقلي والسمعي على نفيه هو: مشاركة المخلوق للخالق فيما يختص به؛ مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه،=

فصل

[الأصل الثاني – توحيد العبادة الواجب في شرع الله وقدره اعتقادا]

وأما الأصل الثاني(١)، وهو التوحيد في العبادات، المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعًا – فنقول: إنه لا بدّ من الإيمان بخلق الله وأمره، فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه على كل شيء قدير، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فلا حول ولا قوة إلا بالله، وقد علم ما سيكون قبل أن يكون، وقدّر المقادير وكتبها حيث شاء(٢)، كما قال تعالى: **{أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ}**، وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن الله قدّر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء).

ويجب الإيمان بأن الله تعالى أمر بعبادته وحده لا شريك له، كما خلق الجن والإنس لعبادته، وبذلك أرسل رسله،

=فهذا هو الممتنع بضرورة العقل، ثانياً: الطرق الصحيحة في النفي: أولاً: كل صفة عيب كالعمى والصمم والخرس والنوم والموت فالله –سبحانه– منزّه عنها، ثانياً: كل نقص في كماله كنقص حياته أو علمه أو قدرته أو حكمته فالله –سبحانه– منزّه عنه، ثالثاً: مماثلته للمخلوقين كأن يُجعل علمه كعلم المخلوق، أو استواؤه على عرشه كاستواء المخلوق. قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– في "شرح الأصبهانية": "والتنزيه يجمعه نوعان، أحدهما: أنه منزه عن النقائص مطلقاً، ونفس ثبوت الكمال ينافي النقص، الثاني: أنه منزه عن أن يكون له مثلٌ في شيء من صفات الكمال" (٢/٣٧٩). من بعد هذه الفقرة إلى قول المؤلف: (الذي هو على صراط مستقيم) محذوف.

(١) وهو الإيمان بالشرع والقدر. وأراد المصنف –رحمه الله– في هذا الفصل أن يبين أنه لا تنافي بين الشرع والقدر.

(٢) مراتب القدر (فيما يتعلق بفعل الله –جل وعلا–): ١– علم الله بالأشياء قبل وقوعها، ومتعلق علمه: أنه يعلم ما كان وما يكون وما سيكون وما لم يكن لو كان ماذا سيكون، أي: علمه –جل وعلا– بالماضي، والحاضر، والمستقبل، والمعدوم، ٢– كتابة مقادير الخلائق في اللوح المحفوظ، وفي الحديث: (أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة)، ٣– مشيئة الله –سبحانه وتعالى–، وهي نافذة، وفي الحديث (ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن)، ٤– خلق العباد، وأفعالهم، قال تعالى: **{وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ}**، وحديث: (إن الله خلق كل صانع وصنعته)، وعند مسلم: أن ابن عمر –رضي الله عنهما– سُئل عن ناس يقرءون القرآن ويتقفرون العلم وأنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف، فقال: "فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبا فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر". وقد نفى المرتبتين الأوليتين القدرية الأوائل الذين تبرأ منهم ابن عمر –رضي الله عنهما–، وأنكر المرتبتين الأخيريتين المعتزلة القدرية الذين سُمُّوا بمجوس هذه الأمة؛ لمشابهتهم المجوس.

وأنزل كتبه.

[العبادة تتضمن كمال الذل والحب وذلك يتضمن كمال الطاعة]

وعبادته تتضمن كمال الذّل له والحب له، وذلك يتضمن كمال طاعته، ومن يطع الرسول فقد أطاع الله، وقد قال تعالى: **{وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ}**، وقال تعالى: **{قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ}**.

[دين الأنبياء واحد وهو الإسلام]

وقد قال تعالى: **{وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ}**، وقال تعالى: **{وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ}**، وقال تعالى: **{شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ}**، وقال تعالى: **{يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ • وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ}**، فأمر الرسل بإقامة الدين وأن لا يتفرقوا فيه، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: (إنّا معاشر الأنبياء ديننا واحد[١]، والأنبياء إخوة لعَلاَّت[٢]، وأنا أَوْلَى الناس بابن مريم، لأنه ليس بيني وبينه نبي). وهذا الدين هو دين الإسلام، الذي لا يقبل الله دينًا غيره، لا من الأولين ولا من الآخرين، فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام، قال تعالى عن نوح: **{وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلاَ تُنظِرُونِ • فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ}**، وقال عن إبراهيم: **{وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ • إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ • وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ}**، وقال عن موسى: **{وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ}**، وقال في خبر المسيح: **{وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ}**، وقال فيمن تقدم من الأنبياء: **{يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا}**، وقال عن بلقيس أنها قالت: **{رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}**.

[معنى الإسلام]

---

[١] أي: توحيد الله وإفراده بالعبادة.

[٢] أي: إخوة لأب، والإخوة لأم يقال لهم: أخياف، والإخوة الأشقاء يقال لهم: أعيان كما ذلك ابن منظور في لسان العرب.

فالإسلام[١] يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركا، ومن لم يستسلم له كان مستكبرا عن عبادته، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده. وهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره، وذلك إنما يكون بأن يطاع في كل وقت بفعل ما أمر به في ذلك الوقت، فإذا أمر في أول الأمر باستقبال الصخرة، ثم أمر ثانيا باستقبال الكعبة، كان كل من الفعلين حين أمر به داخلا في دين الإسلام، فالدين هو الطاعة والعبادة له في الفعلين، وإنما تنوّع بعض صور الفعل وهو وجهة المصلِّي، فكذلك الرسل دينهم واحد[٢]، وإن تنوعت الشرعة[٣] والمنهاج والوجهة والمنسك[٤]، فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدِّين واحدا، كما لم يمنع ذلك في شرعة الرسول الواحد.

[أول الرسل يبشر بآخرهم وآخرهم يصدق بأولهم]

والله تعالى جعل من دين الرسل أن أولهم يبشر بآخرهم ويؤمن به، وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به، قال تعالى: **{وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ}**، قال ابن عباس رضي الله عنهما: لم يبعث الله نبيا إلا أخذ عليه الميثاق لئن بُعث محمد وهو حيّ ليؤمنن به ولينصرنه، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه. وقال تعالى: **{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا}**.

[تلازم الإيمان بالرسل]

وجعل الإيمان بهم متلازما، وكفَّر من قال: إنه آمن ببعض وكفر ببعض، قال تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً • أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا}** ، وقال تعالى **{أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا**

---

[١] الإسلام كما عرفه الإمام محمد بن عبد الوهاب: الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله.

[٢] أي: التوحيد.

[٣] جمعها: شرائع، وهي: الفروع.

[٤] قرر شيخ الإسلام –رحمه الله– هذه المسألة في كتابه: "الجواب الصحيح" فقال: "وأما الأصول الجامعة كالأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، وبرِّ الوالدين، والصدق والعدل وتحريم الأجناس الأربعة وهي: الفواحش ما ظهر منها وما بطن، والإثم، والبغي بغير الحق، والإشراك بالله، وأن يقال عليه غير الحق، فجمهور الناس من السلف والخلف لا يجوزون دخول النسخ في هذا ولا تنوع الشرائع فيه"، يُنظر: (٣٢٢/٤).

تَعْمَلُونَ}، وقد قال لنا: **{قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ • فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ}** فأمرنا أن نقول آمنا بهذا كله ونحن له مسلمون، فمن بلغته رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلما ولا مؤمنا، بل يكون كافرا، وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن[١].

[كفر من بلغته رسالة محمد صلى الله عليه وسلم و لم يقر بها]

كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى: **{وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الأَسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}** قالت اليهود والنصارى: فنحن مسلمون، فأنزل الله: **{وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً}** فقالوا: لا نحج، فقال تعالى: **{وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ}**.

فإن الاستسلام لله لا يتم إلا بالإقرار بما له على عباده من حج البيت، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (بُنِيَ الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت)، ولهذا لما وقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة أنزل الله تعالى: **{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا}**.

[الإسلام خاص وعام]

وقد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى هل هم مسلمون أم لا؟ وهو نزاع لفظي، فإن الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمدا صلى الله عليه وسلم، المتضمن لشريعة القرآن – ليس عليه إلا أمة محمد صلى الله عليه وسلم، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا، وأما الإسلام العام[٢]، المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبيا من الأنبياء – فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء.

[بعث الرسل بالدعوة إلى توحيد العبادة]

ورأس الإسلام مطلقا شهادة أن لا إله إلا الله[٣]، وبها بعث الله جميع الرسل، كما قال تعالى: **{وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ}**، وقال تعالى: **{وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ}**، وقال تعالى عن الخليل: **{وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ[٤] مِّمَّا تَعْبُدُونَ**

---

[١] ويدل لهذا حديث أبي هريرة –رضي الله عنه– عند مسلم أنه قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت و لم يؤمن بالذي أرسلت إلا كان من أصحاب النار).

[٢] وهو المتضمن للاستسلام لله بعبادته وحده، وإخلاص الدين له، وطاعته في كل وقت بفعل ما أمر به في ذلك الوقت، فهو يتناول شريعة كل نبي من أنبياء الله.

[٣] ومعناها الذي دلت عليه النصوص، وإجماع أهل اللسان العربي: لا معبود حق إلا الله.

[٤] فيه نفي.

• **إلاَّ الَّذِي فَطَرَنِي**[١] **فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ • وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ}** وقال تعالى عنه: **{قَالَ أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ • أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الأَقْدَمُونَ • فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إلاَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ}**، وقال تعالى: **{قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ}**، وقال تعالى: **{وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ}**، وذكر عن رسله: كنوح وهود وصالح وغيرهم أنهم قالوا لقومهم: **{اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}**، وقال عن أهل الكهف: **{إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدىً • وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لَن نَّدْعُوَا مِن دُونِهِ إِلَهًا لَّقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا • هَؤُلاَءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّوْلاَ يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا}**، وقد قال سبحانه وتعالى: **{إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ}** ذكر ذلك في موضعين من كتابه.

وقد بين في كتابه الشرك بالملائكة، والشرك بالأنبياء، والشرك بالكواكب، والشرك بالأصنام – وأصل الشرك[٢]، الشرك بالشيطان[٣] – فقال عن النصارى: **{اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ}**[٤] وقال تعالى: **{وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ • مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ}**، وقال تعالى: **{مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ • وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلاَئِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ}**، فبيّن أن اتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا كفر.

---

[١] فيه إثبات.

[٢] قرر شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– في موضع آخر أن الشرك في بني آدم من أصلين، الأول: تعظيم قبور الصالحين، وهو شرك قوم نوح، والثاني: القول بروحانية الكواكب، وهذا شرك قوم إبراهيم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– في كتابه "قاعدة جليلة في التوسُّل والوسيلة": "والمشركون الذين وصفهم الله ورسوله بالشرك أصلهم صنفان: قوم نوح، وقوم إبراهيم، فقوم نوح كان أصل شركهم: العكوف على قبور الصالحين، ثم صوروا تماثيلهم ثم عبدوهم، وقوم إبراهيم كان أصل شركهم: عبادة الكواكب والشمس والقمر"، يُنظر: (ص٣٩).

[٣] أي: بطاعته واتباعه.

[٤] هذا في شرك الطاعة، يعني: اعتقدَ أن للأحبار والرهبان حق التشريع في تحليل الحرام، أو تحريم الحلال.

[إقرار عامة المشركين بتوحيد الربوبية]

ومعلوم أن أحدًا من الخلق لم يزعم أن الأنبياء والأحبار والرهبان أو المسيح بن مريم شاركوا الله في خلق السموات والأرض[١]، بل ولا زعم أحد من الناس أن العالَم له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، بل ولا أثبت أحد من بني آدم إلهًا مساويًا لله في جميع صفاته، بل عامة المشركين بالله مقرّون بأنه ليس شريكه مثله، بل عامتهم مقرون أن الشريك مملوك له سواء كان مَلَكًا أو نبيًا أو كوكبًا أو صنمًا، كما كان مشركو العرب يقولون في تلبيتهم: لبيك لا شريك لك، إلا شريكا هو لك، تملكه وما ملك، فأهلّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد، فقال: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك)[٢].

وقد ذكر أرباب المقالات[٣] ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين في الملل والنحل والآراء والديانات، فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له في خلق جميع المخلوقات[٤]، ولا مماثل له في جميع الصفات، بل من أعظم ما نقلوا في ذلك قول الثنوية[٥]، الذين يقولون بالأصلين: النور والظلمة، وأن النور خلق الخير، والظلمة خلقت الشر، ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين: أحدهما أنها محدثة، فتكون من جملة المخلوقات له، والثاني أنها قديمة، لكنها لم تفعل إلا الشر، فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور.

وقد أخبر الله سبحانه وتعالى عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بيّنه في كتابه، فقال تعالى: **{وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ}**، وقال تعالى: **{قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُون • سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ •**

---

[١] قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم، بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم من الهند والترك والبربر وغيرهم تارة يعتقدون أنها تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين، ويتخذونهم شفعاء، يتوسلون بهم إلى الله وهذا كان أصل شرك العرب"، يُنظر: "شرح الأصبهانية" (ص١٢٤-١٢٥).

[٢] يريد شيخ الإسلام -رحمه الله- أن يبين أن عامة بني آدم مقر بالربوبية، وإنما الشرك في الألوهية، وما أشرك في الربوبية إلا شرذمة قليلة من بني آدم لاسيما في عصرنا الحالي يسمون بالملاحدة الذين يثبتون للطبيعة الخلق والتصرف.

[٣] أي: من صَنَّفَ في الملل والنحل، وأشهر ما صُنِّفَ في ذلك كتاب "مقالات الإسلاميين" لأبي الحسن الأشعري، وكتاب "الملل والنحل" للشهرستاني، وكتاب "التنبيه والرد" للملطي.

[٤] الإقرار بوجود الله أمر فطري ضروري، إلا أنه قد يعرض لبعض الناس ما يناقض هذا الإقرار، فيحتاج إلى نظر واستدلال يحصل به الإقرار والمعرفة.

[٥] هؤلاء هم أصحاب الإثنين الأزليين، يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان، بخلاف المجوس فإنهم قالوا بحدوث الظلام وذكروا سبب حدوثه، يُنظر: "الملل والنحل" للشهرستاني (٦١٨/١).

قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ • سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلاَ تَتَّقُونَ • قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلاَ يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ • سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ} إلى قوله: **{مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ}**[١]

وقد قال تعالى: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ[٢] إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ[٣]}**.

[توحيد المتكلمين]

وبهذا وغيره يعرف ما وقع من الغلط في مسمى «التوحيد»[٤]، فإن عامة المتكلمين الذين يقرّرون التوحيد في كتب الكلام والنظر – غايتهم أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع، فيقولون: هو واحد في ذاته لا قسيم له[٥]، وواحد في صفاته لا شبيه له[٦]، وواحد في أفعاله لا شريك له[٧]، وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث: وهو توحيد الأفعال وهو أن خالق العالم واحد، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب، وأن هذا هو معنى قولنا: لا إله إلا الله، حتى قد يجعلون معنى الإلهية القدرة على الاختراع[٨].

---

[١] هذا يسمى دليل التمانع، وهو دليل عقلي على وحدانية الله –سبحانه–.

[٢] أي: في ربوبيته.

[٣] أي: في ألوهيته.

[٤] عند المتكلمين.

[٥] أي: لا جزء له ولا بعض له، وهم يريدون بذلك نفي علو الله واستوائه على خلقه، ونفي الصفات الذاتية الخبرية عن الله كالوجه، واليدين، والعينين، وغيرها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– في "درء تعارض العقل والنقل" (٢٢٨/١): "فإنهم –أي: الأشاعرة– إذا قالوا لا قسيم له ولا جزء له فإنهم يدرجون في هذا نفي علوه على خلقه، ومباينته لمصنوعاته، ونفي ما ينفونه من صفاته، ويقولون: إن إثبات ذلك يقتضي أن يكون مركباً منقسماً، وأن يكون له شبيه".

[٦] هذا هو النوع الثاني، ويريدون به نفي ما عدا الصفات السبع.

[٧] هذا هو النوع الثالث، وهو غايتهم، وهو توحيد الربوبية، من أتى به وحده فقد أتى بالتوحيد –عندهم–، وهذا خلل؛ لأنهم يسيغون بذلك الشرك في الألوهية، وهذا الخلل جاء من تفسيرهم الفاسد لكلمة الإله في كلمة التوحيد، فيقولون: "لا إله إلا الله" أي: لا قادر على الاختراع إلا الله، وأما الخلل الآخر أو السبب الآخر لانتشار الشرك والقبورية –ولم يذكره الشيخ هنا– هو عقيدة الإرجاء، وهي: إخراج العمل عن مسمى الإيمان سواء كان عمل القلب كالخوف والتوكل، أو عمل الجوارح كالذبح والنذر.

[٨] توحيد الأفعال عند المتكلمين أن خالق العالم واحد حق، وإنما غلط أهل الكلام فيه من ثلاثة وجوه: الأول: ظنهم أنه التوحيد المطلوب من المكلفين، والمقصود بدعوة الرسل، والحق أن هذا التوحيد ليس هو كل التوحيد، ولا يكفي لدخول صاحبه في الإسلام، فالمقصود هو توحيد العبادة، الثاني: ظنهم أن هذا التوحيد هو معنى لا=

[بيان غلطهم: ١-قولهم: هو واحد في أفعاله لا شريك له]

ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بُعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم أولا - لم يكونوا يخالفونه في هذا، بل كانوا يقرّون بأن الله خالق كل شيء، حتى إنهم كانوا مقرين بالقدر أيضا، وهم مع هذا مشركون. وقد تبين أن ليس في العالم من ينازع في أصل هذا الشرك(١)، ولكن غاية ما يقال: إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقا لغير الله، كالقدرية(٢) وغيرهم، لكن هؤلاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم، وإن قالوا: إنهم خالقوا أفعالهم.

وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم الذين يجعلون بعض المخلوقات مُبدِعَةً لبعض الأمور، فهم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة، لا يقولون إنها غنيّة عن الخالق، مشاركة له في الخلق.

فأما من أنكر الصانع فذلك جاحد معطِّل للصانع، كالقول الذي أظهره فرعون(٣)، والكلام الآن مع المشركين بالله المقرِّين بوجوده، فإذًا هذا التوحيد الذي قرروه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون، بل يقرون به مع أنهم مشركون، كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، وكما علم بالاضطرار من دين الإسلام(٤).

=إله إلا الله، حيث فسروا الإلهية بالقدرة على الاختراع، وهذا غلط، فإن معناها: لا معبود بحق إلا الله، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: والإله هو بمعنى المألوه: المعبود، الذي يستحق العبادة، ليس هو الإله بمعنى القادر على الخلق، فإذا فسر المفسِّر الإله بمعنى القادر على الاختراع واعتقد أن هذا أخصُّ وصف الإله، وجعل إثبات هذا التوحيد هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمة الصفاتية، وهو الذي ينقلونه عن أبي الحسن الأشعري وأتباعه لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله ... فليس كل من أقرَّ بأن الله رب كل شيء وخالقه يكون عابداً له دون ما سواه" يُنظر: "درء التعارض" (١/٢٦٦)، الثالث: أن المتكلمين لما جعلوا توحيد الأفعال الغاية العظمى والمقصود الأول من دعوة الرسل أهملوا ذكر توحيد العبادة، فلا يبحثون فيه ولا يتكلمون عنه في عقائدهم، بل آل الأمر ببعضهم -أي: ببعض المتكلمين- إلى الوقوع في شرك الألوهية، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في "درء التعارض" (١/٢٢٦-٢٢٧): "ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله، ويصوم لها وينسك لها، ويتقرب إليها ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدتُ أنها هي المدبِّرة لي، فإذا جعلتُها سبباً وواسطة لم أكن مشركاً".

(١) وهو شرك الربوبية.

(٢) حيث قالوا: إن العبد يخلق فعله، فجعلوا خالقين مع الله -سبحانه وتعالى-.

(٣) أظهر إنكار الصانع مع أنه معترف به في قلبه **{قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ}**.

(٤) بين شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- حقيقة التوحيد ومعنى الإله وأنه المستحق للعبادة فقال: "إن حقيقة التوحيد أن نعبد الله وحده، فلا يُدعى إلا هو، ولا يُخشى إلا هو، ولا يُتوكل إلا عليه، لا يكون الدين إلا له، ولا لأحد من الخلق" يُنظر: منهاج السنة (٣/٤٩٠).

[٢-قولهم: هو واحد في صفاته لا شبيه له]

وكذلك النوع الثاني، وهو قولهم: لا شبيه له في صفاته، فإنه ليس في الأمم من أثبت قديما مماثلا له في ذاته سواء قال: إنه مشاركه، أو قال: إنه لا فعل له، بل من شبّه به شيئا من مخلوقاته فإنما يشبّهه به في بعض الأمور.

وقد عُلم بالعقل امتناع أن يكون له مِثْلٌ في المخلوقات، يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع، فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدم، وعلم أيضا بالعقل أن كل موجودَيْن قائمين بأنفسهما فلا بدّ بينهما من قدْر مشترك، كاتفاقهما في مسمى «الوجود» و «القيام بالنفس» و «الذات» ونحو ذلك، وأن نفي ذلك يقتضي التعطيل المحض، وأنه لا بدّ من إثبات خصائص الربوبية. وقد تقدم الكلام على ذلك.

[التوحيد عند أصناف الجهمية]

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفي الصفات في مسمى «التوحيد»، فصار من قال: إن لله علما أو قدرة، أو إنه يُرى في الآخرة[١]، أو إن القرآن كلام الله منزّل غير مخلوق - يقولون: إنه مشبِّه ليس بموحد[٢].

وزاد عليهم غلاة الجهمية والفلاسفة والقرامطة فنفوا أسماءه الحسنى، وقالوا: من قال: إن الله عليم قدير عزيز حكيم، فهو مشبِّه ليس بموحد.

وزاد غلاة الغلاة[٣]، وقالوا: لا يوصف بالنفي ولا الإثبات، لأن في كل منهما تشبيها له.

وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شر ممّا فروا منه، فإنهم شبّهوه بالممتنعات[٤] والمعدومات[٥] والجمادات[٦] فرارا من تشبيههم - بزعمهم - له بالأحياء. ومعلوم أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوق أصلاً، وهو سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات، فإذا لم يكن في إثبات الذات إثبات مُمَاثلةٍ للذوات لم يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك. فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيدا[٧]، ويجعلون مقابل ذلك التشبيه، ويسمون نفوسهم «الموحِّدين».

[٣-قولهم: هو واحد في ذاته لا قسيم له]

---

[١] يقولون إن الرؤية مستحيلة، ونسفوا النصوص القطعية الثابتة إما بتحريفها أو تعطيلها بحجة أنها آحاد لا تقبل في باب العقائد.

[٢] لأنهم يعتقدون بخلق القرآن.

[٣] وهم الباطنية الذين يسلبون عن الله النقيضين.

[٤] كما عند غلاة الباطنية.

[٥] كما عند غلاة الجهمية .

[٦] كما عند المعتزلة.

[٧] وهو نفي الصفات.

وكذلك النوع الثالث، وهو قولهم: هو واحد لا قسيم له في ذاته، أو لا جزء له[١]، أو لا بعض له – لفظ مجمل، فإن الله سبحانه وتعالى أحد صمد لم يلد و لم يولد و لم يكن له كفوا أحد، فيمتنع أن يتفرق، أو يتجزأ، أو يكون قد رُكِّب من أجزاء، لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه، ومباينته لخلقه، وامتيازه عنهم[٢]، ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله، ويجعلون ذلك من التوحيد.

فقد تبين أن ما يسمونه «توحيدا» فيه ما هو حق[٣] وفيه ما هو باطل[٤]، ولو كان جميعه حقا، فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا فيه من الشرك الذي وصفهم الله به في القرآن، وقاتلهم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، بل لا بدّ أن يعترفوا بأنه لا إله إلا الله.

[معنى "الإله"]

وليس المراد «بالإله» هو القادر على الاختراع، كما ظنّه من ظنّه من أئمة المتكلمين، حيث ظن أن الإلهية هي القدرة على الاختراع، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أنه لا إله إلا هو، فإن المشركين كانوا يقرُّون بهذا وهم مشركون كما تقدم بيانه[٥]. بل الإله الحق هو الذي يستحق أن يُعبَد فهو إلهٌ بمعنى مألوه[٦]، لا إله بمعنى آلِه. والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له، والإشراك[٧] أن يُجعل مع الله إلهًا

---

[١] ذكر ابن القيم –رحمه الله– في "الصواعق المرسلة" أن المتكلمين يستعملون الألفاظ المجملة والمصطلحات الحادثة، ويضمنون فيها نفي الصفات عنه –جل وعلا– ومن ذلك نفيهم أن الله له أجزاء وأبعاض، أرادوا به: نفي الصفات الذاتية الخبرية عن الله كالوجه والأصابع والقدم والساق، وغيرها.

[٢] وهو ما ذكره ابن القيم في أنهم يضمنون في أقوالهم نفي الصفات.

[٣] وهو: الإقرار بأن الله قادر على الاختراع.

[٤] وهو: عدم إدخال الإلهية في مفهوم الإله.

[٥] إذْ كلمة التوحيد تستلزم العمل بمقتضاها، ومن ذلك البراءة من الشرك وسائر المعبودات سوى الله.

[٦] إله: مصدر ألِهَ يألَه فهو إله، قال الزجاج في "تفسير أسماء الله الحسنى" (ص٢٦): "إله إنما هو الذي يستحق العبادة، وهو الله –تعالى– فالمستحق لها دون من سواه"، ونقل ابن منظور في "لسان العرب" (٤٦٧/١٣) عن أبي الهيثم أنه قال: "وأصل إله: ولاه، ومعنى ولاهٍ: أن الخلق يولهون إليه في حوائجهم –أي: يضرعون ويلجؤون إليه– ويفزعون إليه في كل ما ينوبهم، كما يوله كل طفل إلى أمه"، وقال الفيروزآبادي في "القاموس المحيط" (ص١٦٠٣): "وَأَلِهَ، كفرح: تَحيَّر، وعلى فلان: اشتد جزعه عليه، وإليه: فزع ولاذ، وأَلَهَهُ: أجاره وأمنه"، والتألُّه: التعبد، ومنه قول الشاعر رؤبة:

للهِ دَرُّ الغـــانـيـاتِ المُـــدَّهِ … سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ من تأَلُّهي

تألهي أي: تعبدي، يُنظر: "اشتقاق أسماء الله" للزجاجي (ص٢٤).

[٧] الشرك: تسوية غير الله بالله فيما هو من خصائص الله، وفي الحديث: أن النبي –صلى الله عليه وسلم– سُئل: أي الذنب أعظم؟، فقال: (أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك).

آخر.

[توحيد الصوفية]

وإذا تبين أن غاية ما يقرّره هؤلاء النظار، أهل الإثبات للقدر[١]، المنتسبون إلى السنة، إنما هو توحيد الربوبية، وأن الله رب كل شيء، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرّين بذلك مع أنهم مشركون – فكذلك طوائف من أهل التصوف، المنتسبين إلى المعرفة والتحقيق والتوحيد، غايةُ ما عندهم من التوحيد هو شهود هذا التوحيد[٢]، وهو أن يشهد أن الله رب كل شيء ومليكِه وخالقِه، لا سيما إذا غاب العارف بموجوده عن وجوده، وبمشهوده عن شهوده، وبمعروفه عن معرفته، ودخل في فناء توحيد الربوبية، بحيث يفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل. فهذا عندهم هو الغاية التي لا غاية وراءها، ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلما، فضلا عن أن يكون وليا لله أو من سادات الأولياء.

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة يقرّون هذا التوحيد مع إثبات الصفات، فيفنون في توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم المباين لمخلوقاته.

وآخرون يضمّون هذا إلى نفي الصفات فيدخلون في التعطيل مع هذا[٣]. وهذا شرّ من حال كثير من المشركين.

[إشارات إلى مواقع بعض الرجال والفرق وقربها وبعدها من الحق]

وكان جهم ينفي الصفات[٤]، ويقول بالجبر[٥]، فهذا تحقيق قول جهم، لكنه إذا أثبت الأمر والنهي، والثواب والعقاب، فارق المشركين من هذا الوجه، لكنّ جهما ومن اتبعه يقول بالإرجاء[٦]، فَيَضْعُفُ[٧] الأمر والنهي، والثواب والعقاب عنده.

والنَّجَّارِيَّة والضَّرارِيَّة[٨] وغيرهم يَقْرُبُونَ من جهم في مسائل القدر والإيمان، مع مقاربتهم له أيضا في نفي الصفات.

---

[١] الأشاعرة؛ لأنهم يثبتون القدر، بينما انحرافهم في باب فعل العبد.

[٢] أي: شهود الربوبية عند الصوفية، وصل بهم إلى الجبر في باب القدر، بحيث يشهد أن الله هو الخالق القادر، وأن العبد لا قدرة له.

[٣] وهذا ما عليه المعتزلة.

[٤] والأسماء، ويثبت لله وجوداً مطلقاً مجرداً عن الأسماء والصفات.

[٥] الجبر الغالي: نفي الفعل عن العبد، وإضافته إلى الله، قال ابن القيم في "نونيته" واصفاً مذهبهم:

والعبد عندهم ليس بفاعل ... بل فعله كتحرك الرجفان

[٦] الإرجاء الغالي: القول بأن الإيمان: مجرد المعرفة بالقلب.

[٧] بل إنه يسقط بناء على هذا القول الفاسد.

[٨] فرقتين من فرق المعتزلة التي اندثرت.

والكُلاَّبية والأشعرية خير من هؤلاء[١] في باب الصفات، فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية، وأئمتهم[٢] يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، كما فصلت أقوالهم في غير هذا الموضع. وأما في باب القدر، ومسائل الأسماء والأحكام[٣] فأقوالهم متقاربة.

والكلابية هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاّب[٤]، الذي سلك الأشعرى خلفه، وأصحاب ابن كلاب، كالحارث المُحَاسِبِي[٥] وأبي العباس القَلانسِيّ ونحوهما - خير من الأشعرية في هذا وهذا، فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل[٦].

والكرامية قولهم في الإيمان قول منكر لم يسبقهم إليه أحد، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان، وان كان مع عدم تصديق القلب، فيجعلون المنافق مؤمنا، لكنه يخلد في النار، فخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم[٧]. وأما في الصفات والقدر، والوعد والوعيد، فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفة للسنة.

وأما المعتزلة فهم ينفون الصفات، ويقاربون قول جهم، لكنهم ينفون القدر، فهم وإن عظموا الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وغلو فيه، فهم يُكذِّبون بالقدر[٨]، ففيهم نوع من الشرك من هذا الباب.

والإقرار بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، مع إنكار القدر، خير من الإقرار بالقدر مع إنكار الأمر والنهي والوعد والوعيد، ولهذا لم يكن في زمن الصحابة والتابعين من ينفي الأمر والنهي، والوعد والوعيد[٩]، وكان قد نبغ فيهم القدرية[١٠]، كما نبغ فيهم الخوارج الحرورية، وإنما يظهر من البدع أولاً ما كان أخف[١١]، وكلما ضعف من

---

[١] أي: هم خيرٌ مِن مَن سلك مسلك الجهم ومن معه.

[٢] المتقدمين منهم كالأشعري والباقلاني.

[٣] أي: الإيمان والتكفير، والأسماء مثل: مؤمن، فاسق، طائع، بَر، فاجر، مشرك، كافر، عاصي، والأحكام أي: أحكام هؤلاء في الدنيا والآخرة.

[٤] نفى ابن كُلاَّب الصفات الفعلية الاختيارية.

[٥] المحاسبي من متقدمي الصوفية، وحذر الإمام أحمد من وعظه؛ لأنه يأتي بالأكاذيب في قصصه.

[٦] الشيخ –رحمه الله– يذكر معياراً للخيرية والأفضلية في الأفراد والطوائف.

[٧] خالفوهم في اسم المنافق دون حكمه الجزائي الأخروي، والحق أن المنافق يُسمى في الشرع منافقاً لا مؤمناً؛ لقوله –تعالى–: {**لِّيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ**}، فلو كان المنافق مؤمناً لدخل في قوله: {**وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ**}.

[٨] وذلك بإخراجهم أفعال العباد عن خلق الله، وجعلهم العبد يخلق فعل نفسه.

[٩] يريد أن مذهب المعتزلة خير من مذهب الجهمية.

[١٠] القدرية الأوائل الذين أنكروا المرتبتين الأوليتين من مراتب القدر –على ما سبق–.

[١١] لأنه قريب من عهد النبوَّة والصحابة.

يقوم بنور النبوة قويت البدعة. فهؤلاء المتصوفون الذين يشهدون الحقيقة الكونية، مع إعراضهم عن الأمر والنهي شر من القدرية المعتزلة ونحوهم، أولئك يشبَّهون بالمجوس، وهؤلاء[١] يشبَّهون بالمشركين الذين قالوا: **{لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ}**، والمشركون شر من المجوس.

[أصل الإسلام الشهادتان]

فهذا أصل عظيم، على المسلم أن يعرفه، فإنه أصل الإسلام الذي يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر، وهو الإيمان بالوحدانية والرسالة: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله.

وقد وقع كثير من الناس في الإخلال بحقيقة هذين الأصلين، أو أحدهما، مع ظنه أنه في غاية التحقيق والتوحيد والعلم والمعرفة، فإقرار المرء بأن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه لا ينجيه من عذاب الله إن لم يقترن به إقراره بأنه لا إله إلا الله، فلا يستحق العبادة أحد إلا هو، وأن محمدًا رسول الله، فيجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر[٢]، فلا بد من الكلام في هذين الأصلين.

[معنى شهادة أن لا إله إلا الله]

الأصل الأول: توحيد الإلهية[٣]، فإنه سبحانه وتعالى أخبر عن المشركين - كما تقدم - بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله يدعونهم ويتخذونهم شفعاء من دون الله تعالى[٤]، قال تعالى: **{وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ[٥] قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}**، فأخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا هؤلاء الشفعاء مشركون[٦]، وقال تعالى عن مؤمن مؤمن يس: **{وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ • أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لاَّ تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلاَ يُنقِذُونِ • إِنِّي إِذًا لَّفِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ • إِنِّي آمَنتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ}**، وقال تعالى: **{وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ**

---

[١] وهم: الصوفية.

[٢] واجتناب ما نهى عنه وزجر، وألا يعبد الله إلا بما شرع، وهذه القيود لإغلاق باب البدع.

[٣] أي: توحيد العبادة.

[٤] نأخذ من كلام الشيخ قاعدة وهي: أن أصل الشرك في العالم شرك الوساطة والقربة والشفاعة، وليس شرك التأثير والإيجاد.

[٥] يقولون على جهة الشفاعة والوساطة: إن آلهتهم ترفع حوائجهم إلى الله، فلم يكونوا يطلبون من الآلهة استقلالاً.

[٦] قال شيخ الإسلام -رحمه الله- كما في "مجموع الفتاوى" (١/١٢٤): "فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع، ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب، وهداية القلوب، وسد الفاقات -أي: الفقر- فهو كافر بإجماع المسلمين.

الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ}، فأخبر سبحانه عن شفعائهم أنهم زعموا أنهم فيهم شركاء، وقال تعالى: **{أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لاَ يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلاَ يَعْقِلُونَ • قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}**، وقال تعالى: **{مَا لَكُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ شَفِيعٍ}**، وقال تعالى: **{وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلاَ شَفِيعٌ}**.

وقد قال تعالى: **{مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ}**، وقال تعالى: **{وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ • لاَ يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ • يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ}**(١)، وقال تعالى: **{وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لاَ تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلاَّ مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَى}**، وقال تعالى: **{قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لاَ يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ • وَلاَ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ}**(٢).

وقد قال تعالى: **{قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلاَ يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلاَ تَحْوِيلاً • أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا}**(٣)، قالت طائفة من السلف(٤): كان أقوام يَدْعُونَ عُزَيْرا والمسيح والملائكة، فأنزل الله تعالى هذه الآية بيّن فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون إلى الله ويرجون رحمته ويخافون عذابه.

[من تحقيق هذه الشهادة إفراد الله بجميع أنواع العبادة]

ومن تحقيق التوحيد أن يُعلم أن الله تعالى أثبت له حقًا لا يشركه فيه مخلوق، كالعبادة والتوكل والخوف والخشية والتقوى، قال تعالى: **{لاَ تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولاً}**، وقال تعالى: **{إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ**

---

(١) شروط الشفاعة المثبتة: ١- إذن الله للشافع، ٢- رضاه عن الشافع، ٣- رضاه عن المشفوع له.

(٢) نفى الله عن آلهة المشركين أربعة أمور: ١- المِلك **{لاَ يَمْلِكُونَ}**، ٢- الشِّرك والمشاركة **{وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ}**، ٣- المعاونة **{وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ}**، ٤- الشفاعة **{وَلاَ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ}**.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "والآية هنا قُصد بها التعميم لكل ما يدعى من دون الله، وكل من دعا ميتاً أو غائباً من الأنبياء والصالحين سواء كان بلفظ الاستغاثة أو غيرها؛ فقد تناولته هذه الآية، كما تتناول من دعا الملائكة والجن، ومعلوم أن هؤلاء كلهم يكونون وسائط فيما يقدره الله بأفعالهم ومع هذا فقد نهى الله تعالى عن دعائهم، وبين أنهم لا يملكون كشف الضر عن الداعين ولا تحويله، لا يرفعونه بالكلية، ولا يحولونه من موضع إلى موضع أيضاً، فلا يرفعونه ولا يحولونه من حال إلى حال كتغيير صفته أو قدره، ولهذا قال: **{وَلاَ تَحْوِيلاً}** فذكر نكرة تعم أنواع التحويل" يُنظر: "الاستغاثة في الرد على البكري" (ص٣٩٣).

(٤) في تفسير هذه الآية.

بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ • أَلاَ لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ}، وقال تعالى: {قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ}، وقال تعالى: {قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ • وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ • بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ} وكل من أُرْسِلَ من الرسل يقول لقومه: {اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}. وقد قال تعالى في التوكل[1]: {وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ}، {وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ} وقال تعالى: {قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ}، وقال تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ}، فقال في الإيتاء: {مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ}، وقال في التوكل: {وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ} و لم يقل: ورسوله، لأن الإيتاء هو الإعطاء الشرعي، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال الذي بلغه الرسول، فإن الحلال ما حلله، والحرام ما حرّمه، والدين ما شرعه، قال تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا}. وأما الحسب فهو الكافي، والله وحده كافٍ عبده، كما قال تعالى: {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ}، فهو وحده حسبهم كلهم. وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} أي حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله، فهو كافيكم كلكم. وليس المراد أن الله والمؤمنين حسبك، كما يظنه بعض الغالطين، إذ هو وحده كافٍ نبيه وهو حسبه، ليس معه من يكون هو وإياه حسبا للرسول. وهذا في اللغة كقول الشاعر:

فحسبك والضحاكَ سيف مهند

وتقول العرب: حسبك وزيدًا درهم، أي يكفيك وزيدًا جميعًا درهم. وقال في الخوف والخشية والتقوى: {وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ} فأثبت الطاعة لله وللرسول، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده، كما قال نوح عليه السلام: {إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ • أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ} فجعل العبادة والتقوى لله وحده[2]، وجعل الطاعة للرسول، فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله.

وقال تعالى: {فَلاَ تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلاَ تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً} وقال تعالى: {فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ} وقال الخليل عليه السلام: {وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ} قال الله تعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ[3] أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ}.

وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: لما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا: أيّنا لم يظلم نفسه؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (إنما هو الشرك، ألم تسمعوا

---

[1] التوكل: تفويض الأمر إلى الله مع الأخذ بالسبب.

[2] هذا هو وجه الاستدلال من الآية.

[3] أي: بشِرك.

إلى قول العبد الصالح[١]: **{إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ}**)، وقال تعالى: **{وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ}**، **{وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ}**.

ومن هذا الباب[٢] أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته: (من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ولن يضر الله شيئًا)، وقال: (لا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد)[٣]. ففي الطاعة قرن اسم الرسول باسمه بحرف «الواو»، وفي المشيئة أمر أن يجعل ذلك بحرف «ثم»، وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله، فمن يطع الرسول فقد أطاع الله، وطاعة الله طاعة للرسول. بخلاف المشيئة، فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة لله، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد، بل ما شاء الله كان وإن لم يشأ الناس[٤]، وما شاء الناس لم يكن إلا أن يشاء الله.

[معنى شهادة أن محمدا رسول الله]

الأصل الثاني: حق الرسول صلى الله عليه وسلم، فعلينا أن نؤمن به، ونطيعه، ونتبعه، ونرضيه، ونحبه، ونسلم لحكمه[٥]، وأمثال ذلك، قال تعالى: **{مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ}**، وقال تعالى: **{وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ}**، وقال تعالى: **{قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ}**، وقال تعالى: **{فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}**، وقال تعالى: **{قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ}** وأمثال ذلك.

---

[١] لقمان –عليه السلام–.

[٢] يريد الشيخ –رحمه الله– أن يقرر الفرق بين ما يختص الرب به وما هو مشترك، فما كان مشتركا فهو من حق الله وحق الرسول –صلى الله عليه وسلم–، وهذا يتبين في الطاعة، فطاعة الله ورسوله متلازمتان، وليس أحد يطاع طاعة مطلقة إلا الرسول، أما غيره ممن يؤمر بطاعتهم؛ فطاعتهم مقيدة كما في الحديث (إنما الطاعة في المعروف).

[٣] لا يجوز عطف مشيئة أحد على مشيئة الله بحرف الواو فهذا من الشرك الأصغر في الألفاظ، وقد علل الشيخ هنا النهي عن ذلك بأنه ليست مشيئةُ أحد من العباد مشيئةً لله، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد، بل إما أن تقول "ما شاء الله وحده" أو تقول: "ما شاء الله ثم شاء فلان".

[٤] تعليل النهي.

[٥] ونتقيد بشرعه فلا نحدث فيه ونبتدع سواء كانت بدعة حقيقية –وهي: التي لم يكن لها أصل في الشرع– أو بدعة إضافية –وهي: التي كان أصلها مشروع لكن دخلها الابتداع في الكيفية مثلاً–.

فصل

إذا ثبت هذا[١] فمن المعلوم أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره: بقضائه وشرعه.

[مذاهب الفرق الضالة في القدر]

وأهل الضلال الخائضون في القدر[٢] انقسموا إلى ثلاث فرق:

مجوسية، ومشركية، وإبليسية. فالمجوسية[٣]، الذين كذّبوا بقدر الله، وإن آمنوا بأمره ونهيه، فغلاتهم[٤] أنكروا العلم والكتاب، ومُقْتَصِدَتُهُم[٥] أنكروا عموم مشيئة الله وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم.

والفرقة الثانية[٦]: المشركية، الذين أقروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي، قال الله تعالى: **{سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ}** فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، وهذا قد كثر فيمن يدّعي الحقيقة من المتصوفة.

والفرقة الثالثة: الإبليسية، وهم الذين أقروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا تناقضًا من الرب سبحانه وتعالى، وطعنوا في حكمته وعدله، كما يُذكر مثل ذلك عن إبليس مقدمهم[٧]، كما نقله أهل المقالات، ونقل عن أهل الكتاب.

[مذهب أهل السنة في القدر]

والمقصود أن هذا مما يقوله أهل الضلال، وأما أهل الهدى والفلاح فيؤمنون بهذا وهذا[٨]، فيؤمنون بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو على كل شيء قدير، أحاط بكل شيء علمًا، وكل شيء أحصاه في كتاب مبين.

ويتضمن هذا الأصل من إثبات علم الله، وقدرته، ومشيئته، ووحدانيته، وربوبيته، وأنه خالق كل شيء وربه ومليكه ما هو من أصول الإيمان.

---

[١] يشير الشيخ –رحمه الله– إلى ما سبق من تقرير القدر وأنه لا تنافي بينه وبين الشرع، ويجب الإيمان بهما جميعاً.

[٢] أصل ضلال الفِرَق في القدر هو الخوض في أفعال الله –جل وعلا– فيُسأل عن أفعال الله: لم هدى هذا وأضل ذاك؟، و لم أغنى ذاك، وأفقر هذا؟ وهكذا. قال شيخ الإسلام –رحمه الله– في "التائية في الرد على الذمي":

وأصل ضلال الخلق من كل فرقة ... هو الخــــوض في فعل الاله بعلة

فإنهـــمو لم يفهموا حـــكمة لـــه ... فصاروا على نوع من الجاهليـــة

[٣] وهم القدرية، وينقسمون إلى قسمين –على ما سبق–: غلاة ومتوسطة.

[٤] وهم الأوائل.

[٥] وهم المتوسطة.

[٦] الجبرية، والجبر: نفي الفعل عن العبد وإضافته إلى الله.

[٧] لأنه عارض بين القدر والشرع، قال تعالى عنه: **{قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ}**.

[٨] أي: بالشرع والقدر.

[إثباتهم الأسباب]

ومع هذا لا ينكرون[١] ما خلقه الله من الأسباب، التي يخلق بها المسبَّبات، كما قال تعالى: **{حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ}** وقال تعالى: **{يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَمِ}** وقال تعالى: **{يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا}** فأخبر أنه يفعل بالأسباب.

[ضلال من أنكر الأسباب وشرك من جعلها هي المبدعة]

ومن قال[٢]: يفعل عندها لا بها[٣]، فقد خالف ما جاء به القرآن[٤]، وأنكر ما خلقه الله من القوى والطبائع، وهو شبيه بإنكار ما خلقه الله من القوى التي في الحيوان، التي يفعل الحيوان بها مثل قدرة العبد.

كما أن من جعلها هي المبدعة[٥] لذلك فقد أشرك بالله، وأضاف فعله إلى غيره، وذلك أنه ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في حصول مُسَبَّبِه، ولا بدّ له من مانع يمنع مقتضاه إذا لم يدفعه الله عنه، فليس في الوجود شيء واحد يستقل بفعل شيء إلا الله وحده، قال تعالى: **{وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ}** أي: فتعلمون أن خالق الأزواج واحد.

[جهل من قال: إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد]

ولهذا من قال: إن الله لا يصدر عنه إلا واحد، لأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد – كان جاهلا، فإنه ليس في الوجود واحد صدر عنه وحده شيء، لا واحد ولا اثنان، إلا الله الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون، فالنار التي جعل الله فيها حرارة، لا يحصل الإحراق إلا بها وبمحل يقبل الاحتراق، فإذا

---

[١] أي: مع إثباتهم للمراتب الأربع وإيمانهم بها فإنهم لا ينكرون تأثير الأسباب في مسبباتها.

[٢] وهم الأشاعرة حيث أنكروا تأثير الأسباب في مسبباتها.

[٣] قال السنوسي في "أم البراهين" (ص٢٦٢): "لا أثر للنار في الإحراق أو الطبخ أو التسخين أو غير ذلك، لا بطبعها ولا بقوة وضعت فيها، بل الله –تعالى– أجرى العادة اختياراً منه بإيجاد تلك الأمور عندها لا بها، وقس على هذا عند القطع بالسكين والألم عند الجوع، والشِّبع عند الطعام، فاقطع في ذلك كله بأنه مخلوق لله بلا واسطة البتَّة، وأنه لا تأثير فيه أصلاً لتلك الأشياء التي جرت العادة بوجودها معها"، والرد على قول الأشاعرة من وجهين، الأول: أن نفي تأثير الأسباب وأن الشيء يكون عنده لا به غير معقول المعنى إذ لا حقيقة له ولا حاصل تحته، وقد أشار لشيء من ذلك الإمام ابن القيم –رحمه الله– في "شفاء العليل" (ص١٢) فقال: "وكسب الجبرية –أي: الأشاعرة– لفظ لا معنى له، ولا حاصل تحته"، الثاني: أن هذا فيه مخالفة للشرع والحس، قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: "ومن قال إن قدرة العبد وغيرها من الأسباب التي خلق الله بها المخلوقات ليست أسباباً أو أن وجودها كعدمها وليس هناك إلا مجرد اقتران عادي فقد جحد ما في خلق الله وشرعه من الأسباب والحكم والعلل"، يُنظر: مجموع الفتاوى (١٣٦/٨).

[٤] لأن الله –جل وعلا– أثبت الباء السببية كما مر في الآيات التي ذكرها الشيخ –رحمه الله–.

[٥] وهو قول المعتزلة، حيث قالوا: الأسباب مؤثرة بذاتها؛ لأنهم يقولون إن العبد يخلق فعله.

وقعت على السَّمَنْدَل[١] والياقوت ونحوهما لم تحرقهما، وقد يُطلى الجسم بما يمنع إحراقه، والشمس التي يكون عنها الشعاع لا بد من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه، وإذا حصل حاجز من سحاب أو سقف لم يحصل الشعاع تحته، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنه لا بدّ من الإيمان بالقدر[٢]، فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: هو نظام التوحيد، فمن وحّد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحّد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبه توحيده.

ولا بدّ من الإيمان بالشرع، وهو الإيمان بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، كما بعث الله بذلك رسله، وأنزل كتبه.

[ضرورة الإنسان إلى الشرع في الحياة الدنيا]

والإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا، فإنه لا بدّ له من حركة يجلب بها منفعته، وحركة يدفع بها مضرته، والشرع هو الذي يميّز بين الأفعال التي تنفعه، والأفعال التي تضره، وهو عدل الله في خلقه، ونوره بين عباده، فلا يمكن الآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميّزون به بين ما يفعلونه ويتركونه.

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس في معاملاتهم، بل الإنسان المنفرد لا بدّ له من فعل وترك، فإن الإنسان همّام حارث، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (أصدق الأسماء حارث وهمام)، وهو معنى قولهم: متحرك بالإرادة، فإذا كان له إرادة هو متحرك بها، فلا بد أن يعرف ما يريده هل هو نافع له أو ضار؟ وهل يصلحه أو يفسده؟

وهذا قد يَعرفُ بعضَه الناسُ بفطرتهم، كما يعرفون انتفاعهم بالأكل والشرب، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم، وبعضَه يعرفونه بالاستدلال الذي يهتدون به بعقولهم، وبعضَه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل وبيانهم لهم، وهدايتهم إياهم.

[حسن الأفعال وقبحها وما يعرف منه بالعقل]

وفي هذا المقام تكلم الناس في أن الأفعال هل يعرف حسنها وقبحها بالعقل، أم ليس لها حسن وقبح يعرف بالعقل؟ كما قد بسط في غير هذا الموضع، وبيّنا ما وقع في هذا الموضع من الاشتباه، فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل، وهو أن يكون الفعل سببًا لما يحبّه الفاعل ويلتذّ به، وسببًا لما يبغضه ويؤذيه.

وهذا القدر يعلم بالعقل تارة، وبالشرع أخرى، وبهما جميعا أخرى، لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل، ومعرفة

---

[١] وهو طائر لا يتأثر بالنار.

[٢] **فائدة:** قواعد مهمة في الأسباب: أولاً: السبب المعين لا يستقل بالمطلوب، بل لابد له من أسباب أخرى، ومع هذا فلابد من انتفاء الموانع، ومثال الأسباب الأخرى: اليقين بالله، والرقية الشرعية، واتخاذ الدواء لعلاج المرض، وانتفاء الموانع: كأن يكون الداعي ممن يأكل الحلال؛ لتُقبل دعوته، ثانياً: لا يجوز أن يُعتقد أن الشيء سبب إلا من ناحية الشرع أو التجربة الظاهرة، وإذا انتفى ذلك كان الاعتقاد بهذا الشيء شركاً أصغر.

الغاية التي تكون عاقبة الأفعال من السعادة والشقاوة في الدار الآخرة لا تعلم إلا بالشرع، فما أخْبَرَتْ به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر، وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أن ما أخْبَرتْ به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك.

وهذا التفصيل الذي يحصل به الإيمان، وجاء به الكتاب هو مما دل عليه قوله تعالى: **{وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا}**، وقوله تعالى: **{قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ}**، وقوله تعالى: **{قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ}**.

ولكن طائفة توهمت أن للحسن والقبح معنى غير هذا، وأنه يعلم بالعقل[١]، وقابلتهم طائفة أخرى[٢] ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح يخرج عن هذا، فكلتا الطائفتين اللتين أثبتتا الحسن والقبح والعقليين أو الشرعيين وأخرجتاه عن هذا القسم[٣] غلطت[٤].

ثم إن كلتا الطائفتين لما كانت تنكر أن يوصف الله بالمحبة والرضا والسخط والفرح ونحو ذلك مما جاءت به النصوص الإلهية، ودلت عليه الشواهد العقلية – تنازعوا بعد اتفاقهم على أن الله لا يفعل ما هو منه قبيح، هل ذلك ممتنع لذاته وأنه لا تتصور قدرته على ما هو قبيح[٥]، أو أنه سبحانه وتعالى منزه عن ذلك لا يفعله لمجرد القبح العقلي الذي أثبتوه[٦]؟ على قولين.

والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدمين، أولئك[٧] لم يفرقوا في خلقه وأمره بين الهدى والضلال، والطاعة والمعصية، والأبرار والفجار، وأهل الجنة وأهل النار، والرحمة والعذاب، فلا جعلوه محمودًا على ما فعله من العدل أو ما تركه من الظلم، ولا ما فعله من الإحسان والنعمة أو تركه من العذاب والنقمة. والآخرون[٨] نزهوه بناء على القبح العقلي الذي أثبتوه، ولا حقيقة له، وسووه بخلقه فيما يحسن ويقبح، وشبهوه بعباده فيما يؤمر به وينهى عنه.

[مخالفة من ينظر إلى القدر ويعرض عن الشرع لدين الله]

[مخالفتهم لضرورة الحس والذوق]

---

(١) وهم المعتزلة.

(٢) وهم الأشاعرة.

(٣) وهو طائر لا يتأثر بالنار.

(٤) وهو أن الحسن والقبح بمعنى الملائمة والمنافرة.

(٥) وهو قول الأشاعرة.

(٦) وهو مذهب المعتزلة.

(٧) الأشاعرة.

(٨) المعتزلة.

فمن نظر إلى القدر فقط[١]، وعظّم الفناء في توحيد الربوبية، ووقف عند الحقيقة الكونية[٢]، لم يميّز بين العلم والجهل، والصدق والكذب، والبر والفجور، والعدل والظلم، والطاعة والمعصية، والهدى والضلال، والرشد والغي، وأولياء الله وأعدائه، وأهل الجنة وأهل النار، وهؤلاء مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتب الله ودينه وشرائعه، فهم مخالفون أيضًا لضرورة الحس والذوق، وضرورة العقل والقياس، فإن أحدهم لا بد أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء، فيميّز بين ما يؤكل ويشرب، وما لا يؤكل ولا يشرب، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد، وما ليس كذلك، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره هو الحقيقة الشرعية الدينية.

ومن ظن أن البشر ينتهي إلى حد يستوي عنده الأمران دائمًا فقد افترى، وخالف ضرورة الحس، ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغله عن الإحساس ببعض الأمور، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه فهذا ممتنع، فإن النائم لم يسقط إحساس نفسه، بل يرى في منامه ما يسره تارة وما يسوؤه أخرى، فالأحوال التي يُعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر[٣] ونحو ذلك إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض، فهي مع نقص صاحبها لضعف تمييزه لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقًا.

ومن نفى التمييز في هذا المقام مطلقًا، وعظّم هذا المقام فقد غلط في الحقيقة الكونية والدينية قدرًا وشرعًا[٤]: غلط في خلق الله وفي أمره، حيث ظن وجود هذا، ولا وجود له، وحيث ظن أنه ممدوح، ولا مدح في عدم التمييز والعقل والمعرفة.

---

[١] غلاة الجبرية: الصوفية.

[٢] وهو الاعتقاد بأن الله خالق كل شيء فقط، دون تحقيق العبودية! أي: الاكتفاء بتوحيد الربوبية.

[٣] هذه مصطلحات صوفية، والاصطلام كما في "معجم اصطلاحات الصوفية" للكاشاني (ص٥٥): الوله الغالب على القلب، وهو قريب من الهيمان. والفناء: زوال الرسوم جميعاً بالكلية في عين الذات الأحدية مع ارتفاع الإثنينية وهو مقام المحبوبية (ص٣٦٥). والسكر: حيرة بين الفناء والوجود في مقام المحبة الواقعة بين أحكام الشهود والعلم، إذ الشهود يحكم بالفناء، والعلم يحكم بالوجود.

[٤] أما غلطهم من جهة الشرع: فحيث مدح عدم التمييز بين الأشياء، وهذا باطل؛ لأن عدم التمييز وعدم العقل والمعرفة غير ممدوح، وأما غلطهم من جهة القدر: فحيث ظن أن عدم التمييز مطلقاً يمكن أن يوجد مع الحياة، وهذا باطل؛ لأنه لا وجود له، فالله -تعالى- لم يقدره ولم يخلقه -سبحانه-.

وإذا سمعت بعض الشيوخ يقول: أريد أن لا أريد[١]، أو إن العارف[٢] لا حظّ له[٣]، أو إنه يصير كالميت بين يدي الغاسل[٤]، ونحو ذلك – فهذا إنما يمدح منه سقوط إرادته التي لم يؤمر بها، وعدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه.

ومن أراد بذلك أنه تبطل إرادته بالكلية، وأنه لا يحس باللذة والألم، والنافع والضار، فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل، ومن مدح هذا فهو مخالف لضرورة الدِّين والعقل.

[أنواع الفناء]

والفناء[٥] يراد به ثلاثة أمور:

أحدها – وهو الفناء الديني الشرعي[٦]، الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، هو أن يَفْنَى عما لم يأمر الله به بفعل ما أمر الله به، فيفنى عن عبادة غيره بعبادته، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله، وعن التوكل على

---

[١] هذه العبارة عزاها شيخ الإسلام –رحمه الله– إلى أبي يزيد البُسْطامي كما في كتابه "الاستقامة" (٢/٣٣)، والمراد منها: إنما يمدح منه سقوط الإرادة التي لم يؤمر بها الشخص، وهي إرادة المحرَّم، أما سقوط إرادته مطلقاً حتى عن إرادة الطاعة وترك المعصية فهذا محرم شرعاً، قال شيخ الإسلام –رحمه الله تعالى– معلقاً على عبارة أبي يزيد: "لما قيل له ماذا تريد؟ نقص وتناقض؛ لأنه قد أراد، ويحملون كلام المشايخ الذين يمدحون بترك الإرادة على ترك الإرادة مطلقاً، وهذا غلط منهم على الشيوخ المستقيمين، وإن كان من الشيوخ من يأمر بترك الإرادة مطلقاً، فإن هذا غلط ممن قاله، فإن ذلك ليس بمقدور ولا مأمور، فإن الحيَّ لابد له من إرادة، فلا يكون حي من الناس إلا أن تكون له إرادة، فإن الإرادة التي يحبها الله ورسوله ويأمر بها أمر إيجاب أو أمر استحباب لا يدعها إلا كافر أو فاسق أو عاصٍ إن كانت واجبة، وإن كانت مستحبة كان تاركها تاركاً لما هو خيرٌ له، والله –تعالى– قد وصف الأنبياء والصديقين بهذه الإرادة فقال: **{وَلا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ}**". يُنظر: "شرح كلمات من فتوح الغيب" ضمن جامع الرسائل، للدكتور محمد رشاد سالم (٢/١٢٠-١٢١).

[٢] العارف: الشيخ في الطريق الصوفي.

[٣] هذا يمدح منه عدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه (وهو المباح)، أما الحظوظ التي أُمر بها فأنه لا يمدح بتركها.

[٤] هذا إنما يمدح كونه كالميت في ترك طلب ما لم يؤمر بطلبه، وأما أن يكون كالميت بالنسبة لجميع الأقدار فهذا مخالف للحس والعقل والشرع.

[٥] الفناء في اللغة: العدم والذهاب والزوال، وهو على ثلاثة أقسام كما أوردها الشيخ هنا، ويُقصد به في الجملة: أن المرء يزول بنفسه عن الله –تعالى–.

[٦] حقيقة هذا الفناء: تحقيق التوحيد وتكميله، أتى به الشيخ –رحمه الله– هنا؛ لمناسبة الخطاب مع الصوفية في بقية أنواع الفناء، وهم في الحقيقة لا يثبتون هذا النوع، بل الشاهد في اعتقادهم هو النوعين الأخيريين وإن كان الأولى ألا يعبر عنه بلفظ "الفناء"، ولكن غرض الشيخ أن يبين المعنى الصحيح من المعنيين الباطلين.

غيره بالتوكل عليه، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله، وعن خوف غيره بخوفه، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله، وبحيث يكون الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما، كما قال تعالى: **{قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ}**، فهذا كله هو مما أمر الله به ورسوله.

وأما الفناء الثاني[١] – وهو الذي يذكره بعض الصوفية، وهو أن يفنى عن شهود ما سوى الله تعالى، فيفنى بمعبوده عن عبادته، وبمذكوره عن ذكره، وبمعروفه عن معرفته، بحيث قد يغيب عن شعوره بنفسه وبما سوى الله – فهذا حال ناقص[٢]، قد يعرض لبعض السالكين، وليس هو من لوازم طريق الله[٣]، ولهذا لم يعرض مثل هذا للنبي صلى الله عليه وسلم والسابقين الأولين[٤].

ومن جعل هذا نهاية السالكين فهو ضال ضلالا مبينًا[٥]، وكذلك من جعله من لوازم طريق الله[٦] فهو مخطئ، بل هو من عوارض طريق الله التي تعرض لبعض الناس دون بعض، ليس هو من اللوازم التي تحصل لكل سالك.

وأما الثالث – فهو الفناء عن وجود السوى[٧]، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق، وأن الوجود واحد بالعين، فهذا قول أهل الإلحاد والاتحاد، الذين هم من أضل العباد[٨].

[مخالفتهم لضرورة العقل والقياس]

وأما مخالفتهم لضرورة العقل والقياس[٩]، فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه أن يطرد قوله، فإنه إذا كان مشاهدًا للقدر[١٠] من غير تمييز بين المأمور والمحظور، فعومل بموجب ذلك مثل[١١] أن يُضرب ويجاع حتى يبتلى بعظيم

---

[١] الفناء عن شهود السوى، وهو فناء بدعي.

[٢] لأنه اكتفى بتحقيق الربوبية دون الألوهية.

[٣] أي: ليس من الدين، وهذا هو الرد الأول.

[٤] هذا هو الرد الثاني.

[٥] فهو فناء بدعي كما تقرر.

[٦] أي: طرق الصوفية.

[٧] وهو الفناء الكفري.

[٨] هذه هي غاية التصوف، وهي: عقيدة وحدة الوجود، وهي أن الله والعالم شيء واحد، فلا يوجد اثنينية (لا خالق ولا مخلوق، ولا ربَّ ولا مربوب) فكل ما تراه هو الله –تعالى الله عن ذلك–.

[٩] ما زال الشيخ –رحمه الله– يناقش بدعة الصوفية في عدم تمييزهم بين الأشياء.

[١٠] ويغفل عن جانب الشرع.

[١١] مثال يَنقض ما هم عليه.

الأوصاب والأوجاع – فإن لام من فعل ذلك به وعابه فقد نقض قوله، وخرج عن أصل مذهبه، وقيل له: هذا الذي فَعَلَهُ[١] مَقْضِيٌّ[٢] مقدور، فخلق الله وقدره ومشيئته متناول لك وله[٣] وهو يعمّكما، فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا، وإلا فليس بحجة لا لك ولا له. فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر إلى القدر، ويُعْرِضُ عن الأمر والنهي[٤].

[الواجب في شرع الله وقدره عملا]

[حاجة العباد إلى الاستغفار]

والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور، ويترك المحظور، ويصبر على المقدور، كما قال تعالى: **{وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا}**، وقال تعالى في قصة يوسف: **{إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ}** فالتقوى فعل ما أمر الله به، وترك ما نهى الله عنه، ولهذا قال تعالى: **{فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالإِبْكَارِ}**، فأمره مع الاستغفار بالصبر، فإن العباد لا بدّ لهم من الاستغفار أولهم وآخرهم[٥]، قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: (يا أيها الناس توبوا إلى ربكم، فوالذي نفسي بيده إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة)، وقال: (إنه ليُغَانُ على قلبي، وإني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة). وكان يقول: (اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري، وما أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي خطئي وعمدي، وهزلي وجدّي، وكل ذلك عندي، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت).

وقد ذُكر عن آدم أبي البشر أنه استغفر ربّه وتاب إليه، فاجتباه ربّه فتاب عليه وهداه، وعن إبليس أبي الجن أنه أصرّ متعلقًا بالقدر[٦] فلعنه وأقصاه، فمن أذنب وتاب وندم فقد أشبه أباه، ومن أشبه أباه فما ظلم، قال تعالى: **{وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً • لِّيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا}**.

---

[١] مِنْ ضرْبٍ وتجويع وغيرهما.

[٢] المقضي: مفعول الله، فيدخل فيه الخير والشر والكفر والإيمان، والطاعة والمعصية، بخلاف فعله –جل وعلا– .

[٣] أي: لمن ضربك وأجاعك.

[٤] أي: الشرع.

[٥] قال شيخ الإسلام –رحمه الله– مبيناً حاجة العباد إلى الاستغفار: "الاستغفار يخرج العبد من الفعل المكروه إلى الفعل المحبوب، ومن العمل الناقص إلى العمل التام، فإن العابد لله يرى تقصيره في حضور قلبه في المقامات العالية، فهو يحتاج إلى الاستغفار آناء الليل وأطراف النهار، بل هو مضطر إليه دائماً في الأقوال والأحوال"، يُنظر: "مجموع الفتاوى" (٦٩٦/١١).

[٦] أي: في قوله: **{رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ}**.

[اقتران التوحيد والاستغفار]

ولهذا قرن سبحانه وتعالى بين التوحيد والاستغفار في غير آية، كما قال تعالى: **{فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ}**، وقال تعالى: **{فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ}**، وقال تعالى: **{الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ • أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ • وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى}**.

وفي الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم وغيره: (يقول الشيطان: أهلكت الناس بالذنوب، وأهلكوني بلا إله إلا الله والاستغفار، فلما رأيت ذلك بثثت فيهم الأهواء[١]، فهم يذنبون ولا يتوبون، لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا).

وقد ذكر الله سبحانه وتعالى عن ذي النون أنه نادى في الظلمات: **{أَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ}** قال تعالى: **{فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ}**، قال النبي صلى الله عليه وسلم: (دعوة أخي ذي النون ما دعا بها مكروب إلا فرّج الله بها كربه). وجماع ذلك أنه لا بدّ له في الأمر من أصلين، ولا بدّ له في القدر من أصلين، ففي الأمر عليه الاجتهاد في الامتثال علما وعملا، فلا يزال يجتهد في العلم بما أمر الله به، والعمل بذلك، ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه في المأمور، وتعديه الحدود.

ولهذا كان من المشروع أن تختتم جميع الأعمال بالاستغفار، فكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثًا، وقد قال تعالى: **{وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ}** فقاموا الليل ثم ختموا بالاستغفار، وآخر سورة نزلت قوله تعالى: **{إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ • وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا • فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا}**، وفي الحديث الصحيح أنه كان صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: (سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي) يتأول القرآن.

وأما في القدر فعليه أن يستعين بالله في فعل ما أمر به، ويتوكل عليه، ويدعوه، ويرغب إليه، ويستعيذ به، فيكون مفتقرًا إليه في طلب الخير وترك الشر، وعليه أن يصبر على المقدور، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدَّر عليه.

[احتجاج آدم وموسى]

ومن هذا الباب[٢] احتجاج آدم وموسى، لما قال: يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله بكلامه، فبكم وجدت مكتوبًا علي قبل أن أخلق **{وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى}**؟ قال: بكذا وكذا سنة، قال: فحجّ آدم

---

[١] أي: البدع.

[٢] أي: الاحتجاج بالقدر على المصيبة لا على المعصية.

موسى[١]. وذلك أن موسى لم يكن عتبه لآدم لأجل الذنب[٢]، فإن آدم كان قد تاب منه، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له[٣] – ولكن لأجل المصيبة التي لحِقَتْهُم من ذلك، وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر في المصائب، وأن يستغفروا من المعائب[٤]، كما قال تعالى: **{فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ}**.

[مراعاة الشرع والقدر توجب العبادة والاستعانة]

فمن راعى الأمر والقدر – كما ذكر – كان عابدًا لله، مطيعًا له، مستعينًا به، متوكلا عليه، من الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين[٥] في غير موضع، كقوله تعالى: **{إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}**، وقوله تعالى: **{فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ}**، وقوله تعالى: **{عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}**، وقوله تعالى: **{وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا • وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا}**، فالعبادة له والاستعانة به، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول عند الأضحية: (اللهم منك[٦] ولك[٧])، فما لم يكن بالله لا يكون، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله، وما لم يكن لله لا ينفع ولا يدوم.

[شرطا قبول العبادة]

ولا بد في عبادته من أصلين:

أحدهما: إخلاص الدين له، والثاني: موافقة أمره[٨] الذي بعث به رسله، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه: اللهم اجعل عملي كله صالحًا، واجعله لوجهك خالصًا، ولا تجعل لأحد فيه شيئًا. وقال الفضيل بن عياض رحمه الله في قوله تعالى: **{لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً}**، قال: أخلصه وأصوبه. قيل: يا أبا

---

[١] قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– كما في منهاج السنة (٣/٧٩–٨٢): "فإن الحديث إنما تضمن التسليم للقدر عند المصائب، فإن موسى لم يلم آدم لحق الله الذي في الذنب، وإنما لامه لأجل ما لحق الذرية من المصيبة ... فإن آدم قد تاب من الذنب، وموسى أعلمُ بالله من أن يلوم تائباً ... وأيضاً فآدم وموسى أعلمُ بالله من أن يحتج أحدهما بالذنب على القدر ويقبله الآخر، فإن هذا لو كان مقبولاً لكان لإبليس الحجة بذلك أيضاً ... فتبين أن آدم احتج على موسى بالقدر من جهة المصيبة التي لحقته ولحقت الذرية، والمصيبة تورث نوعاً من الجزع تقتضي لوم من كان سبَبَها".

[٢] أي: المعصية وهي أكله الشجرة.

[٣] هذا توجيه آخر غير الحديث.

[٤] المعاصي سبيلها الاستغفار لا الاحتجاج عليها بالقدر.

[٥] العبادة والاستعانة.

[٦] استعانة بالله.

[٧] تبعداً له.

[٨] أي: متابعة ما جاء به حتى نسلم من دائرة الابتداع في الدين.

علي ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إذا كان العمل خالصًا و لم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا و لم يكن خالصًا لم يقبل، حتى يكون خالصًا صوابًا، والخالص[١] أن يكون لله، والصواب أن يكون على السُّنَّة.

ولهذا ذم الله المشركين في القرآن على اتباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدِّين الذي لم يأذن به الله من عبادة غيره، وفعل ما لم يشرعه من الدِّين، قال الله تعالى: **{أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ}**، كما ذمهم على أنهم حرموا ما لم يحرمه الله، والدّين الحق أنه لا حرام إلا ما حرمه الله، ولا دين إلا ما شرعه الله.

[أقسام الناس في عبادة الله واستعانته]

ثم إن الناس في عبادته واستعانته على أربعة أقسام:

فالمؤمنون المتقون هم له وبه، يعبدونه ويستعينونه.

وطائفة تعبده من غير استعانة ولا صبر، فتجد عند أحدهم تحرِّيًا للطاعة والورع، ولزوم السنة، لكن ليس لهم توكل واستعانة وصبر، بل فيهم عجز وجزع[٢].

وطائفة فيهم[٣] استعانة وتوكل وصبر، من غير استقامة على الأمر ولا متابعة للسنة، فقد يمكَّن أحدهم، ويكون له نوع من الحال باطنًا وظاهرًا، ويعطى من المكاشفات[٤] والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول، ولكن لا عاقبة له، فإنه ليس من المتقين، والعاقبة للتقوى، فالأولون[٥] لهم دين ضعيف، ولكنه مستمر باق إن لم يفسده صاحبه بالجزع والعجز، وهؤلاء لأحدهم حال وقوة، ولكن لا يبقى له إلا ما وافق فيه الأمر، واتبع فيه السنة.

وشر الأقسام من لا يعبده ولا يستعينه، فهو لا يشهد أن علمه لله، ولا أنه بالله.

فالمعتزلة ونحوهم من القدرية الذين أنكروا القدر هم في تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من هؤلاء الجبرية القدرية الذين يُعرِضُون عن الشرع والأمر والنهي، والصوفية هم في القدر ومشاهدة توحيد الربوبية خير من المعتزلة، ولكن فيهم من فيه نوع بدع مع إعراض عن بعض الأمر والنهي، والوعد والوعيد، حتى يجعلوا الغاية هي مشاهدة توحيد الربوبية والفناء في ذلك، فيصيرون أيضًا معتزلين لجماعة المسلمين وسنتهم، فهم معتزلة من هذا الوجه، وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شرًا من بدعة أولئك المعتزلة، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة.

[فضل صحابة رسول الله والوصية باتّباعهم]

وإنما دين الله ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه، وهو الصراط المستقيم، وهو طريق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، خير القرون، وأفضل الأمة، وأكرم الخلق على الله بعد النبيين، قال تعالى: **{وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ**

---

[١] أي: خالياً من الرياء والسمعة ومدح الغير.

[٢] أي: ملل.

[٣] يدخل الصوفية في هذه الطائفة في الغالب.

[٤] أي: الكرامات.

[٥] المراد: الطائفة الثانية أرباب العبادة من غير استعانة.

الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[١] **وَرَضُوا عَنْهُ**} فرضي عن السابقين الأولين رضاء مطلقًا، ورضي عن التابعين لهم بإحسان، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الصحيحة: (خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم). وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: من كان منكم مُسْتَنًّا فليستنّ بمن قد مات، فإن الحيّ لا تؤمن عليه الفتنة[٢]، أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، أبرّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم[٣]، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم. وقال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: يا معشر القراء استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقًا بعيدًا، ولأن أخذتُم يمينًا وشمالاً لقد ضللتم ضلالا بعيدًا.

وقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطًا، وخط خطوطًا عن يمينه وشماله، ثم قال: (هذا سبيل الله وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: **{وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ}**). وقد أمرنا سبحانه وتعالى أن نقول في صلاتنا: **{اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ • صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ}** قال النبي صلى الله عليه وسلم: (اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون)، وذلك أن اليهود عرفوا الحق و لم يتبعوه، والنصارى عبدوا الله بغير علم. ولهذا كان يقال: تعوذوا بالله من فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون. وقال تعالى: **{فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى}**، قال ابن عباس رضي الله عنهما: تكفّل الله لمن قرأ القرآن، وعمل بما فيه ألا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة، وقرأ هذه الآية.

وكذلك قوله تبارك وتعالى: **{الم • ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ • الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ • والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ • أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}**، فأخبر سبحانه وتعالى أن هؤلاء مهتدون مفلحون، وذلك خلاف المغضوب عليهم والضالين.

---

[١] هذا تعديل من الله للصحابة –رضوان الله عليهم–.

[٢] وقد ذكر عن شيخ الإسلام في "مختصر الفتاوى المصرية" قصة احتضار الإمام أحمد –رحمه الله– حيث جاءه الشيطان ساعة احتضاره يقول له: "فتني يا أحمد، فتني يا أحمد" فيرد عليه الإمام: "لا بعد، لا بعد".

[٣] بعدم الخروج عن فهم الصحابة للنص؛ لما يلي: ١– التزام فهمهم لنص شرعي بعينه، ٢– عدم الخروج عن أقوالهم إذا اختلفوا، ٣– التزام فهمهم لأصول الدين وفروعه. والسبب في تقديم فهم الصحابة دون غيرهم: ١– أنهم عايشوا نزول القرآن على النبي –صلى الله عليه وسلم–، ٢– أنهم أعلم الناس باللسان العربي، إذ نزل القرآن بلسانهم، ٣– تورعهم عن الخوض في مسائل الاعتقاد والشرع بغير علم.

فنسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم: صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين[1].

❋❋❋

---

[1] وبعد، فهذا ختام مقرر العقيدة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في ظهيرة يوم الأثنين، السابع والعشرين من ربيع الأول لعام ثمانية وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى -صلى الله عليه وسلم-، شرحه شيخنا الدكتور أيمن بن سعود العنقري -أجزل الله له الأجر والمثوبة-، بكلية الشريعة-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بمدينة الرياض-المملكة العربية السعودية -أبقاها الله داراً للإسلام والسنة- بمعية جمع من الإخوة الكرام منهم الأخ عمر بن عبد الحكيم العايدي، والأخ أسامة الداود، والأخ يعقوب بَلُّو، وثلة من طلبة العلم.

وصلى الله وسلم وبارك

على نبينا محمد وعلى

آله وصحبه أجمعين

والحـــمـــد لله

رب العالمين